شرح مراح الأرواح، تأليف ديكقوز، أحمد ديكقوز-

توفي بعد ٨٥٥هـ، كتب في القرن الثالث عشر الهجري

تقديس سرا ٠

١٧٠ ق   ١٥ س   ٢١×٥ر١٢سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع عدة طبعات

أخرها سنة ١٣٠٩هـ

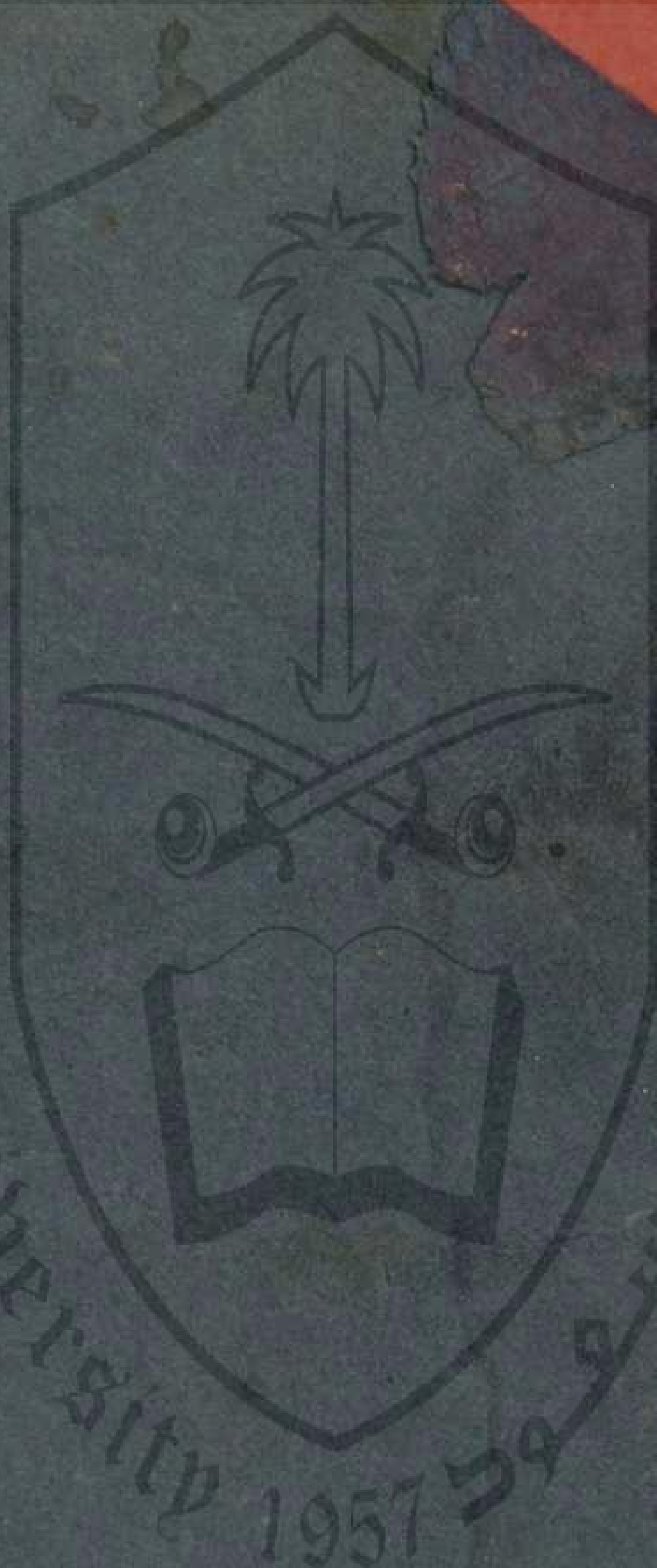
معجم المؤلفين ١ : ٢٢٠   الأزهرية ٤ : ٨٠

١- الصرف والرفع، اللغة العربية   أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ   ج- شرح ديكقوز على مراح الأرواح ٠

١٢/٢/٢-١٤هـ




King Saud University 1957
جامعة الملك سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك وصل
على محمد من اوتي جوامع الكلام من بين انبيائك وعلى
الامرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه
وازواجه واحبابه وعلى المتفقين بهم في مصادرهم ومواردهم
ربنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية وسددنا في الحال
والاستقبال واحفظنا من الاعتال والاختلال والاقوال
والافعال وارزقنا صحيحات النيات في ابواب الخيرات
قال المص رح عملا بالحديث المشهور والخبر المأثور
واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص
كتابه اول القرنين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله سرابيل
تقيكم الحر اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي
اغنى عن كتب الصلوة على النبي عليه السلام لان المقصود
به التنبيه على ان المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان لا
يصنف احد الا من فيما ينتمي اليه من الدين واما كون

المصنف

المصنف من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص
العلم الذي فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه
في بدء امره فقال قال العبد المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير
واختار تبركا بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال والله
الغني وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة
وقوله الى الله الودود اي محبوب وهو المناسب
للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضي
حيث قال الضرورة تاخر الحكاية عن المحكي في الواقع
وان كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول
به وانما لم يقل قلت هضما لنفسه وليمكن التوصيف
واجراء الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا
لزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسمي ابويه لئلا يظن
ان كتابه قبل التامل فيه من تاليفات الاوباش بمرور
الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا ولم يدعو لهم فعطفه
على المفتقر عطف بيان فقال احمد بن علي ابن مسعود

ثم لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان كما هو اللائق
باهل الايمان فقال غفر الله له ولوالديه ولحسن اليهما
واليه اى الى احمد مقدما نفسه اولا ومؤخرا ثانيا رعاية
للسجع ثم حرض علم العلم الذى وقع التأليف فيه فقال
مخاطبا خطاب العام اعلم ان الصرف اختار هذا على
التصريف مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال ابنية الكلم
التى ليست باعراب لكونه اخف وموافقا للنحو اصلا
وفى قوله ام العلوم اى اصلها تسمية للدال باسم
المدلول تشبيها بالام من حيث الولادة فكما ان الام
اشارة الجواب ثان اطلاق العلوم على الالفاظ الدالة
عليها تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التى هى
دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج فى صدر السامع ما
ابوها نبه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال
اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها اى مصلح
العلوم تشبيها بالاب من حيث الاصلاح فكما ان

ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ
التى هى ادوات العلوم قوله ويقوى عطف على ام العلوم
بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين
فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله
تعالى جعل على فالق لكونه بمعنى فلق فى الدرايات
جمع دراية وهى التعقل مصدر بمعنى المفعول كضرب
الامير بمعنى مضروبه اى فى الدرايات اى المعقولات
داروها اى قلوا الصرف وعالموه وتانيث الضمير
باعتبار الام ويطغى اى يضل فى الروايات جمع رواية
وهى النقل بمعنى المروى اى فى المرويات اى المنقولات
عادوها اى العربانوه من ثيابها العرى كناية على
الجهل ولذلك عداه بنفسه وانما قال فى الدرايات
يقوى وفى الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية
ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك
فى انه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه

بدونها ستعذر قال الزمخشري لا يجدون
علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلم
تفسيرها واخبارها الا افتقاره الى العربية بين لا يدفع
ومكشوف لا يتقنع فاذن لا شك ان محصلها الع[ارى]
منها يضل في سلوكه ولا يهتدي الى مطلوبه فافتقار
الروايات اليه اشد من افتقار الدرايات وان كان
الحال على هذا المنوال فجمعت اى فقد جمعت لانه
ماضي بمعناه وقع جزاء لشرط محذوف كما قدرنا
فلا يصح بدون قد ودليس في اللفظ فلا بد من التقدير
وهذا كثير في كلامه وعليك بالتنبيه في مقامه ويحتمل
ان يكون الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير
الكلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب فيه
جمعت الى آه فيكون قوله جمعت معطوفا على الجزاء
المقدر فيه اى في الصرف كتابا موسوما اى معلما
فان الاسم علامة للمسمى بمراح اى على راحة الارواح

جمع

جمع روح بمعنى النفس وقوله وهو اى ذلك الكتاب
مبتدأ وقوله للصبي خصصه بالذكر بناء على الاغلب
ومراعاة المرعات النظير حال من خبر المبتداء وهو قوله
جناح النجاح اى الفوز بالمطلوب قدم عليه للتجع
والحمل على المبتداء والخبر حال من كتابا ستعار الجناح
للكتاب لكون منهما سببا للنجح واضافته الى النجاح
من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس في الصبي
استعارة مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية
بتشبيهه بالطير في طلب النجاح واثبات الجناح واثبات
له قرينتها والجناح مع كونه استعارة حقيقية كما
عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب ان يكون قرينة المكنية
استعارة تخليية بل تكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب
الكشاف تفسير قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله
وفي استعارة الجناح غير فائدتها العامة تجنيس
قلب البعض بالنجاح وقوله راح كف رحراح اى واسع

عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول
والاحاطة وعدم فوت شئ منه مثل طول الذراع اى هذا
الكتاب للصبى مثل الكف الواسع اى جعله وسيلة لاخذ
العلوم واحاطتها لا يفوته شئ منها كما ان ذا الكف الواسع
يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو فى وفى سعيدنه
اى فى الذهن الصبى استعار المعيدة للذهن لكون كل
منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان
المعيدة محل غذاء الاشباح للعطف والجار مع المجرور
متعلق براح فى قوله حين راح اى حصل هذا الكتاب قدم
عليه للتسجيع استعار الرواح وهو البيتوتة لحصول
تشبيها له بها فى التمكن والتقرب وفى هذه الاستعارة
فائدة التجنيس التام اعنى حين مايدل عليه لفظ المثل
وفى قوله مثل تفاح اوراح عطف با وتبينها على استقلال
كل منهما فى كونه مشبها به مثل قوله تعالى اثما او كفورا
يعنى ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح راحة ومثل

تفاح اوراح

اوراح اى يشبههما فى المنفعة وقت حصوله فى ذهنه
وخاطره وقوله بالله لا بغيره متعلق بقوله
اعتصم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله نعم
اى بعيب متعلق باعتصم واستعين اى من الله فى جميع
اى من الله فى جميع المهمات وقوله وهو اى الله
تعالى مخصوص بالمدح الذى فى قوله نعم المولى اى
الناصر وهو نعم المعين لختم كلامه فى ديباجة
كتابه وبين مقوله شرع ان يبين الكتاب المجموع فى الصرف
الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضارا لذهن
المخاطب وترغيبا له بافى استماع ما يعقبه ثم له
بقوله اسعدك الله تنشيطا وليتفال باسعاد
فى مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب
ومفعوله اعلم قوله ان الصرف اى المريد لتحصيل
الصرف ولاشك انه حال ارادته لتحصيل محتاج
فى الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب السبعة

حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج
على الاستمرار التجددى فى معرفة الاوزان اى الموزونات
الجزئية التى هى الغاية والغرض من تحصيل الصرف
الى معرفة احكام سبعة ابواب اى ابواب من انواع
الموزونات فاطلبه بغيره اى بغير العالم ومما يقال
من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول
لشئ بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس
مما يعتد به عرفا اذ لا يقال فى متعارف اللغة
لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى شرائطه بل يقال
كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع فى تعداد
تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز
والاجوف والمثال والناقص واللفيف ولا يخفى وجه
الضبط على من تصور مفهوماتها وسيطلع عليها
ان شاء الله تعالى فى تضاعيف مباحثها وكما ان
الصراف يحتاج فى معرفة الاوزان الى معرفة سبعة

ابواب

ابواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة اشتقاق اى اخراج
تسعة اشياء من كل مصدر اما بواسطة او بدونها
وتلك الاشياء التسعة المشتقة منه هى الماضى و
المستقبل والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمكان
والزمان والآلة واذا كان الصراف يحتاج الى انواع
السبعة فكسرته اى الكتاب وجعلته مشتملا
على سبعة ابواب كل باب منها فى بيان نوع من تلك
الانواع وكان المناسب لسياق كلامه ان يقول
على ثمانية ابواب احدها فى الاشتقاق لكن لما كان
كان معرفة هيئات المفردات انما يتم بمعرفة نسب
بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال
بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف لما شبهته
وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو
علم على حده لا شك ان ابواب الصرف سبعة ادرجه
فى تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره

فى اوائل اول تلك الابواب اشارة الى ما ذكرنا الباب
الاول من تلك الابواب المكسود عليها الكتاب فى بيان
البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلى البحث عن احوال
ابنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها من التغيرات
الكثيرة وكونها مقيسا عليها لسائرها قدم باب الصحيح
ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال
الصحيح واضعا المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد
به غير الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه
الصحيح وبالثانى مفهومه وما يقال ان المعرفة اذا
اعيدت فهى عين الاول فليس على الاطلاق اى الصحيح
فى اصطلاح الصراف هو البناء الذى ليس فيه فى
مقابلة الفاء والعين واللام من فعل حرف علة
هى الواو والياء والالف وليس فى تلك المقابلة
ايضا تضعيف اى حرفان من جنس وليس
فيها ايضا همزة فتدخل فيه نحو ضرب اذ ليس

فيه

فيه فى مقابلة فاء الفعل الا الضاد وفى مقابلة عينه
الا الراء وفى مقابلة لامه الا الباء وليس شئ من الضاد
والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان
من جنس فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به
ويدخل فيه ايضا نحو حوقل وضارب ويضرب ومضروب
وافعنسس واختص الفاء والعين واللام من بين
حروف المبانى للوزن والمعيار حتى يكون فيه اى فى الوزن
من حروف الشفة والوسط والحلق والعين التى هى
المخارج الكلية شئ اى حرف وهذا وجه مستقل
لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف
فى غيره كما ان كونه شاملا للافعال وجه اخر له مستقل شمول
غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم
جعل الوجه الاخر مرجحا كعكسه على نحو جعل واما اذا
اذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح
العين مرجحا لان فعل من باب علم وانما لم يقل ولختص



فعل للوزن ولاحتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا
للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وحَسُنَ
اذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا لعلم وحسن ويزاد في الرباعي
لام ثانية فَعْلَلَ في وزن جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فَعْلَلِل
في وزن جَحْمَرِش وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر
اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر لما فرغ من تعريف
الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق
به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اي مقولنا وملفوظنا الذي
هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد مما
يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء التسعة
المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو المصدر
كضرب اصل للفعل المصطلح كضَرَبَ معروفه لمعروفه
ومجهوله لمجهوله الا ان صحة المعروف والمجهول من المصدر متحدة
اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضربا ان المصدر معلوم
واذا قيل ضُرِبَ ضربا علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل

علم

علم بالقرائن في جنس الاشتقاق لا في جنس لخرس العمل
وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء
الله تعالى عند البصريين من الصرفيين وانما قلنا ان
المصدر اصل للفعل في الاشتقاق لان مفهومه اي معنى
المصدر واحد وجزء ومفهوم الفعل اي المعنى الذي يفهم
منه بحسب الوضع متعدد وكل واما نحو تسمع بالمعيدي
فليس بحسبه لدلالته اي لدلالة الفعل بحسب الوضع
على الحدث والزمان اي زمان ذلك الحدث من الازمنة
الثلاثة والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل
على الواحد اعني المصدر ايضا يكون قبل ما يدل على المتعدد
اعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر با
عتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متاخرا
واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون
اصلا ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من اسماء
الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقاتها بها وان لم

وان لم يكن تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر
اصل لانه اى المصدر اسم لصدق تعريفه عليه
والاسم مستغن عن الفعل اى غير محتاج اليه فى
الافادة التى هى الغرض من وضع الفاظ لان التركيب
من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب
من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولاشك ان المحتاج
اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا نظر لان الاصالة
فى الافادة عند التركيب اى يستلزم الوضع والكلام
فيه ونقول ايضا اى كالدليلين الاولين الاستدلال
على اصالة المصدر فى الاشتقاق انه يقال له او يطلق
على ما صدق عليه الاسم الذى هو المصدر كضرب
المصدر اى هذا الاسم لان هذا الاشياء التسعة المذكورة
تصدر عنه اى عما صدق عليه المصدر فان معنى
المصدر موضع الصدور فضرب مثلا وانما سمى باسم
المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء

الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلم
لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصادر
كالمجاز بمعنى الجائز او يكون بمعنى مصدور به كضرب
الامير ومع هذا الاحتمال لاحجة للبصريين فيه
والحجة القوية لهم ان يقولوا كل فرع يصاغ
من اصل ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة
هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من
الفضة وهكذا قال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة
هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج احد الازمنة
التى هى الغرض من وضع الفعل على وجه اخصر فوضعوا
الفعل الدال بجوهره وعلى المصدر فيه اى الحدث وبوزنه
على الزمان ولما وقع الاشتقاق على انه قيد فى الحكم
باصالة المصدر والفعل وانباتها الذى هو المقصود
الاصلى من الكلام فى هذا المقام وكان المراد فى محل النزاع
قسما منه عرفه اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا وبين

المراد منه في محل النزاع ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب
الا انه اخرها عن ادلة احد المتخاصمين ولم يباد دليلها
عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلي كما اشرنا
اليه الا انه قدمها على ذكر مذهب الاخر وادلته
اشارة الى حقيقة مذهب الفريق الاول كما نبه عليها
بقوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر
وسنبينه عليه ايضا بقوله الافعال التي تشتق من المصدر
فكانه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاحد
فذكر جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ عنه الشتشيرع
خلافا فذكره الاشتقاق في اللغة اخذ شق الشيء
فهو شعد وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم
وتارة بحسب العمل فان اعتبرناه من حيث انه صدر
عن الواضع احتجنا الى العلم لا الى عمله فاحتجنا الى
تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج
احدنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار

العمل

العمل فهو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله
دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم
فهو كما قال ان تجد انت اي عملك على ان تجد من الافعال
القلوب لا بمعنى المصادفة اللفظين مفعول لتجد ومفعولي
لاوله وقوله تناسبا وهو اعم من الموافقة في اللفظ
اي في تركيب حروفه الاصول فان حروف الزيادة كما
في الاستعمال والاستباق لا عبرة بها احترز به عن نحو
قعود وجلس والمعنى واحترز به عن نحو ضرب من الدق
وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق
المتناول لانواعه الثلث وقدم التناسب في اللفظ لان
الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود
من الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه
على ذلك اهتم بتقديم اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه الى
اقسامه انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها
للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيها على ما سنشير

اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب فى المعنى كالميدانى
نظرا الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة الا ان نظر
المص انسب للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق
بقرينة حمل الوجد عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو
ان تجد بين اللفظين تناسبا فى التركيب والمعنى فتعرف ارتداد
احدهما الى الاخر واخذه منه فاشار بذكر اللفظين وذكر
التناسب فى اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق والمشتق منه
من مغايرة بوجه واتحاد من وجه بحسب المعنى وكذا من
مغايرة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى
التناسب يقتضى ذلك فيخرج نحو المقتل مصدر والقتل
اذ لا مغايرة بينهما فى المعنى ويخرج ايضا ذيب وسرحان
اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى اللفظ ويدخل فيه ضَرَبَ وضُرِبَ
وجذب وجبذ ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة
كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين وبين الاوسطين وبين
الاخيرين مناسبة كما سنذكر ان شاء الله تعالى وانما قلنا

فى المغايرة

فى المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب
والطلب فان حركة الاخر الفعل بنائية وحركة اخر المصدر
اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة
عليها وان كان اصلها السكون الا انها كلمة لم تستعمل
على الاصل فى غير حال الوقف والثانية عارضة
لا اعتداد بها لانتفاء عدم العامل وتحقق استعماله
الاسم ساكنا فى غير حال الوقف ايضا وبهذا سقط
ما قيل ان عنيت بالحركة الحركة الشخصية من الرفع وغيره
سلمنا انها غير لازمة فى الاسم ولكن لم قلت ان مطلق
حركة الاعراب غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس فى حركة
معينة بل فى مطلق الحركة وان عنيت بها مطلق منعنا
عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع فى
تقسيمه فقال وهو اى الاشتقاق المعترف ثلثة انواع
احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اى بين
اللفظين تناسب اى توافق فى الحروف والترتيب اى ترتيب

تلك الحروف وفي المعنى ايضا نحو اشتقاق ضرب ملحقا
من الضرب مصدرا وثانيها اشتقاق كبير وهو علم
ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب
سواء كان الموافقة في المعنى نحو اشتقاق جبذ من الجذب
وهما متوافقان في المعنى ومع المناسبة فيه بدون الموافقة
نحو ثلم من الثلب والاول الاخلال بالحائط والثاني
الاخلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى وثالثها اشتقاق
اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى ان
التناسب في المخرج تناسب في الحروف باعتبار المخرج نحو
اشتقاق نعق من النهق والاول صوت الغراب والثاني
صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج
ظاهر فان العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفها
وجه الحصر فيها لانه اعتبر الموافقة في الحروف مع
الترتيب فهو صغير سمي لكفاية تأمل قليل في العلم بالاشتقاق
فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف

بدون

بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تأمل كثير في العلم
بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر تناسب
الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تأمل اكثر في العلم بالاشتقاق
بسبب تبديل الحروف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق
وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع ان يبين
المراد منه في محل النزاع فقال والمراد من الاشتقاق
المذكورة ههنا اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق
وفي قوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر وهو
اشتقاق صغير لانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق
وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في الاصالة في هذا
الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول
وتقرير ادلتهم وما يتعلق به من مبحث الاشتقاق شرع
في بيان مذهب الفريق الثاني فقال قال الكوفيون
ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلاله اي
اعلال الفعل مدار وسبب لاعلال المصدر وجودا

اى من جهة الوجود اى ان وجد اعلال الفعل وجد
اعلال المصدر ومدار عدما ان عدم اعلال الفعل
عدم اعلال المصدر والدوران ترتيب الشئ على ماله
صلوح العلية ويسمى الشئ الاول المرتب الدائر والشئ
الثانى فى المرتب عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدار
الاعلال المصدر وجودا ففى مثله يعيد اصله يوعد
عدة هى مصدر يعد اصله وعدا ولما حذف الواو بشرطين
من يوعد لعلة توجب الحذف حذف من وعدا وان لم
توجد تلك العلة فيها بتعاله ومثل قام قياما اصله
قوم قواما فلما اعل الاول اعل الثانى وان انتفى موجب
الاعلال فيه تبعا للاول واما كون اعلال الفعل مدار
الاعلال المصدر عدما ففى مثل يوجد وجلا وقاوم
قواما فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدران تبعا لهما
ومداريته اى مدارية الفعل من جهة الاعلال للمصدر
لاشك فى انها تدل على اصالته اى اصالة الفعل للمصدر

وايضا

وايضا اى كان الفعل مدارا من جهة الاعلال للمصدر
كذلك يؤكد الفعل به اى بالمصدر نحو ضربت ضربا
فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعنى ضربت وكيف
لايكون مؤكدا اليه وهو اى هذا التركيب بمنزلة ضربت
ضربت بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون
ضربا مؤكدا الضربت تأكيدا لفظيا كما كان ضربت
الثانى مؤكدا له كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل لان
متبوعه دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا
يقال له اى للمصدر اسم هو مصدر لكونه اى المصدر
مصدورا به ومخرجا عن الفعل وله نظائر فى كلامهم
كما قالوا فى الماء مشرب عذب اى لذيذ وفى الفرس
مركب فاره اى حاذق فى المشى لايتعب راكبه اى مرادهم
بمشرب مشروب وبمركب مركوب قلنا معاشر البصريين
فى جوابهم اى فى الجواب عن متمسك الكوفيين الاول
الذى هو العمدة اعلال المصدر اذا اعل فعله انما هو

للمشاكلة اى الموافقة والاطراد فى الاعلال بسبب المناسبة
بينهما فى اللفظ والمعنى لا للمادرية ولهذا لم قد يعمل كل
منهما بدون الاعلال الاخر نحو رمى رميا واعشوشب
اعشيشابا فلا يدل الاصالة فى الاعلال على الاصالة
فى الاشتقاق كحذف الواو فى نعد اصله توعد فانه
لمشاكلة يعد وحذف الهمزة فى يكرم فانه لمشاكلة اكرم
فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه وقلنا
ايضا فى الجواب عن متمسكهم الثانى لا نسلم ان ضربت
ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو احدثت ضربا ضربا
لان المراد بالتاكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا
زيادة شئ عليه من وصف وعدد وهو فى الحقيقة
تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل
توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت
ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر
انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار

والزمان

والزمان الذين تضمنها الفعل فلم يقع المصدر تاكيدا
للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر
وقع تاكيد للفعل فنقول المؤكدية بفتح الكاف لا تدل على
الاصالة فى الاشتقاق يدل عليها فى الاعراب كما جاء فى
زيد زيد وان الاول اصل الثانى فى الاعراب مع انه ليس
بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشئ من نفسه وكلامنا
فى الاشتقاق ولا بعد فى ان يكون الشئ متقدما
على شئ متقدما على شئ فى الاشتقاق واصالة
فيه ومتاخرا عنه فى الاعلال وفرعا عليه فيه
للمشاكلة كما ان الاسم اصل فى الاعراب للفعل وفرع عليه
فى العمل كما يجئ ان شاء الله تعالى وقلنا فى الجواب
فى متمسكهم الثالث قولهم شرب بعذب ومركب فاره
ليس بحقيقة بمعنى المشروب والمركوب اتفاقا باذ وضع
لفظ المشروب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب
فيكون لفظ الشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب

مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر حقيقة
في معنى المصدور به ومرادفا للفظ المصدور به بل ذلك
من باب جرى النهر وسال الميزاب فكما ان هذا من المجاز
اما من المجاز اللغوي بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر
والميزاب على الحال الذي هو الماء لا النهر والميزاب او من المجاز
العقلي بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي واسند اليهما
الجريان والسيلان مجازا للملابسة بما لما هما له اعني الماء
كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما
في المفرد بان يطلق اسم المحل الذي هو المشرب و
المركب على الحال الذي هو الماء والفرس واما في النسبة بان
يراد في المشرب والمركب معناهما الحقيقي وينسب اليهما
العذوبة والفراهية مجازا للملابسة بما لما هما له اعني الماء
والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على
لفظ المشرب والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز في
النسبة فلان المشرب والمركب على معناهما الحقيقي الذي

هو

هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ
المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو عليهم
لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم
من كون لفظ مستعمل في معنى مجازي على سبيل القطع
كون لفظ اخر موازن له مستعملا في مثل ذلك المعنى
على سبيل القطع بل غايته ان يحتمل استعماله فيه بمجرد
احتمال ان يكون المصدر مستعملا في معنى المصدور به
مجازا مع قيام احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل
مستعملا في الحقيقي الذي هو محل الصدور مع ان
الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين
على ان تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به بكون
المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه
بغير جامع اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن ان
يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب للدلالة
المشرب على المشروب والمركب على المركوب والصدور لازم

فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به
اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر و
لذلك تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان
المصدر يفعل بمعنى المصدور اى الصدور نحو قعدت
سقعدا حسنا اى قعود والمصدر الذى هو لفظ المصدر
بمعنى الفاعل اى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل
واستدلوا ايضا بعمل الفعل فى المصدر نحو قعدت قعودا
والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان
الاصل فى وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول
والنزاع فى ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فان
احد المتقدمين من الاخر وايضا ينتقض بنحو ضربت
زيد ويزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع
العامل قبل وضع المعمول ولما بين اصالة المصدر وزيف
ادلة المخالف جرى فى ذكر الاوزان على تقديم الاصل فقال
ومصدر الثلاثى كثير مختلف وعند سبويه اى ما ذكر

سبويه

سبويه منه يرتقى الى اثنين وثلثون بابا اى بناء و
وضبطه ان تقول عينه ساكنا فاما ان يكون بزيادة
من شئ فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو
قتل وفسق وشغل وان كان بزيادة شئ فتلك الزيادة
اما تاء او الف او الف ونون وعلى التقادير الثلثة فالفاء
اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب
الثلثة تسعة وهى نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى
وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران واردف
عن ذلك بقوله نزوان لان المصدر المتحرك العين مزيدا
فى اخره الف ونون لم يجئ الا على هذا البناء فذكره هنا
للمناسبة مع ليان فى فتح وزيادة الالف والنون هذا
اذا كان العين ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة
شئ اولا فان كان الثانى فالفاء اما مفتوح او مكسور
او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك
نحو طلب او مكسور وذلك نحو خنق ولم يجئ مضموم

العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو مفتوح
العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين او لكراهة الانتقال
من الكسرة الى الضمة نحو صغر وان كان مضموما فهو مفتوح
العين ايضا ليس الا لكراهة توالي الضمتين او لكراهة
الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى وان كان الاول
فالزيادة فيه اما ان يكون تاء التانيث فقط او لا فعلى
الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب
القسمة لكن لم يجئ منه الا مفتوح الفاء بالاستقراء و
عينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة
ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما
فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء او لا فان كان فيه مدة
فهي اما الف او واو او ياء فان كان الالف فاما معها زيادة
اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب
او مكسور وذلك نحو صراف او مضموم وذلك نحو
سؤال وان كان معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما تاء

فقد

فقد او التاء والياء وان كانت التاء فقط فالفاء اما
مفتوح وذلك نحو ذهادة او مكسور وذلك نحو
دراية او مضموم كبغاية ودعاية ولم يذكره سيبويه
لقلته وان كانت التاء والياء مفتوح لا غير بالاستقراء
نحو كراهية ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة
الالف وان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى او لا
فان لم يكن فالفاء اما مضموم وذلك نحو دخول او مفتوح
وذلك نحو قبول واخر مفتوح الفاء لقلته حتى
لم يسمع له منه ثان ولم يجي مكسور الفاء لثقل الانتقال
من الكسرة الى الضمة وان كانت معها زيادة فتلك
الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم
العين كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجي مما يقتضيه
القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء اخر و
ذلك نحو وجيف وانما اخر نحو صهوبة مع ان المناسب
ذكره مع دخول اذ هو مما فيه المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة

الى المتقدم ونظرا الى ان معه زيادة اخرى والحاصل اذ لو
جيف مناسبة لدخول من جهته عدم الزيادة على المدة
وان لصهوبة مناسبة لدخول من جهته عدم الزيادة
على المدة واوُدخ وجيف بالكسرة بالنسبة الى صهوبة وقدم
وان كان فيه ميم زايدة ولا تكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء
فاما مع زيادة شئ اخر اولا وعلى الثانى فالعين اما مفتوح
اومكسور نحو مدخل ومرجع على الشذوذ واما مضموم
العين منه نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى
جعلهما القراء جمعين لمكرمة ومعونة اسمين على
حد تمرة وتمر استبعادا لمجئ المصدر على هذا الوزن وعلى
الاول فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم الاستقراء والعين
اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور وذلك نحو محمدة وهو
شاذ وانما ذكر المصدر الميمى مع غير مع ان الاول قياسى
والثانى سماعى نظرا الى ان الميمى ايضا مرتبة من مراتب
الاختلاف وان كان قياسيا فى نفسه اذ المقصود بيان

اختلاف

اختلاف ابنية مصادر الثلاثى المجرد كما اشرنا اليه
مع انه لم يترك الاشارة الى انه ليس مثله حيث ذكره
بعده ولم يخلط به ويجئ المصدر على وزن اسمى الفاعل
والمفعول الآن مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه
على وزن اسم المفعول فالاول نحو قمت قائما اى قياما
وقوله ولا خارجا من فى زور كلام اى خروجا وقوله
كفى بالنائى من اسماء كاف اى كفاية ومنه افضل
فاضلة اى افضالا وعافاه الله عافية اى معافاة
وعقب فلان مكان ابيه عاقبة اى عقبا وقوله
تعالى فهل ترى لهم من باقية اى بقاء وقوله
تعالى ليس لوقعتها كاذبة اى كذب والدالة اى
الدلال بمعنى الغنج والثانى نحو قوله تعالى بايكم المفتون
اى الفتنة اذا كان الباء غير زائدة واما اذا كان زايدا
فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسورة والى
معسورة اى الى يسره والى عسره والمرفوع والموضوع

والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة
ومنه المكروهة والمصدوقة والمخلوق اى الكراهة والصدق
والخلق واعلم ان استعمال وزنى اسم الفاعل والمفعول فى
معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه حقيقة كما يفصح
عنه قوله ويجئ على وزن الخ والا فالواجب ان يقول
ويستعمل فى معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع
بخلاف استعمال وزن المصدر فى معنى الفاعل والمفعول
فى نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه
فانه مجاز ولذلك لا يقصر على السماع بل يجوز استعمال
كل مصدر فى معنى اسم الفاعل واسم المفعول اذا قصد
فائدة المجاز ويجئ المصدر ايضا للمبالغة فى الفعل
والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثى
المجرد وعند الزمخشرى قياسا مطردا فى الثلاثى وغيره
لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى
ان يكون قياسا ولذلك ذكر فى الامثلة الرميا وقال

هى الرامى الكثير وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح
التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير
والتلعاب بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال
والتسيار للمبالغة للرد والجولان والقتل والسير
وثانيهما الفعلى بكسر الفاء والعين وتشديده وفتح اللام
نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم
بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة النميمة
لما فرغ من مصدر الثلاثى شرع فى مصدر غير
الثلاثى فقال ومصدر كل واحد من ابواب غير
الثلاثى رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا
مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمى
يجئ على سنن اى طريق واحد على حدة ولم يغير ابنية
مصادر تلك الابواب اعتمادا على اسماعها فى غير الرباعى
المجرد واما فيه فطرد الباب الا فى كلم يجئ المصدر
كلاهما على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين.

على لغة اهل اليمن فانه قياس لهم ولذلك شاع ولطوّ
فعال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا
بآياتنا كذابا والا قاتل يجئ قتالا بكسر القاف وتخفيف
العين وقيتالا بالياء على لغة من قال في كلم كلاما فانه
ايضا قياس لغتهم قال سيبويه في قيتال كانهم حذفوا
الياء التي جاء بها اولئك في قيتال ولذلك قيل ان قتالا
فرع قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا
ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكي
حيث جعل الياء اتباع كسرة الفاء والا يجئ في تحمل
تحمالا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فيمن قال
كلاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد
قبل الاخر الف والا فزلزل يجئ زلزالا بفتح الاول فانه
يجوز في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الاول وكسره
قياسا مطردا النقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه
بالكسر لا غير الا ان الكسر افصح لانه اصل لما فرع من بنائه

ابنية

ابنية الفرع الذي هو الفعل فقال الافعال التي تشتق
على صيغة المبني للمفعول اي تؤخذ من المصدر وتستعمل
مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة
حرف الجر وانما لم يقل على مذهب البصريين اشارة الى انه
الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا
تستعمل احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة المبني للمفعول
فيها لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها ولما
لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان
مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها في غالب العادة انه هو الله
تعالى تركه المص وايضا لما كان المبني للمفعول فرع المبني
للفاعل لان الاول معلول الثاني معنى والغرض ذكر
الاصول تركه وقال خمسة وثلثون بابا ستة منها كائنة
للثلاثي المجرد والا فله سبعة قدم الثلاثي على الرباعي لتقدم
الطبعي ووجه ضبطه ان الماضية ثلثة ابنية لان اوله لا
يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قبل

ولالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك
بالفعل فلا يخلو عن دور وحركاته لا تزيد على ثلثة فان كانت
فتحة فلا يخلو من ان يكسر عين مضارعه ويضم او يفتح وان كانت
كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت ضمة
فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فالحصر بحسب الوقوع
في ستة وهي نحو ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها
في الغابر وقتل يقتل بفتح العين في الماضي وضم العين المضارع
وعلم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحه في المستقبل وفتح يفتح
بفتحه فيهما وكرم يكرم بضمه فيهما وحسب يحسب بكسره
فيهما ويسمى الثلثة الاول دعائم الابواب جمع دعامة وهي
عمود البيت اي اصولها الاختلاف حركاتهن في عين الماضي
والمستقبل فكما ان معنى الماضي يخالف معنى المستقبل كذلك
ينبغي ان يكون لفظه مخالفا ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف
فلا شك ان ما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره
وكثرتهن اي وكثرة استعمالهن فانه سبب لفصاحة

الكلمة

الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلثة
الاخر واما تقديم بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف
في الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة
الفتح للضم لان الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما
يشهد به الوجدان واما تقديم الثاني على الثالث
فلفتح عين ماضيه ومن قدم الثاني على الاول نظرا
الى ان الضم علوي وانه اقوى او قصد التدريج في النزول
من العلوي الى السفلي الذي هو الاصل بخفته فهو احق
بالتقديم واما تقديم بعض الاخر على بعضها فلفتح عين
عين الاول في الماضي والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة
الى الثاني واما تقديم الثاني فللنظر الى ان الضم فوقي
وقوي والى ان استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث وانما
لم يجي من مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع
لئلا يتحرك حرف واحد بالانتقال بعد التثقيل ولم يجي من
مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع لئلا يكون

كالظفرة بسبب انتفاء التدريج فى الانتقال من الاثقل الى الاخف
ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر
لا الضرورة ولما كان سبب دخول الابواب الثلثة الاول
فى الدعائم امرين اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان
انتفاء احدهما فقط كافيا فى عدم الدخول فيها اشار الى ان
عدم دخول الثلثة الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا
فى نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا ولما
كان انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة فى اولهما
وقال وفتح يفتح لا يدخل فى الدعائم لانعدام اختلاف
الحركات فى عين الماضى والمستقبل ولعدم مجيئه اى مجئ
باب فتح يفتح بغير حرف الحلق عينا او لاما والسر فيه
فتح العين فى الماضى والمضارع ليقاوم خفة فتحة العين
ثقلة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء فى الترديد ولم يقولوا
او فاء لزوال ثقل الفاء بسكونه فى المضارع ولا يرد شل
دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولما لم يجئ بغير حرف الحلق

انعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى يابى بفتح
العين فى الماضى والمضارع فيهما من غير حرف الحلق هذا
الف وقوله فمن اللغات المتداخلة والشواذ نشره على
ترتيبه يعنى ان ركن يركن بفتح العين فى الماضى وضمها
فى الغابر لغتان فاخذ الماضى من الاول والمضارع من
الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح
يفتح فلا نقض وعد الزمخشرى ركن يركن من الشواذ
وابى يابى من الشواذ النانية عن الوضع فهى فى حكم المستثنيات
فكانه قال القياس كذا الا فى هذه الصور فلا نقض
واما بقى يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى بفتح عين الماضى والمضارع
فى الكل من غير حرف الحلق فلغات قبيلة طى وقد فروا
اى فارين من الكسرة الى الفتحة يعنى ان الاصل فيها كسر
العين فى الماضى فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم
ان يقلبوا الكسرة التى قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا
للتخفيف وباب كرم يكرم لا يدخل فى الدعائم لانعدام اختلاف

الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لانه لايجئ الا من الطبايع
اى العز العزيزية التى جبل اى خلق الفاعل عليها من غير
اختيار منه كالحسن والكرم والامن النعوت اى
الصفات اللازمة اختير للماضى والمضارع منه حركة
لاتحصل الا بلزوم احد النقيضين للاخرى وانضمامها
بها اعنى الضم رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها
وباب حسب يحسب لايدخل فى الدعائم لانعدام الاختلاف
ولقلته فى الاستعمال فيه اشارة الى ان قلة استعمال هذا
الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط من الشروط
وقد جاء فعل يفعل بضم العين فى الماضى وفتحها فى الغابر
على لغات من قال كدت تكاد اصلها كودت تكود بضم
الماضى وفتح المضارع وهى شاذة والقياس كدت تكاد
بكسر الكاف فى الماضى من باب علم كفضل يفضل بكسر العين
فى الماضى وضمها فى المضارع ودمت بكسر الدال تدوم
بضمها يعنى كما ان فضل يفضل ودمت تدوم شاذان

والقياس

والقياس فضل يفضل من نصر ودمت تدوم من باب
حسن كذلك كدت تكاد شاذ وقال الزمخشرى ثلثها
من المتداخلة فكان المص لم يظفر بكدت تكود بالضم فيهما
وفضل يفضل بالكسر فى الماضى والفتح فى الغابر ودمت
تدام بالكسر فى الماضى والفتح فى المضارع فحكم بشذوذها
واعلم ان بعضهم قدم الرباعى المجرد على المنشعبات نظرا
الى ان الثلاثى المجرد والرباعى المجرد اصلان فراعى مناسبة
الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمص قدم منشعبة
الثلاثى المجرد على الرباعى المجرد رعاية لمناسبة الاصالة
والفرعية بينهما فقال واثنا عشر لمنشعبة الثلاثى
اى لمتفرعه عليه اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة
احرف ولم يزد الزيادة على الثلاثة لئلا يلزم زيادة
الزائد على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على
ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما
زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعى فما زيد فيه

حرف واحد فثلثة ابواب وذلك نحو اكرم يكرم اكراما
بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسرت في المصدر فرقا
بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة
الفتحة وهذا باب الافعال قدم لان الزيادة في الاول
ونحو قطع تقطيعا بتضعيف العين قيل الزيادة هو الاولى
لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة
بالاخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين
وهذا باب التفعيل قدم لان الزيادة في الاصول ونحو
قاتل مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب
المفاعلة وما زيد فيه حرفان فخمسة ابواب نحو تفضل
تفضلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف العين وهذا باب
التفعل قدمه لان احدى الزيادتين من جنس الاصول
ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء
والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركة الاول في زيادة
التاء في الاول ونحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون

في اوله

في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزيادتين في الاول
ونحو احتقر احتقارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء
بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه
تقديمه على باب الافعال ان شاء الله تعالى وما زيد فيه
ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة
الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا باب الاستفعال
قدم لان الزوايد فيه في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا
بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وحرف من
العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الاول وهو
باب الافعيعال قدمه لان احد الزوايد من جنس الاصول
ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين اللام
والعين وهذا باب الافعوال قدمه لان كل الزوايد فيه
قبل الاخر ولم يلزم تاخرها اذ له بحث ونحو احمار احميرارا
بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف
من جنس اللام في اخره اتفاقا لان سكون الاول هنا للادغام

بخلاف سكون فعل وتفعل فانه للفرار عن توالي الحركات
الاربع من اول الامر وهذا باب الافعيلال قدمه لانه في قسمه
لكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمار ابزيادة الهمزة
في اوله وحرف من جنس اللام في الاخر ايضا وهذا باب
الافعلال وانما ذكره في القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف
مع ان الزائد فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث والمعنى
وتكرار اللام بل هو منقوص منه ولهذا قال اصلهما اي
اصل احمار واحمر احمارر واحمرر فادغمتا اي الحرفان
المتجانسان اعني الرائين بعد سلب حركة اولهما في تينك
الصفتين للجنسية ويدل عليه اي على اصلهما احمارر
واحمرر بفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح
وهو الظاهر من كلام المص ايضا ارعوى وهو ناقص من باب
افعل فانه لو كان اصلهما احمار واحمر من الاصل با
لادغام لوجب ان يقال ارعو لانه من بابهما فلما قيل
ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلهما احمارر واحمرر

وفائدة

لو جعلنا الاصل احمارر ثم صير الى الادغام يتم المناسبة بينه
وبين نظائره بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الاصل ويحتمل ان
يوجه بان يقال اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفتح ما قبل الا
خر حملا على الاخوات بدليل فتح ما قبل الاخر فيما لم يدغم لمانع نحو
ارعوى وحمل معروف حال ما قبل الاخر في المضارع على الحمل
على الاخوات فيكون قوله فادغمتا للجنسية وقوله لا يدغم

وفائدة كون اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر
اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمر واما
احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه منقوص

الادغام وجد الادغام بل يجوز ويدل عليه امتناع
التصحيح في شئ من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعل كلمة
من باب رضي ويقال رضوا وقووا وطروا وغبو
مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حيي ولان الاعلال
فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال قد

بخلاف سكون فعل وتفعل فانه للفرار عن توالى الحركات
الاربع من اول الامر وهذا باب الافعيلال قدمه لانه في قسمه
لكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمرار ابزيادة الهمزة
في اوله وحرف من جنس اللام في الاخر ايضا وهذا باب
[illegible] زيد فيه ثلثة احرف

احمار وايضا يدل عليه وجود النظائر وهى افعول
وافعوعل وافعلل يعنى لوجعلنا الاصل احمارر ثم صير
الى الادغام يتم المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف ما
لوجعلناه

[illegible]

واحمر بفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح
وهو الظاهر من كلام المص ايضا ارعوى وهو ناقص من باب
افعل فانه لوكان اصلهما احمار واحمر من الاصل با
لادغام لوجب ان يقال ارعول لانه من بابهما فلما قيل
ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلهما احمارر واحمرر

وفائدة

لوجعلنا الاصل احمارر ثم صير الى الادغام يتم المناسبة بينه
وبين نظائره بخلاف ما لوجعلناه مدغما من الاصل ويحتمل ان
يوجه بان يقال اى على ان اصلهما احمارر واحمرر بفتح ما قبل الا
خر حملا على الاخوات بدليل فتح ما قبل الاخر فيما لم يدغم لمانع نحو
ارعوى ويجوز ان يكون حركة ما قبل الاخر في المضارع على الحمل
على الاخوات فيكون قوله فادغمتا للجنسية وقوله لا يدغم
لانعدام الجنسية بيانا للواقع اى لا يقع الادغام في ارعوى
لان اصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام لان
الاعلال قبل الادغام فلم يبق المجانسة وانما قلنا الا
علال قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال
يعنى كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب
الادغام ليس بموجب للادغام يعنى ليس كلما وجد سبب
الادغام وجد الادغام بل يجوز ويدل عليه امتناع
التصحيح في شيء من باب رضى اى لا يجوز ان لا يعل كلمة
من باب رضى ويقال رضوا وقووا وطروا وغبوا
مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حيى ولان الاعلال
فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال قد

بنفرقه الحرف واحد بخلاف الادغام فانه ينقر فيه الحرفين
البتة وواحد من تلك الابواب الخمسة والثلثين
للرباعي المجرد لم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروف
التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال
اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن
في كلامهم اربع حركات متواليات سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره
مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة منها
لمنشعبة الرباعي المجرد ولم يضعوا لها اكثر من ثلثة
ابنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا او حرفين دون
اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان
لان اثنان فيهما غالبان نحو احرنجم احرنجاما بزيادة
الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا
باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه واقشعر اقشعرارا
بزيادة الهمزة في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال
وما زيد فيه حرف واحد نحو تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في
الاول وهذا باب التفعلل وستة منها الملحق بدحرج اي
مزيدة على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل

شمللة

شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في اخره وهذا باب الفعللة قدمه
لان الزائد فيه من جنس حروف الاصول نحو حوقل حوقلة بزيا
دة الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه
لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين
وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزائد ونحو جهور جهورة
بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب الفعولة قدمه لا
شتراكه مع حوقل في نفس الزائد ومع بيطر في كونه حرف علة
واما تقدمهما على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزائد فيهما
ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا
باب الفعنلة قدمه لتقدم الزائد ونحو قلسى قلساة
بزيادة الياء في الاخر ثم القلب الفا ولذا جعل به الدلى
لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة وخمسة منها
مزيدة على الثلاثي المجرد وهي الملحق بتدحرج نحو تجلبب
تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس اللام في الاخر
وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة التاء و
الواو وهذا باب التفوعل ونحو تشيطن تشيطنا بزيادة
التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجوه تقديمات

اي ضعف وهرم

اي عمل البيطرة

اي اظهر واعلن

اي لبس الجلباب اي القميص

اي لبس الجورب

اي فعل فعلا مكروها

للمطاوعة نحو حرجمت الابل اي رددت بعضها الى بعض

يقال اقشعر جلد الرجل اذا انتشر شعره

للمطاوعة نحو دحرجت الحجر فتدحرج

٢٥

هذه الثلثة كوجوه تقديمات الثلثة الاول من ملحقات دحرج
ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول
قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول
وتقديم السوق على تقديم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو
تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب
التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما الملحق باحرنجم
نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول والنون بين
العين واللام وحرف من جنس اللام في الاخر وهذا باب الافعنلال
قدمه لتقدم الزائد ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في
الاول والنون بين العين واللام والياء في الاخر ثم القلب
الفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما
قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج وقدم
ملحقات تدحرج على ملحق احرنجم لكثرة ملحق تدحرج ولما
ذكر ان فعلا يلحق بفعل لا بد ان ما به يعرف ذلك
فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق اسم لما اي
الذي صدق الحكم بالحاق فعل بفعل اي طريق معرفة صدق
ذلك الحكم اتحاد المصدرين في الوزن اي مصدري

ذينك

ذينك الفعلين فانه آلة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق
وانما لم يحكم على اخرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج
دحراجا يقال اخرج اخراجا لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها
واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور
منه فانهم لم يقولوا في قحطب وعربد قحطابا وعربادا بل قالوا قحطبة
وعربدة ولان الشرط توافق المصادر اجمع واعلم ان المراد بالالحاق
جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا في
عدد الحروف والحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق و
لا الاعلال في غير الاخر ويجعل ذلك الحرف الزائد فيه مقابلا للاصل
في الملحق به فيما مر بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير
وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى
الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به
وان كان ثمه حرف زائد فلا بد من مماثلة في الملحق لاجل التوا
فق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم و
لم يحكم على استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية
والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع
النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل

واما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين واليس
في الفرع نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق لان الملحق يجب
ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب
حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس
وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى
هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع
وان المصنف لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب اقتفينا اثره وايضاً
لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعاني الامثلة لم نذكرها
فصل اي هذا فصل في بيان امثلة الماضي وهو فعل دال وضعاً
على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجيء على اربعة عشر
وجهاً لما يجيء وان كان القياس تقتضي ان يكون ثمانية عشر وجهاً
ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما من
المشتقات من المصدر ولاغناء اسمهما اللغويين عنه وانما
قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي
مزيد عليه والمستقبل مزيد نحو ضرب تقول ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت
منهما الى ضربنا وانما بدا في اطراد الامثلة بالغائب

نظرا

اشار الى ضربنا متعلق بالفعل المحذوف

جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال اذا كان الملحق موازنا للملحق به فيما ذكر من عدد الحروف والحركات والسكنات وموافقا له في الحروف الاصلية والزائدة فما الفرق بينهما فاجاب بقوله والفرق الخ

نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بدا بالمتكلم نظر الى انه الاصل ولما
كان البحث عن احوال اواخر بعض وجوه الماضي حركة وسكونا
مبنيا على بناء الماضي اذ ما لم يعرف ان الاصل في اخره ماذا
لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الاصل في بعض وجو
هه تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل وبناء الامر
على سبيل الاستطراد تاييدا لبناء الماضي والا فليس شيء منها
من وظيفته فقال انما بني الماضي لفوت موجب الاعراب في
اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون
عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل
في البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون
والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني المو
جبة للاعراب فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما
لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة للنكرة
وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب
ومررت برجل ضارب فقدم ضرب للاهتمام بوقوعه
صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني على الفتح
اي الفتح اخو السكون لان الفتحة جزء الالف

المبني قسمان اصل وعارض
حرف وجملة وماضي وامر
موصولات مضمرات ا
ضافة ذ قطع اولنا
المبني ما كان حركته وسكو
ماكان حركته وسكونه

النكرة ما وضع لشيء لا بعينه

لما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين والالف هو السكون
يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والا
لف مناسبة لانه جزؤه وبين الالف والسكون مناسبة
ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين
الفتح والسكون مناسبة ايضا وحيث تعذر السكون صير الى
ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد
على هذا نحو ضربوا وضربن ودعا لان احكامها مذكورة بعد
هذا وقوله ولم يعرب الماضي اشارة الى سوال وهو ان المستقبل
اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه فلم لم يعرب الماضي ولو كان سبب بناء
الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفائه
فيه ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل لم يوخذ منه اي من الماضي
العمل اي لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال
او المستقبل بدليل الاستقراء وجملته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة
ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا
للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موا
فقا في المعنى للمستقبل كما كان موافقا في اللفظ ولا يكون موافقا للماضي
في اللفظ كما كان موافقا له في المعنى فسقطت قوة المشابهة

وضعف

٢٨

وضعف في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يوخذ منه العمل
لم يعط له الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان
موجب الاعراب فائتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل
اي عمل اذا كان بمعناه فاعطي اسم الفاعل الاعراب اي للمستقبل
واللام في له زائدة عوضا اي لاجل العوض عما اخذه منه
هو العمل او من جهة العوض او نقول بني الماضي واعرب المستقبل
مع فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولما فهم
من ذلك الكلام ان المقصود بيان سبب اعراب المضارع و
ان بيان سبب بناء الماضي استطراد مع ان الحكم بالعكس كما
اشرنا اليه فسر كلامه متدرجا في التنزل في شان المشابهة فقال
يعني يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب فائتا فيه لكثرة
مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات والسكنات و
في وقوعه صفة للنكرة وللمبتدا ودخول لام الابتداء كما في ان زيدا
لقائم وقوله وبني الماضي على الحركة لقلة مشابهته اي الماضي له
اي لاسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيه نظرا الى اعراب المضارع
لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة نظرا الى البناء على الحركة
فقد بني لانه اي لان الماضي يقع صفة فانه لا يقع المبتدا وعند صلاحه

باعتبار اضافته الى المشابهة نظرا الى البناء وقوله مشابهته له مضاف اليه

على السكون لعدم مقاءمت ابهته له بوجه ما بحذف حرف
المضارعة وزيدت الالف في اخر الماضي للتثنية مطلقا نحو ضربا
وضربتا وضربتما وزيدت الواو في اخره لجمع المذكر الغائب وزيدت
النون في اخره لجمع المونث الغائبة والمخاطبة حتى يدل للواء الحروف
المذكورة على هما وهموا وهن اى يدل الالف على هما لخفتها و
لذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان
الالف قبل الواو لانها من اول المخارج اعنى الحلق والواو
من اخر المخارج اعنى الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول
للاول وصح الاخر للاخر ولان المثنى اكثر استعمالا من الجمع
فاختير له ما هو اخف اعنى الالف فتعين الواو للجمع اذ لا
يمكن زيادة الياء لصونا للفعل عن المجرى الذى هو الياء
ولما لم يبق من حروف المد شيء يمكن زيادته زاد وللجمع المونث
النون التي هي شبيهة بحروف المد في اللين والمد والخفاء و
لذلك اى ولان في حروف المد خفاء يمكن في مدتها اذا
لقيت بعدها همزة خفافة ان لا تظهر فيجب شدة الهمزة
الدائهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لضيق
العبارة عليهم كما يجىء تحقيقه ان شاء الله تعالى فانهم

قالوا

قالوا ان في زيدان ضربا هو فاعلهما وفي زيدون
هو هموا وفي هندات ضربن هو هن فبنى المص الكلام على
هذا فقال زيدت الالف في ضربا ليدل على ان تحته هما وزيدت
الواو في ضربوا ليدل على ان تحته هموا وزيدت النون في
ضربن ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا قوله
فيما سياتى وحذفت الميم في ضربتما لان تحته انتما مضمر لان
فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في مثل ضربوا وان كان
مقتضى القياس المذكور ان يفتح لاجل الواو لان الضمة جنس
الواو والجنس الى الجنس انسب بخلاف دموا اى لم يضم ما قبل واو
ولان الميم ليست ما قبلها حقيقة وان كان ما قبلها صورة
لان اصله دميوا فما قبله مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في دموا
وان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كالميم في دموا حتى لا يلزم الخروج
من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية اعنى الواو وهو صعب
لانه ضموا اى يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم
ضم الضاد لان اصله رضيوا فحذف اسكان الياء لثقل الضمة عليها و
حذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضم الضاد لئلا
يلزم ذلك لانها ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة للتناسب

دبقا هذا يشكل بمثل حملوا الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة فيه صلد وفيه ضعف نحو رهوا غير ضعيف لان الواو التعبير صار بمنزلة موضع فعل التغيير وهو الاحمد وهو بحقيقة فتامل

وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف ذا وفان الفتحة فيه
اصلية كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما لم يتصل
به الضمير واما اذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس
للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد ولو
لا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم ان حضروا وتكلم زيد بضم
الراء وسكون الواو ومده والواو للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح
الواو والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو
العطف لا يتصل لاطرادا للباب ومنهم من يحذف الالف ويلتزم
الالتباس لندوره ولزواله بالقرائن وقيل كتبت الالف بعدها
للفرق بين واو الجمع وبين واو الواحد في مثل لم يدعوا ولم
يدعوا على لغة من لا يسقط عنده حرف العلة وكتبت في غيره
طردا للباب وجاء على هذا قول الشاعر هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الشاعر الواو في لم تهجو وهجوت
بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت
لم تهجو اي كانك لم تهجو حيث اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك
الهجو فهجوته في الواقع جعلت التاء علامة للمؤنث
في ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة لم

فضاربة

في مساويه الا انهم خصوا المتحرك بالاسم والساكن بالفعل تعادلا بينهما
اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت لان التاء من المخرج الثاني من المخارج
الكلية وهو الوسط في اصالة المصدر والمؤنث ايضا اي كالتاء ثان في التخليق
مصدر من المبني للمفعول اي المخلوقية لان الله تعالى خلق ادم ثم خلق
حوا على نبينا وعليهما الصلوة والسلام من ضلع كما قال الله تعالى
خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث وجعل
زيادة العلامة للمذكر تحصل الفرق ايضا الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين
الزيادة والمؤنث وهذه التاء التي في ضربت ليست بضمير لما يجي في اخر بحث
المضمرات واسكنت الباء اي اللام في مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء
اي اذا اتصل ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد وانما ود مثالين اشارة
الى ان حركة ذلك الضمير قد يكون للفرق نحو ضربت لما يجي ان شاء الله
تعالى وقد يكون للبنية نحو ضربن فانه لا ضرورة في تحركه لو قيل ضربن
بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح الا انهم حركوها طردا على مثل
ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واحتراز والفتح لخفتها و
انما اسكنت لام الكلمة احترازا عن الالف التثنية في مثل ضربا احترازا عن واو الجمع في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع
اربع حركات متواليات فانه مستهجن ومستقبح فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت
فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير وفاعل لكن لا يفصل الفاعل

الان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا
لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلولم يسكن الباء بل ابقى على الحركة لزم
ذلك الاجتماع واسكنوا اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان
لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثمه
اى ومن اجل ان مثل ضربت كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره
اى على ضمير مثل ضربت اى على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد اى بغير
تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل
لا يقال ضربت وزيد بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد
بتاكيد التاء بانا لان العطف كان على المنفصل ولما اشترك
التاكيد والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المص بذكر التاكيد وانما خص بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشمل
لان التاكيد فصل ايضا اشعارا بان التاكيد هو الاصل في جوا
ز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده عما اتصل بتاكيده فيحصل للمرفوع استقلال ولذلك
قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل
نوع استقلال له اذ لا يظهر بذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة
وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لان طول الكلام ينبئ عما هو
الواجب فيحذف طلبا للاختصار ونحو قولك حضر القاضي مرة

قوله واذا اعطف على الضمير المرفوع المتصل كونه بمنفصل مثل ضربت انا وزيد

والخا

عج وطع حفظ

والخا فطوعوه العشرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري في
جواز العطف عليه المنفصل بخلاف ضربنا اى لم يلزم فيه بعدم
اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور
لان التاء في حكم السكون لانها كانت ساكنة فحركت
لالف التثنية فحركتها عارضة لان حركة عارضة والعارض
كالمعدوم فيكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور
ومن ثمه اى ومن اجل ان حركة التاء في ضربتا في حكم السكون
تسقط الالف في كل اللغات في مثل رمتا اصله رميتا قلبت
الياء الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة فيه
عارضة بسبب الف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض الا في
الضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا فلا يجوز حذف
احد الساكنين اما التاء فلانه علامة التانيث واما الالف
فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة الا في لغة
ردية اصله ردئة قلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطية من ردئ
بالضم صدحاد فان الالف لا تسقط فيها اذ يقولون
ماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية وبخلاف مثل ضربك
اى لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك

الاجتماع المستهجن لانه اي مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة واستهجان
ذلك الاجتماع انما هو فيما هو كالكلمة الواحدة اتفاقنا ان
ليس كالكلمة الوحدة لان ضميره اي كاف الخطاب في ضربك ليس
ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء
من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف
الفاعل وبخلاف نحو هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبد وهو قطيع
من الغنم اي لم يلزم من عدم اسكان احد حروفهما وابقائهما على
الحركات ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما هدابد وعلابد
بالالف ثم قصر اي حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام
يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه
منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا وللقصر نظير كما في يخبط اصله
يخابط بالالف فقصر للتخفيف والتوسعة والمقصود القصيرة
من لا برة وخلاف فيهما وحذفت التاء في ضربن اصله ضربتن فلما
حذفت التاء اسكنت الباء لما مر حتى لا يجتمع علامتا التانيث
احديهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان
ضميرا لانه ضمير جمع المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات اصله
مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث

من جنس

من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيهما اي في ضربن ومسلمات لان في الثانية زيادة معنى
وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى وانما حذفت في ضربن وان
لم تكونا اي العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس
النون ولم يوجد ثقل التكرار للفظ كما كانا من جنس واحد في مسلمات
لانهما تاءان فيوجد ثقل التكرار للفظ فيه كالمعنوي لثقل الفعل
فكره اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم الجنسية
اي لم يحذف احدى العلامتين الالف والياء المنقلبة من الف التانيث
بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما
وجب قلب الف حبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف احدهما
لان الثانية للجمع والاولى للمعنى في الكلمة وهو لزوم تانيثها وليست
مثل فاء يعد وعين قل ولام غزت فانها ليست لمعنى زائد على كونها
اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع
معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن حبلى حتى زيد عليه الف التانيث بل
وضعت هكذا بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاء الياء
للتانيث في نحو لانها لم تجئ للتانيث وكانت ثقيلة بالنسبة الى الواو وكانت الياء خفيفة بخلاف الواو وقلبت ياء الافصح وسوى بين
تثنية المخاطب والمخاطبة لانك تقول ضربتما وضربتما وضربتما ولا بناء
في هذا قوله في صدر الفصل يجيء على اربعة عشر لان ضربتما اي الماضي

فان قيل لم فتح التاء في المخاطب وضم في المتكلم
ولم يعكس لانه مرادان المتكلم بنسبة الفاعل
والمخاطب فيشبه المفعول والفاعل مرفوع
فرفع والمفعول منصوب والاخص الضم
للمتكلم والفتح للمخاطب ولم يعكس
لمناسبة المنا تفرنر

ولم يجئ الواو للتانيث ولا خفيفة بالنسبة الى الياء
صح

باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت
بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية انا او جمع مذكر
كان او مؤنث فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربت ضربنا
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربنا مرتين وهو هما هم هي هما هن
انت انتما انتم انت انتما انتن بذكر التثنيتين بخلاف انا نحن اذ لا
يقال انا نحن انا نحن بذكر نحن مرتين **وسوى بين الاخبارات**
ايضا اي بنفس المتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا حيث يقال فيهما
ضربت ومع غيره مذكرا كان او مؤنثا وتثنية وجمعا اذ يقال في كلها
ضربنا **لقلة الاستعمال في التثنية** بالنسبة الى المفرد وحكمها احتياجها
في خصوصها الى ضم احد المثلين الى الاخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع
ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في اثنين فقط بخلاف
الجمع فان صيغة قلته تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعيين
فيما يستعمل فيه الجمع ففيه اتساع كثرة استعماله بخلاف التثنية والحاصل
ان في صيغ التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فرد
وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ولما كان استعمال
التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه
لما كثر استعمالهما بالنسبة اليهما لم يستحسن الالتباس فيهما

وسوى

وسوى ايضا بين تثنيتيهما اي المخاطب والمخاطبة لكون **وضع الضماير للايجاز** فان بهما
مثلا اخصر من زيدان والتسوية بين الشيئين عطف تفسير التسوية وان لا يجعل لكل
منهما صيغة على حدة تناسب غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات
لحصول **عدم الالتباس في الاخبارات** لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال
او يسمع صوته فيعلم انه مذكر او مؤنث واحد او جمع كما يجيء ولم يذكر بعض
التسوية بين تثنيتي الغائب والغائبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيتي
المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم بحث لهما واما تثنيتا
المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كان لهما بحث استوفى احكامهما هنا
من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث
المضمرات والاعلام وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز
عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين
او اكثر واستغنى عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتداد فيه
في التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما وجب صرف قوله ووضع
الضماير للايجاز الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه
وان لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات لان الالتباس
لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية لم يحتج فيها الى عذر من الايجاز
وغيره فليتامل والا فالواجب ان يقدم او يوخر

وزيدت الميم في ضربتما اى تثنيتى المخاطب والمخاطبة مع ان قياسها
على سائر التثنى ان يقال ضربتا كى لا يلتبس اى الف ضربتا بالف الاشباع
وهو الالف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت
وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية والالف
للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان الاشباع
واقع في كلامهم كما في مثل قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة
اى ملازم تبسم واخو ضحك وحياك الاله فكيف انتا
اصله انت اشبعت فتح التاء في الوقف فتولد منها الالف
اى على اى حال انت تمنع تلك الحالة عن المكاشرة والانبساط
مع اهلك تعير زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا وخصت
اى المرأة الشاعرة
الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها
لان نحو انتما مضمر فزيدت الميم فيه لموافقة انتما وقد سبق نحو
جيء هذا التسامح فقوله انتما مبتدأ وقوله مضمر خبره وقوله
نحو صرف للجزء قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا لذلك
الالتباس لعدم امكان زيادة حروف العلة لانها مستقلة
بالف الاشباع
قبل الالف وخصت الميم بالزيادة لقرب الميم من التاء في المخرج
فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين

لان الف الاشباع اخر الكلمة لا يكون الا في الوقف

الشفتين

الشفتين ولا شك في قرب الشيء من الشيء مع انها اقرب الحروف
الصحيحة الى حروف العلة لان لها غنة في الخيشوم كما ان في حروف العلة
وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو و
قيل انما خصت الميم بالزيادة في انتما تبعا لـهما اى لفظهما يعنى
انهم لما كانوا ابدلوا من الواو في هوا ميما لما يجيء في بحث الموصول
الميم في جميع الباب طردا له وضمت التاء في ضربتما لانها اى التاء ضمير الفاعل
وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبنى حركوه بحركة تشبهه
اذ لم يوجد
به عملا بالاصل بقدر الامكان وهي الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا
اى حركة مشبهة
واعلم انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل
ان التاء وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات التثنية وجمع
المذكر وجمع المؤنث واشار اليه ههنا حيث قال ان التاء ضمير الفاعل وقيل
اى الى هذا القول
الفاعل هو هذه الحروف واما التاء فعلامة الخطاب واشار اليه فيما يجيء
اى الالف والواو والنون اى الى هذا القول
بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل
هو مجموع التاء واحد هذه الحروف واشار الى ضعفه بعدم اشارته اليه
اى الى ضعف هذا القول
اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الاخر اليه مع ان الاصل الا
كتفاء باحدهما وفتح التاء في الواحد اى لم يضم فيه مع انه
الاصل خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية
ضربت ضربتما

في الصحيفة الثانية من هذه الورقة

اى التاء مع الالف في ضربتما والتاء مع الواو في ضربتموا والتاء مع النون

اى الضم لانه حركة الفاعل

بواسطة زيادة الميم فبقيت على اصل الحركة .. والتفصيل انهم زادوا تاء
للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجمع خوف اللبس
بتاء التانيث وضموها للمتكلم لان الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذه
وفتحوها للمخاطب اذ لم يكن الضم لئلا تلتبس بالمتكلم والفتح لاجل خفته و
مقدم فاخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيها ولان الياء
تقع ضميرا في نحو ضربي والكسرة اخت الياء فناسب اعطاوها المخاطبة وقيل
ضمت التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة
التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات
الضم الشفوي ليناسب الميم حركة ما قبلها وزيدت الميم في ضربتما
بطريق التثنية في زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع في
الوقف واسكنت الميم لانه لما ضموها لاجل الواو ولما حذف
الواو بقي على الاصل الذي هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب
فيه اي في ضربتم محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو ولان اصله
ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر
ترد الاشياء الى اصولها فحذفت الواو ولانهم لما ثنوا الضمائر و
جمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم ياتوا بنون في المثنى والمجموع
بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان والذين

اي لم يقولوا ضربتمان وضربتمون

فوقع

فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم مع الواو
بمنزلة الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعات
الزوايد على الثلاثة ولا يوجد في آخر جنس الاسم متمكنا واو ما قبلها
مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا واحترازا عن الالتباس بالمثنى
بثبوت الالف فيه دون الجمع الا في آخر اسم هو من غير المتمكن فانه لا
يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وفي غير المتمكن لا يوجد
غير هو ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت
الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذفت ايضا
ومن ثمه اي ومن اجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم
غير هو يقال في جمع دلو ادل واصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها
طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض
ولو حذفت الواو ابتداء يلزم ضم اللام اذ لا وجه لزواله فيبقى
اخر من ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف ضربوا اي لم يحذف
الواو منه لان بابه مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان
الباء لا تجعل شيئا من الافعال اسما كما جعله الميم وبخلاف نحو
ضربتموه اي لم يحذف واوه وان كان قبل واو ميم لان الواو
خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير به فلم يوجد

اي في جمع الضمائر

صفة جنس الاسم والتانيث باعتبار المعنى

اي غير متمكن . هم

كالواو

شرط حذف الذي هو وقوعه في الطرف فلم تحذف لما خرج الياء من
الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية بفتح العين الغين المعجمة والفاء
المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال
عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها اصل العظي
وهو الشدة وشذ دون ضربتن اي جمع المؤنث المخاطبة دون
نون ضربن اي جمع للمؤنث الغائبة لان اصله اي ضربتن ضربتمن
بالميم حملا على تثنيه لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون
لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف
اللسان وفويق الثنايا ولا شك انهما متقاربان ومن ثمه
اي ومن اجل انه الميم قريب من النون يبدل الميم من النون في
مثل عنبر اي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ بالميم
وتكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير
اللفظ لان اصله عنبر وانما بدلوها ميما لانهم لو تركوها
واحال ان الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو الباء
فان اظهرت النون اي تلفظت على حالها على ما هو مصطلح القراء
استقبحت يعرف بالوجدان وان اخفيت على ما هو مصطلحهم
ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت في

الباء

٢٦

الباء بعد قلبها باء لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها
ميما ليقاء الغنة بها مع عدم منافاة الميم للباء في المخرج وقيل اصله اي ضربن بالتشديد
ضربنن بتخفيف النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم توجد
ههنا والاصل عدم الحمل فاذن يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد
بجميع نونات النساء في سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات
متواليات في ضربن ويضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن ولتضربن ولا تضربن
للوقف والجزم ولا يمكن اسكان التاء المخاطبة لاجتماع الساكنين
اي لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء والاخر التاء ولا يمكن حذفها
اي التاء لاجل اجتماعهما لانها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف
الا اذا اجتمعتا لشيء واحد فيحذف احدهما للاستغناء عنها بالاخرى
وههنا ليس للخطاب علامة اخرى حتى تحذف التاء فاضطر الى زيادة
حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء فلضمة التاء
واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فزيد
النون لقرب النون الزائدة من نون العلامة في النونية وهي تفيد القرب اشارة
الى ما ذكرنا من القرب بين ثم ادغم احدى النونين في الاخرى للتخفيف ووقع
ادغام بان ادرج وليهما في الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث ليكون
بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لشابهتها الميم بسبب الغنة وزيدت التاء

لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا وفي ضربتُ بضم التاء لان تحته
اي في ضربتُ انا مضمر وفي فتح نظيره في الاعراب والقياس ان يزاد من حروف
ان الا انه لا يمكن الزيادة من حروفه للالتباس لانه لو زيد الهمزة وهي
حقيقة الا فحركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائبة
ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم
الالتباس بالجمع واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعني الضم فاختير التاء
للزيادة دون غيره من حروف الزيادة لوجوده اي التاء في اخواته اي
اخوات ضربتُ وهي ضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتنّ واما زيادة التاء
في تلك الاخوات فلحكمة وضيق ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام
اختير له حرف شديد لينبئ عن شدة الغفلة والقى سمعه الى ما يلقى اليه وهو
شهيد والحروف الشديدة هي اجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف فيهما
للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء
زيدت النون في ضربنا الضمير الشخص المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين
والضمير للاشخاص المتكلمة سواء كانت على صفة الذكورة والانوثة
لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيد النون في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته
ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن اي بجمع المؤنث واختص الالف المخففه
وقيل انما زيدت النون لان تحته انا مضمر وفيه نون ثم زيدت

الالف دفعا

الالف دفعا للالتباس واختص الالف لوجوده في انا وتدخل المضمرات
للمرفوعة والمنصوبة اي تتصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول لبيان ان المتمكن
من المتصل اذ المتبادر من الاتصال اللغوي في الماضي واخواته من الافعال
واما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ولا يتصل بالحروف
الا المنصوب والمجرور وبالاسماء الا المجرور وهي اي جميع المضمرات تبلغ
الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها لانها اي المضمرات في الاصل ثلثة احدها
مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور وانما انحصرت
في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور فكذا
الكناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد منها
اي من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى اتصاله
اي اتصال كل واحد منها وانفصاله لانه ان استقل في التلفظ فمنفصل
والا فمتصل فاضرب الاثنين اي المنفصل والمتصل في ثلثة اي المرفوع والمنصوب
والمجرور اي اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا او
هذا اي جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن
على ذكر منك حتى يصير المجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج من تلك الستة
المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اي جواز تقديمه على الجار
يعني لما احتيج الى التقديم والتاخير في الضمائر بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل

هذا هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو
زيد فعل وعمرا اكرمت وضعوا لهما المنفصل من المضمر جريا بالمضمر مجرى
المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار وهو في المظهر لانه كالجزء الاخير من
الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو وضعوا
له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شان المنفصل والفرض وضعه
وجواز تقديم الجزء الاخير ضروري البطلان فيبقى لك من تلك الستة
بعد خروج المجرور المنفصل منها خمسة اي خمسة انواع احدها مرفوع
متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل (ورابعها منصوب منفصل) وخامسها
مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها
اي صورة لثمانية عشر معنى في العقل بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة منها
في حق الغائب مع الغائبة في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي جمع كل منهما
ستة منها في حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في حق الحكاية اي المتكلم
والمتكلمة ثلاثة وثلاثة لها فمجموع الستات الثلاثة ثمانية عشر وكفى بخمسة
من الوجوه الستة في الغائب والغائبة باشتراك التثنية فيهما
نحو ضربا وضربتا والاعتبار للتاء في تثنية الغائبة لانها كانت ثابتة قبل
التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير
بخلاف ضربت ضربت وضربت وانت انت وانتما وانتم حيث عدت

الثلثة

ضرو
الثلثة الاول الفاظا متعددة باعتبار الحركات وان كان الضمير في كل التاء (اي في ثلثة الاول)
فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير في
كلها ان فقط لان اقتران الامور الخارجية للتمييز من الحركات
والتاء وغيرها بهذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضمير بل اصح التاء
ان يكون لها دخل في اختلاف الضمائر لقلة استعمالها اي التثنية فلم يبال
بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك اكتفى في المخاطب والمخاطبة بالاشتراك التثنية (بخمسة مع)
لذلك نحو ضربتما فيهما واكتفى في الحكاية بلفظين اي بلفظ المفرد للمتكلم
والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما
ولاثنين منهما نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى اي يبصر
في اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة ويعلم بالصوت انه
مذكر او مؤنث واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد به فالقي
اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع
فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين او الاسماء في اللفظ لانك (في الجمع)
اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انتم قلت انت
يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحو اردت المثنى وقيل
لك فصل قلت انا وزيد وانا وانت وانا وهو وكذا اذا اردت المجموع
فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يمكنهم اجراء

تثنية وجمع على ما اجري عليه سائر التثنية والجموع (اي الهند وهو) ادخلوا المثنى صيغة
لكونه مقدما وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القراين
فبقي لك بعد الاكتفاء آت الثلثة واسقاط الستة من ثمانية عشر وجها
(الاثنان في التثنية والاربعة في الجمع)
في المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا واذا اراد قسم واحد وهو المرفوع المتصل
من تلك القسمة الى الاقسام الخمسة ومن تلك الاقسام الخمسة
اثني عشر نوعا فيصير اي ولا شك في انه يصير كل واحد منها اي
من الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهي المرفوع المنفصل
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل مثل ذلك القسم الواحد
اعني المرفوع المتصل فيحصل لك ضرب الخمسة الباقية من الستة الحاصلة
من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني عشر الباقية من ثمانية عشر ستون
نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في خمسة فمنها
اثنا عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضربت الى ضربنا كما مر في اول الفصل
وقد مر ايضا علة سكون اخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع
على غيره لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور
لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة
وقدم متصل المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم
على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثنا عشر نوعا للمرفوع

المنفصل

المنفصل نحو هو ضرب تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما
ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما
انتن ضربتن انا ضربت نحن ضربنا الى نحو ضربنا وتحريك نون نحن (قال من فاعل تقول) انما هو للسا
كنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا او لدلالته على الجمع الذي حقه
الواو الاصل في اطراد امثلة لفظة هو ان يقال هو هو واعلم
ان هو مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في هي من اصل الكلمة عند البصريين
وعند الكوفيين فالاشباع تقوية للاسم والضمير هو الهاء وحدها
بدليل سقوطهما في التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف
الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت في اخر الكلمة الا ضرورة
وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها
ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ذهب الكوفيون
ولهذا اذا ورد عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انه هو وبه هي
ولكن جعل الواو ميما في الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل للقلب
الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب الذي في قوله واجتماع الواوين فان
الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماع المتجانسين
مطلقا ثقيل خاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا الى ظ قوله
جعل الواو ميما والالف للاتوق تاخيره فضماه الجمع بعد الجعل المذكور

وهو انتم حذفت الواو كما اى كحذفها الذى مر فى ضربتموا فى انه انما
وقع لعدم وقوع اسم اخره واو ماقبلها مضموم وحملت التثنية
اى على الجمع فى الحمل المذكور وان لم يكن علة الحمل موجودة فيها
طردا او مشاكلة وقيل انما لم يبق الواو على حالها فى التثنية حتى
لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهى وان كانت خفيفة بالنسبة الى
اختيها الا انها فى نفسها حركة وهى ثقيلة وانما جعل بعد الواو عينه
لا فى اخرهما مع انه من حروف الزيادة وهو قوى فالاولى
ان يقع الفتحة على الميم القوى المتحد المخرج بالواو وادخل الميم فى انتما
اذ الاصل ان يقال انت انتا انتوا انت انتا انتن بتخفيف النون كما
اى كالادخال الذى مر فى ضربتما فى انه انما وقع حتى لا يلتبس الف
بالف الاشباع فى الوقف وحمل الجمع المخاطب وهو انتموا وانتم عليه اى على
انتما فى ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال فيه وباقى العمل فيهما
كما فى ضربتم وضربتن والحذف واو هو وان كان فى اخر الاسم وقبل ضمة
لقلة حروفه من القدر الصالح اى من المقدار الذى يصلح ان يكون
ذلك المقدار كلمة وهو ثلثة احرف للابتداء به وحرف للوقوف عليه
وحرف للتوسط بينهما والحذف الواو من هو جوابا ذا ان تعانق هو
بشى اخرى اى اتصل با قلة شئ اخر اتصال تعانق

حتى يكون

حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه وبوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف
نحو علامة او من حرف جر نحو له ومنه او فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم
يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو هو البارز ولهى الحيوان فان اللام فيهما
ليست بمتعانقة معهما على ما فسرنا التعانق لحصول كثرة الحروف بالمعا
نقة مع وقوع الواو من الطرف وقبله ضمة ولذلك لا تحذف ياء هى
وان تعانق شئ اخر بل تقلب الفا كما يجئ ومن بقى الهاء مضموما على
حاله قبل حذف الواو ان لم يمنع منه مانع نحو له وجاء غلامه
وضربه وعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل الغائب فى الضمير المنصوب
اختصروا وافردوا من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع
المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهى ثم اذا اتصل بشئ فلا
يخلو من ان يكون ما قبل الهاء متحركا او ساكنا وان كان ساكنا
فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه او غيره
كمنه لان الهاء حرف خفى فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء
المقلوبة منه نحو عليهى ومنهو كانه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركا
يثبت الواو المقلوبة منه نحو بهى ولهو وضربهو وغلامهو لان الواو فى
حكم المعدوم بسبب اسكانه لان الحرف الذى اسكن كالميت فصار كانه
لم يوجد فى اخر الاسم واو ولا يرد واو ضربتموا اذ هو ساكن فى الاصل

واما عدم ثبوتهما في الخط فللحمل على ما سكن ما قبل الهاء وفيه وبنو عقيل
وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار مع بقاء ضمة الهاء
وكسرها نحو به وغلامه حملا له على الساكن فقوله وو يحذف اذا لقا
ن بشيء اخر اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني
عقيل وكلاب في المتحرك او المراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو
الثاني في المتحرك لا يكون من اشباع الحركة لتحسن اللفظ بعد حذف الواو اللاحقة
للمذكورة واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد
حذف الواو من هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى
لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية او التقديرية الى الضمة التحقيقية وهو
ثقيل بالوجدان نحو عنده غلامه فيما كان ما قبله مكسورا وفيه
فيما كان ما قبله ياء ساكنة ولديه واشباههما واما ضم الهاء في ما انسانيه
وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص فلعله على لغة اهل الحجاز
فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان ما قبلها ياء او
كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور
ونقول على مذهب الجمهور في ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه وعليه الله (بعض هاء ما انسانيه وعليه في النسخ)
هاء مع ان الاصل على مذهب البصريين ان يقال حي جاءهن وتجعل ياء حي الفا فيصير
(فقوله فلعله على لغة اهل الحجاز زيادة)
وتجعل كسرة ما قبلها فتحة لاجل الالف فانه لا يقع شيء آخر

نحو لها حي

نحو لهامني لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اولى بالياء او الكسرة
قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفي فهو اذن حاجز غير حصين فكأن
الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرة الهاء لاجل الياء
بعدها فلو لم يقلب ياء حي الفا لالتبس المؤنث بالمذكر في مثل بهي
وجعل حي تحذيره الفا ايضا طردا للباب نحو لها حاد لم يكن ما قبل الهاء
(جعل ياء حي للمؤنث اي في غير مثل بهي وهو ما اذا لم يكن فيه وضمير المذكر اولى بالياء او الكسر لانه)
ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه وغلامه وضربه
لم يجعل الياء المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف
في يا غلامي وبقاء يا غلاما وفي نحو يا بادية يا باداة وهي الاسلوب
في يا بادية حيث ذكر لفظ نحو اشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما
ويجعل الياء بما في التثنية اي في تثنية حي ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا
للميم كما مر في ضربتهما ليك لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع الفتحة
على الياء الضعيف مع ضعفها اي مع بقاء ضعف الياء وعدم
عروض القوة لها بان سكن ما قبلها كظبي وخصت الميم اتباعا المذكورة
وشدد نون هن لان اصله همن كما مر من ان الاصل في ضربتن
ضربتمن واثنا عشر نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب
المتصل نحو ضربه بقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني ضربنا الى ضربن

تقدم ذكرها على الفتحة لانتفاء علة الاسكان لما ذكر في ضربك ولا يجوز فيه
اى في الضمير المتصل اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول اى اجتماع ضميرين
متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم
التاء اى لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير الشخص الواحد
فاعلا ومفعولا به في حال واحدة بل لو اريد ذلك يقال ضربت
نفسك وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت
كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك
فان الضميرين فيه مختلفان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل
الا اى لكن يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء
فاضلا وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول
في الحقيقة لان المفعول الذى تعلق به العلم في الواقع هو المفعول
الثاني وذكر الاول انما هو لترتب الثاني عليه فلم يوجد الجمع بينهما
الى مكروه ولانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا ولهذا
اى لاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اى
تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك ومن علمتني
فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول
حقيقة واثنا عشر منها للمفعول المنفصل نحو اياه ضرب

تقول

تقول اياه ضرب اياهما ضرب اياهم ضرب اياها ضرب اياهما ضرب
اياهن ضرب اياك ضرب اياكما ضرب اياكم ضرب اياك ضرب اياكما ضرب
اياكن ضرب اياى ضرب منتهيا الى ايانا ضرب ومنها اثنا عشر نوعا
للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها
ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما
ضاربكن ضاربي منتهيا الى ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ المنصوب
المتصل وذلك لحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا
لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا
وفي مثل ضاربي اى في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل
الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة
قلبت الواو ياء لان مخرج الواو والياء وان تباعد لكنهما
بحرى المثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما
كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموها في الياء وقيل
انما قلبوا الواو ياء لانه لابد من ان يكون الواو هي الاخيرة
وهي الاولى فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو
لازم الى ياء لازمة لانه انتقل من الخروج بمعنى النزول من ضم لازم الى كسر لازم
وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاول وان كانت

اخيره فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه
اثقل من الخروج من كسر لازم الى ضم لازم وهذا ثقيل فكيف بالاول
وانما اشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل
الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم
اقوى لكثرتها والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام
فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل اليا
لاجل الياء كما اي كالجعل والادغام المذكورين وقعا في مهدى اذ اصله
مهدوى جعل الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء لما ذكر والمرفوع
المتصل يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها
وهو لا في الغائب بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات اي
يستتر الضمير المتصل جوازا في الغائب المفرد من الماضي نحو زيد ضرب
ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر نحو زيد ليضرب ومن النهي
نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغائبة المفردة ماضيا
نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو
هند لا تضرب واستتر وجوبا في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي
مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا نحو انت لا تضرب
وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي

مطلقا

٤٢

مطلقا كما مر واما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيه خلاف
فعند بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة بقوله ويا تضربين علامة
الخطاب وفاعله مستتر عنده اي الاخفش اجرا للمفردات المضارع
مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها او استثقالا لكون ضمير المفرد اعني اليا
الياء اثقل من ضمير المثنى اعني الالف مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف
على قول الاخفش اجتماع لامي الخطاب اللهم الا ان يقال التاء تجردت فيها
للتانيث كما لام في بالله فانها تجردت للتعويض وعند العامة اي الجمهور
اي ياء تضربين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه نحو ويضربون فانه ضمير بارز
ولا مستتر فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين الياء
للفاعل في تضربين عندهم مع ان القياس يقتضي ان يعين التاء ولذا كان علامة الخطاب
في اوائل التاء منعت من زيادة تاء اخرى لعينه في عدد وامثاله
سواء كانت صيغة موضوعة للتانيث او كانت اليا وبدلا عنها في هذه ونحوه
في تضربين للفاعل بدلا للياء من حروف انت بكسر التاء مع ان القياس ان
يزاد من حروفه لان المغتفرة للالتباس بالتثنية في زيادة الالف منها
واجتماع النونين بغير فاصل في زيادة النون منها وتكرار التانيث في زيادة التاء
منها وابرزنا الياء في تضربين ولم يستتر للفرق بينه اي تضربين وبين نحو هو
تضرب اذ لو استتر الياء وقيل تضرب في المفرد المخاطبة التبس بتضرب

المفرد للمفردات المضارع وما مر انفا من الغائب نحو زيد يضرب والمفردة المخاطبة والمفردة الغائبة نحو هند تضرب فكان الضمائر المرفوعة نحو انت تضرب مستترة فيها

فان الضمير في زيد يضرب اخف من الالف في ... وكذا ضمير ... اخف من ... المفرد ... وضمير انت تضرب ... المثنى فان هو اخف من هما وهي اخف من ... وان المفرد لا شك ان اخصر من ... فلا يستدعي ان ضمير المفرد ... من ضمير المثنى ايضا ... اخصر

مثله

... ١٢٤٣ ...

جمع المخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون في نحو تضربين مع التقدير
الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس نونه الذي هو للاعراب بالنون الثقيلة
او هو بالمؤكد بالنون الخفيفة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين
مخففة والاخر مشددة او احدى الكلمتين ملتبسة بالنون الخفيفة والاخرى
هذا ان نظر الى قوله او هو بالمؤكد بالنون الخفيفة
بالمثقلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين حتى لا يلتبس بالامر
المخاطب المختص بالمذكر وان كان لا يلتبس بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث
المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة في التانيث وان
كانت حاصلة الا ان البحث لما كان في الخطاب اعتبر التناسب بالمذكر المخاطب
ويستتر الضمير المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب في المتكلم
وحده ونحن نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا في الصفة مطلقا نحو انا
او انت او هو ضارب ونحو انتما وهما ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون
الى اخره اى انا او انت او هي ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن
او هن ضاربات واستتر اى وقع الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون
المنصوب والمجرور لانه اى المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل بخلاف
باقي الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل
مفعول جوز
وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف
من اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما ابقى دليل على ما القى كما في الترخيم

[illegible]

وليس المراد

وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل والا لزم ان
يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على حدث مقترن بالزمان
كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة
الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير
الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في لفظ بلفظ الفعل وليس المراد ايضا
من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه
لا بد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظ هو اكثر من لفظ
الضمير في ضربا وايضا لو كان المنوي هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز
الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جائز نحو ما ضرب الا هو
ثم قالوا وذلك تجوز منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع
للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل
المقدر واستتر في الغائب المفرد والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه
لو استتر فيهما ايضا ولم يستتر في المفردين ايضا يلزم الالتباس في يفهم هذا
من بيان وجهان استتاره في الغائب والغائبة واختص الاستتار بالمفرد لان
الاستتار خفيف وذلك اعطاء الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال اولى
دون المتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب الذي في المضارع لان الاستتار حالة
قرينة اى مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان احد المقارنين يلزم الدلالة

على وجود الآخر ولذلك سمي الأول قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك حطهما
الثاني لكنها ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه قوية لذلك الاصل كون الفاعل
ظاهرا والبارز انما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل ولأنه قوية لقربه
من الظاهر من حيث كونه ملفوظا والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل
ولذلك ضعيفة اذ لا يشاركه الغير يوجد في اعطاء الابراز القوي لبيان
القوي لكونه مبدأ الكلام والمخاطب القوي لكونه منتهى الكلام ولم يعط
الغائب الضعيف لأنه لا دخل له في تحصيل الكلام فقوله في الغائب والغائبة
لمعنيين الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله
دون المتكلم والمخاطب ناظر الى الثاني وبدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر
في الغائب والغائبة دون المتكلم والمخاطب الذين في الماضي لانه لما كان مفتقرا الى لفظ
متقدم ما في الاصل دون المتكلم والمخاطب اولى بان يكون ضمير الغائب اخصر
من ضميرهما فحذف ثم الفاعل من المفرد لانه اخف من المحذوف واستتر في
المخاطب المستقبل المفرد المذكر وغيره مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان
كان حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بيانا لعلته وهي قوله للفرق بينهما
في الماضي وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي اصل والابراز قوي فاخذه
ولما ذكر عدم الاستتار في المخاطب فيما سبق وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا
ولما ذكر وقوع الاستتار في بعض ما هو عريق في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين

الا ان سبب

ان سبب الاستتار فيه ضعيفة علم بالطريق الاولى انه يقع الاستتار في الصفة
التي هي اضعف من الفعل وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل اقتضاؤها انما
هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها ولذلك لم يذكره
وقال يستتر في هذه المواضع الخمسة دون غيرها لوجود الدليل فيها دون
غيرها وهو اي ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد ضرب اي عدم ظهور
الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر فان لم يكن فظاهر بارز فان
لم يكن فضمير مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب
ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله مستتر ولما كان عدم الابراز
دليلا في رويت اسند الحكم الى دليل آخر فيما وجد فيه دليل آخر وان كان
عدم الابراز شاملا للكل فقال وهو التاء في مثل هند ضربت
فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غائبة والياء في مثل زيد يضرب
فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية والجمعين
والتاء في مثل هند وانت تضرب غائبة ومخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد
مؤنث غائبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمعين
والهمزة في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في
مثل نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم معه غيره وهي اي حروف
المضارعة حروف ليست باسماء فلا يكون فواعل للافعال

المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه
لما ذكر ان التاء في ضربت بحركات التاء والنون في ضربن والالف
في ضربا والواو في ضربوا والياء في تضربين اسماء وكان مظنة
ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك التوهم
والصفة نفسها في مثل زيد ضارب وزيدان ضاربان و
زيدون ضاربون يعني الشيء لفظها ما يدل على من هي له فان
ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر
وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت
بسكون التاء ضميرا كتاء ضربت بحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفا
علة الظاهرة نحو ضربت هند ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها
عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فا
علان من غير عطف وبدل ولا يجوز ان يكون الف ضاربان و
واو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حال النصب نحو رأيت ضاربين وضا
ربين وفي حال الجر ايضا نحو مررت بضاربين وضاربين والضمير
لا يتغير بتغير العوامل كالف يضربان وواو يضربون تقول زيدان
يضربان وزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب
ولم يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم والاستتار

واجب

٤٦

واجب في مثل افعل امرا للمخاطب وفي مثل تفعل مخاطبا وفي مثل افعل
متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في
كل واحد منها عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل تدل
على الفاعل المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما
ماخوذ منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله انا والنون
في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ الاربع الى العدول
عن الاستتار الخفيف والاتيان بالضمير البارز ولما كان الا
ستتار واجبا في هذه المواضع الاربع فيمتنع ظهور رفعها مظهرا
كان او مضمرا ان تقول افعل زيد وتفعل زيد ولا تفعل الا انت
وافعل زيد ولا افعل الا انا ونفعل زيدون او لا نفعل الا نحن وما
في نحو اسكن انت بالكيد للمستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربع فا
لاستتار جائز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب ومر زيد وزيد ضارب
وزيد ضارب غلامه فصل في المستقبل المشهور فتح الباء بناء على
انه يستقبل الفعل الذي بعد زمانه او ان الزمان يستقبله
الا ان الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء
وهو ايضا اي كالماضي ضرب يمحى الاربع حروف وجمعها نحو يضرب
اخره اي الى نضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان

يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب
وبقوله اي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب المستقبل لوجود
معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه ويقال
له ايضا مضارع لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا
انه ضارع الاسم لانه مشابه بضارب في الحركات والسكنات وفي
توجيهما فان عدد الحركة والسكون في يضرب على عدد الحركة والسكون
في ضارب وعلى ترجيهما اي وجمع السكنات للمشاكلة ومشابه به
في وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول
برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في الماضي وفي دخول لام
الابتداء عليه نحو ان زيد القائم وان زيد ليقوم ولانه مشابه
باسم الجنس في العموم والخصوص ولما كان ثبوت وجه التشبيه اعني
العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس غير بين
بينه بقوله يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد بعد
ان كان شائعا في امته فانك اذا قلت جاءني رجل يكون
شاملا لكل ذكر من بني ادم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل

واذا قلت

47

واذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم
كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب يصلح للحال و
الاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين وقيل سوف
يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب
يختص بالحال والتاخر في السين اشارة الى [illegible] الاستقبال لانه يجيء لمعان
اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث
نحو اكرمنكش ولا [illegible] بقوله يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد
يختص يضرب بان يدخل اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه
الا انه عكس ايذانا بان القصد في هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين في امر
من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى ان ادخل اداة التشبيه في المشبه
ما فرق ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس
متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في صفة غرة
الفرس في الضياء والانبساط والتلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك
لوجب جعل الفرس مشبها والصبح مشبها به لانه ادون في ذلك ولما جاز عكسه
واما تقديم المشبه به هنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفضيل اتصاف الطرفين
بوجه الشبه فان قصد ذلك واصل في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا
اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض

من التشبيه يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد فقد يكا
ان الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجراءة وكمال البطش وانت تريد يتصف
زيد بها فقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يقاس حال المشبه عليه
ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به مشبها للايذان المذكور
وقدمه لكونه مشبها لا لكونه مشبها به ولانه مشابه بالعين في مطلق
الاشتراك فكما ان لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما
يشترك المضارع بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال
والاستقبال على الاصح زيدت على الماضي حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا
وانما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا لان الماضي بتقدير النقصان منه
يصير فاء من لفظ والعمل فلا يصلح ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي
واما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف في اول
من الماضي دون الاخر منه مع ان الاخر اولى بالزيادة لان المستقبل
اذ كان زيادته في الاخر يلتبس بالماضي اي تثنية في زيادة الالف
وبغائبته في زيادة التاء ودون مخاطبه اذ لا وجه لاسكان اللام وتحريكه
التاء لانها التبست بضمير اللام الا في الصورة وبجمع مؤنثه صورة في زيادة
النون ولم يزد الياء في الاخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير واشتق
اخذ المستقبل من الماضي بان زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل

بان نقص

بان نقص منه لان الماضي يدل على الثبات والوقوع دون المستقبل وما
يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت اي وقعت الزيادة في المستقبل
دون الماضي يعني لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل بل عكس لان البناء
المزيد عليه والاخذان بقول المزيد فيه لا انه لما اتفقت نسخ الكتاب على عليه
ووقع ايضا في عبارات غيره من الثقات وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه مع
زيادته بعد البناء المجرد للزمان المستقبل وكذا الزمان الحاضر بعد الزمان
الماضي فاعطي السابق وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي
واعطي اللاحق وهو البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل
والزمان الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان
الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب
ملبوا اخر وفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سنتهم في طلب
الايجاز فوجدوا الحروف بالزيادة حروف المد واللين لجريها مجرى النفس
واستيناس المسامع بها لكثرة دورها في الكلام لخفتها اذ الكلام لا يخلو عنها
او عن ابعاضها اعني الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الافعال على ما
يقتضيه المناسبة فشرع ان يبين ان اي حرف لاي فعل اعتبر وبين
المناسبة بينهما وقال فعينت الالف منها للمتكلم وحده اي للشخص
الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها لينافي ابتداءها

اي على لفظ عليه

لان الف خارج من اقصى الحلق وهو اى اقصى الحلق مبدا المخارج كلها
والمتكلم هو الذى يبدا الكلام به فناسبته وقيل انما عينت الالف للمتكلم
وحده للموافقة بينه اى الالف وبين اول حروف انا الذى هو ضمير المتكلم
وعينت الواو للمخاطب اصالة اى لجنس الشخص الذى يخاطب مذكرا كان او مونثا
واحدا كان او اثنين او جماعة لكونه اى الواو خارجا من منتهى المخارج
كلها والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به فناسبته ثم قلبت الواو تاء لانها
كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه حتى
لا تجتمع الواوات الثلاث وان كانت فى كلمتين وهو مستكره لانه يشبه نباح
الكلب واما نحو قوله او واو دخر وافليس فيه ذلك الاجتماع المستكره لان قطع
واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كان الواوات لم تجتمع فيه ولان
الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام فى الوصل فى نحو ووجل
برفع اللام اى فيما وقع فيه الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا
طردا للباب فى العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيتها حرف المضارعة وثا
لثتها حرف العطف ومن ثمة اى ومن اجل استكراههم اجتماع الواوات قيل
الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون فاء الكلمة واوا
فلو زيد قبل الفاء واو وعطف بواو اخرى يجتمع الواوات لا محالة
وطردا فى غيره وعطف على قوله قبل قوله وحذفوا واو وهو يل اصل

وهو اللاحية

وهو الداخلة وزنه فعلل كجحفل ثم اتبعوا الغائبة والغائبين المخاطب لئلا
اى المشفوه
يلتبس بالغائب والغائبين بزيادة الياء كما هو اللائق وان كان
يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الا ان هذا سهل اذ الالتباس بلا قرينة
اشكل وانما اتبعوها اى المخاطب بالياء دون غيرها لاستوائهما فى الماضى كما يجى ان شاء الله تعالى
ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين
جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو فى احدهما والنون فى الاخر فى نحو يضربون و
يضربن وعينت الياء للغائب اى لجنس الشخص المذكر الغائب اى لغير جنس المتكلم
والمخاطب ليشمل الحاضر الذى ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا او اثنين
او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل فى الغائبة والغائبين لما عرفت لان الياء
من وسط الفم والغائب هو الذى يذكر فى وسط الكلام الجارى بين المتكلم
والمخاطب فناسبته وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا لتعينها
اى النون لذلك اى للمتكلم مع غيره فى الماضى نحو ضربنا فاتبعوا المضارع
الماضى فى ذلك وقيل زيدت النون فى المتكلم مع غيره لانه اى النون اشبه من
حروف العلة التى هى اولى بالزيادة شىء وهو اى النون قريب من حروف العلة
فى خروجها اى النون من هواء الخيشوم وهو اقصى الانف وقيل عينت النون
للموافقة بينه وبين نحو على قياس ما قيل فى تعيين الالف للمتكلم وحده و
لذلك لم يذكره وفتحت هذه الاحرف اى حروف المضارعة فى جميع الابواب

المخففة الآتية في ابواب الرباعي اي رباعي كان وهو اي الرباعي فعلل وملحقاته
وافعل وفعّل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة فيهن لان من جملتها
الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقي عليه وفي الفتح التباس لما سنذكر
ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية والرباعي
فرع الثلاثي في الاحتياج وهو والضم ايضا فرع الفتح في الخفة فاعطي الضم
للرباعي من حيث الفرعية فاعطي ليدل على ما قدرناه من قولنا
فانها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت هذه الحروف في الرباعي لقلة
استعمالهن اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فاختص
الضمة بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم ان هذين
الوجهين للترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة
مع الاصل على الفتح فهو انه لو فتح في مثل يكرم لمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما كان
ماضيه على اربعة احرف ولم يعكس اي في العكس يلزم الالتباس ولو في صورة
بخلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا ويفتح حروف المضارعة فيما سواهن
لقلة استعمالهن بكثرة حروفهن فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم
نكسر للثقل ولما ذكرنا من ان من جملتها الياء والكسر عليه مستكره واما
يهريق فاصله يريق بغير هاء من الاراقة وهو من الرباعي في الاصل
فزيد الهاء قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا

بسبب الزائد

بسبب الزائد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم حروف المضارعة في
غير الرباعي ويكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه
مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة
كما في السداسي وبعض الخماسي ليدل كسرة حرف المضارعة على كسرة
عين الماضي وهمزته نحو تِعلم وتِعلم واِعلم ونِعلم في مكسور العين
فان ماضيه علم بكسر عين الفعل وتِستنصر واِستنصر ونِستنصر وتِستنصر
في مكسور الهمزة لان ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض اللغة
وهو لغة بني اسد لا يكسر الياء فيما كان ماضيه مكسور العين
او مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء
لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى فيكسر
اهل هذه اللغة الياء ايضا لتقوى احدى اليائين بالاخرى
نحو ييئس وييجل فانهم على لغتهم فيما كان الفاء واوا في غير ييجل واما
في ييجل فعلى استثنائهم اذا تقوت باخرى لا على ان كسر الياء مطلقا
فيما يكسر عينه لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل
قلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو
ياء وتقوى الياء بالياء كسروا الياء لا لان كسر الياء مطلقا من
لغتهم وعينت حروف المضارعة من المضارع دون سائر حروفه

لللالة على كسر العين او الهمزة في الماضي اكتفي بذكر العين عن ذكر
الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص كون العين اصلا في كل
لنقا اي حروف المضارعة زائدة والتصرف في الزايد اولى
فيل عينت تلك الحروف لتلك الدلالة لا لاجل الغير هالها الا انه
يلزم بكسر الفاء توالي الحركات الاربع في غير الوقف وهو مرفوض
وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل بكسرها
نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت
ح على توارد العوامل فلا يظهر اثرها ويحذف التاء الثانية جوازا
في مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر اي فيما اجتمع فيه تاءان في اول
مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب او
المخاطبة مفردا او مثنى ومجموعا او الغائبة المفردة او المثناة دون المجموعة
احديهما حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب
البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل على
ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية
للمطاوعة وحذفها مخل والاولى زائدة وحذفها اهون واختار المصنف مذهب البصريين
لان رعاية كونه مضارعا اهم لان الغرض من الاشتقاق انما هو الدلالة
على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ واما المطاوعة وساير معاني الابواب

فانما هي

٥١

فانما هي بعد هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند التاء الثانية واما اثبات
التائين فهو الاصل لدلالة كل واحدة منها على معنى وفي قوله تتقلد وتتباعد
وتتبختر بصيغة المبني للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول
اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو
المبني للفاعل ولا المبني للفاعل من الابواب الثلثة اكثر استعمالا من
المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وهذا ان لوجه لان بغيد ان ترجح
المبني للفاعل على المبني للمفعول في الحذف واما وجه عدم شمول الحذف
لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول لالتبس
بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة
ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل
وفعلل وذلك ظاهر وانما تحذف التاء الثانية في مضارع الابواب الثلثة
لاجتماع الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حتى يزول
ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف اولى من بقاء التجانس
وادغامهما والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لا يدخل المضارع لانه مشابه
باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل
على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها
عليه مثل تحرج واثاقل وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك لاجتماع

التثقيل بزوال حذف الاولى او ضالالان اولى علامة للمضارعة والعلامة لا تحذف واسكنت لعافى يضرب فرارا عن توالى الحركات وعينت الفاء للسكون لدفع توالى الحركات لزم زيادة الياء واذا لم يكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذى هو قريب منه اى يقرب ليائه اولى بالاسكان من غيره كاقربا لقريبين فى القسامة ومن ثمة اى ومن اجل اسكان الحرف الذى هو قريب من الحرف الذى منه حذو اولى وعينت الياء فى ضربن للاسكان لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لما مر لانه اى الياء قريب اى يقرب من النون الذى لزم منه اى من زيادته توالى الحركات لا اربع وسوى بين صيغتى المخاطب والغائب المفردين والمثنيين فى المستقبل نحو انت او هى تضرب والمناسب ذكره فى تعيين التاء لمثنى الا انه لما كان له بحث طويل اخره الى اخر بحث المستقبل بالنظر الى ذاته لا ستوتهما اى المخاطب والغائبة فى الماضى فى تحريك التاء لا فى تحريكها وسكونها نحو انت نصرت بفتح التاء وهى نصرت بسكونها وانما اورد المثال هنا من باب نصر مع ان عادته ان يورده من باب ضرب لكونه اصلا فى الدعائم اشارة الى ان باب نصر فيه جهة التقديم فى الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كسائر الابواب ولذا لم يقدم شيئا منها احد ولكن لا يمكن

ما به التسوية

ما به التسوية اعنى التاء فى غائبة المستقبل كما اسكن فى الماضى ضرورة دفع و لهذا قيل ان تاء غائبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هى تاء التانيث الساكنة قدمت تفاديا بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت لعدم الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يكون ميل المصنف الى هذا وان يكون هذا سبب تاخيره ذكر التسوية بين المخاطب والغائبة ولا يبعد ما به الاستواء فى الغائبة لبرزوا الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها فى مثل تمنح اى فى باب يفعل بفتح العين ولا بكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم فيما بكسر عين ماضيه وبفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغائبة ايضا بالفتحة اى كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا اذن فى الفتحة موافقة بينهما اى بين الغائبة وبين اخواتها فى اطواد الامثلة من المتكلم والمخاطب والغائب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها والتاء ما به الاستواء اعنى التاء وبين اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيد فيه مع خفة الفتحة بخلاف اختيها اذ لا موافقة فيهما بين الاخوات ولا خفة ايضا وادخل فى اخر المستقبل يعنى بعد الالف والواو والياء وتجوز فى اطلاق الاخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضمائر الفواعل نون فى يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة فى يفعل ليكون ذلك النون فى كلها علامة للرفع لانه اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل

ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم
كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما مر
لان آخر الفعل حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب
لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد لمكان الضمائر فزيد حرف شبيه
بها وهو النون فجميع النونات الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون
جمع المؤنث وهي علامة التانيث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حالة الجزم والنصب
كما اي كالنون التي في الماضي نحو فعلن فان نونه علامة للتانيث لا علامة للرفع
ولا بنية فيه لكونه علامة للجمعية ايضا وهو مع اي ومن اجل ان النون علامة للتانيث
يضربن بالياء دون التاء وحتى لا يجتمع علامتا تانيث ونون تضربن نحو انت ضمير
وعلامة التانيث تاؤه والياء في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور كما مر لا علامة الخطاب
كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب
عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين مطلقا اذ
لا دخل في امتناع اجتماعهما لما اضيفتا اليه من التانيث ولما فرغ عن البحث الذي
تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه وقال واذا دخل الفعل
اي على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه نحو لم يضرب اي لم يقع الضرب
في الزمان الماضي وكذا اي لفظ لما بمعنى لم في هذا الحكم اي من جهة اختصاصه

بالفعل

بالفعل كما ان اذا دخل على الفعل ماضيا كان او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل
كذلك كلمة لم تنقل معناه بتلك المشابهة. فصل في الامر والنهي الامر صيغة يطلب بها
الفعل بفتح الفاء عن الفاعل الغائب او المخاطب خص المبني للفاعل بالتعريف لكونه اي المبني للفاعل على
الاغلب كما خصه ابن الحاجب في تعريف امر المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها وطلب الفعل من الفاعل احترازا عن النهي اذ هو لطلب الكف
الفعل من الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب الى زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب
هندان لتضربا هندات ليضربن واضرب انت الى اخره وهو مشتق من المضارع
بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي اي الامر مطلق
قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور
هناك اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا هناك وانما اشتق
من المضارع دون الماضي لمناسبة بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية
اي في انتساب معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع واما في الامر فلان
الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه
التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضي فلكون
اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان
من الفعل وزيدت اللام في امر الغائب لطلب الفعل دون غيرها لانها من وسط المخارج
كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسبه والحال ان اللام ايضا
اي كما انها من وسط المخارج من حروف الزوايد والاضافة بيانية اي من

حروف هي الزوايد فيكون صالحة للزيادة وهي حروف الزوايد الحروف التي يشتملها قوله يا اوس هل نمت ولم يا تناسهر فقال اليوم تنساه وسالتمونيها او اناه سليمون او وانا ه سليما او استنت موليها او فامان وتسهيل او قول الشاعر ابي عثمان المازني هويت من باب علم اي احبت واما يكون من باب ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة يعني النساء السمان فشيبنني اي جعلتني تلك النساء اشيب قبل وقت الشيب بمقاسات الشدائد وتحمل الاحزان والمصائب في مواصلتهن او استمر تجنبي اياهن الان شبت وقوي وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم هويت السمان وعين حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله وحروف هويت السمان اي هذه الحروف العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا وانا ه سليمون تشتملها واللام والسين والميم والالف والنون وحكي ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشد البيت فقال له الجواب رحمك الله فقال المازني قد اجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها منها انه لا يكون اصولا اذ ربما كان حروف هذه منها مع انها اصول كلها وانما يعرف كونها زائدة من كونها اصلا بان توزن الاصلي بالفاء والعين واللام وتخرج الزائد بلفظه تقابل به وذهبنا وليدما فاء

نقول

اي زيادة حروف هويت السمان

نقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل وتخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال وعلى هذا ولم يزد في امر الغائب من حروف العلة مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما اللام والثانية للمضارعة وكسرت اللام اي لام الامر مع ان من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد ان يبنى على الفتحة التي هي اخت السكون لان لام مشابهة باللام الجارة في الصورة وانما شبهت بها لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء اي بمقابلة الجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب بمقابلة الرفع والنصب في الاسم وفي الاسم جر وليس في الفعل جر لما عرف في موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به معاملة الجار في الكسر واسكنت لام الامر بالواو والفاء يعني يسكن اللام بعد الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما باحدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معها كالكلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فيخفف باسكان العين وما ثم يحمل عليهما لكونه اي الواو والفاء حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما اي الواو والفاء لكون حروفها اكثر من واحد نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب كما اسكن العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون

العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل
كسر العين اليها ويجوز كسر الفاء والعين لكون حرف الحلق قوية فيتبع
ما قبلها وكذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسور
من اسم او فعل نحو شهد ونظيره اي نظير لام الامر في الاسكان في الواو
وهو بسكون الهاء وفي الفاء فهو بسكون الهاء فتشبيها لما فيه عينه
من نحو عضد فكما يقال عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وحذف
حرف الاستقبال في امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذ الاصل
اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما يجيء ان شاء الله تعالى وكان القياس في الامر
للفاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر للغائب لان الطلب في الامر انما هو معنى اللام
لان اللام وضعت لذلك فيه وقد ثبت لاجله كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل
المخاطب ايضا ان يكون باللام لكن لما كثر استعمال حذف اللام وحذف حرف
المضارعة ايضا للفرق بينه وبين مخاطب المضارع لاينه وبين امر الغائب
بدليل قوله فيما سياتي للفرق بينه وبين المضارع فقوله وعين الحذف اي حذف
اللام وحرف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغائب للكثرة اي لكثرة
استعمال هذا الجنس فالتخفيف به اولى نظرا الى قوله وحذفت لالى فوله للفرق
ومن ثم اي ومن اجل ان حذف اللام وحرف المضارعة في امر المخاطب للعموم
لكثرة الاستعمال لا لحذف حرف الاستقبال مع اللام في مجهوله اي المخاطب

اعني يقال

اعني يقال لتضرب باللام والتاء لقلة استعماله اي المجهول واجتلبت الهمزة
وتخصيصها بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف
حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اي ليمكن الابتداء اذ لا يبتدأ
بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج
من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل في تحريك همزات
الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما
احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب
عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلين من المعرب وهما المضارع وما لا
ينصرف ودخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج الى تحريكه حرك
بما هو قليل وجوده في الاعراب واكثر شبها بالسكون الذي وجد في
بعض من المعربات دون بعض ولان السكون والجزم عوض في الفعل
من الكسر في الاسم فهو عوض الكسر من السكون ايضا ولان وقوع اجتماع
الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء ولا فعلا منه الفتح المعارض ثم الضم
نوعا الا واحد من الافعال المشددة الاواخر وما يجزم منها بالنوع الجوازم
وعندك ان للاكثر حكم الكل فقد صار الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين
والاحتياج الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر في الافعال فاذن الكسرة
الخالص من اجتماع الساكنين وذلك لذلك وكون الكسرة طارية بحكم المقدمة



المعلوم بخلاف اخيها فانها يفيد ان الكلام مقصود والمفيد بفائدة يتبادر
بان يكون اصلا فالكسر اصل في تحريك الساكن وانما سميت الجلبية لا فتأمل
همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك يسميها الخليل سُلّم
اللسان ولم يكسر الهمزة في مثل اُكتب اي فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها
همزة وصل بل ضمت لانه الهمزة او الشان والثاني قوي من جهة المعنى وان كان
ضعيفا من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الا انه كثير في عبارات
المصنفين يتقدير الكسرة اي كسرها يلزم الخروج من الكسرة اي من كسرها
الى الضمة اي ضمة العين وهو ثقيل ولا اعتبار للحرف الساكن في المنع من ذلك
الخروج لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم اي اهل هذا الفن
ومن ثم ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا يجعل واو قنو ياء في
قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم
وان ما قبل الواو هو القاف وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة
في مثل اكتب بل ضمت اتباعا اي لا تباعها للعين في الضم لان خفة الموافقة بسبب
الاتفاقين غالبة على ثقل الخلاف بين الثقيل والاثقل وفتح الف اي همزة ايمن ويجوز
اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا
لكونها على صورتها في بعض المواضع كما يجيء ان شاء الله تعالى ولكونهما
متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك يشبههما بالهوى

والريح فيها

والريح فيها ان الهواء ان تحركت صار ريحا وان الريح ان سكنت صارت
هوا فكذا الالف ان تحركت صارت همزة والهمزة ان اسكنت وقد مدت
صارت الفا مع كونها للوصل بدليل سقوطها في الدرج والاصل
في الف الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع يمين والف المقطع لان الف افعل
والف مفتوحة ثم جعل للوصل اي عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت في
الدرج لكثرة اي لكثرة اليمين استعمالها فيقتضي التخفيف ولا شك ان التخفيف
يحصل بالوصل اذ بالوصل يسقط الهمزة في اللفظ ولا خفة مثل السقوط
وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج للكثرة استعماله ايضا
اي كايمن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع
ان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت
عنده همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال ال وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة
المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام
واذا عرفت هذا فقول المصنف الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد
وهو ظاهر لاضافة الالف فقصد الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف
لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل معاملة الف الوصل بان اسقط
في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل
فاسقط في الدرج لكثرة استعماله ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب الثلثة

ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء ومعنى
كلامه وفتح الالف الملابس للتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل
في الكسر لكثرة استعمال اللام وخفة الفتحة وفتح ايضا على تقدير كونه
وحده للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس للوصل
حتى يكسر لانه عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج كان الف
ايمن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف
او المجموع **وفتح الف اكرم** مع ان ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن وعين
المضارع ليس بمضموم **لانه ليس من الف الامر** اي من جنس الالف الذي زيد
للامر حتى يكسر **بل الف قطع** **وحذف من تكرم** طرد للتنازع ليس ما بعد حرف
المضارعة من تكرم ساكنا بل متحرك في التقدير اذ اصله تؤكرم بالهمزة فلكون
ماضيه على اكرم بهمزة ابا الامر على الاصل تقارب بذلك عن الالتباس بين الامر
من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر
من الثلاثي المجرد ولان علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين والمجموع فيه
اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة من تكرم اذ سبب الحمل فيه وجود
حرف المضارعة ودوما على فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند
الاضطرار **وانما حذفت الهمزة من تاكرم لاجتماع الهمزتين في ءاكرم** فانه مستكره
والاكثر ودفعا
ولا تحذف الف الوصل في الخط مع ان الحذف ثابت للفظ حتى لا يلتبس الامر من علم

بكسر

57

بكسر العين وتخفيفه **يا مرحم** بفتح العين وتشديده **فان قيل يعد بالاعجام**
وهي الحركات والسكنات والنقاط والتشديدات والمدات جمع عجم كعذر و
افراس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه **قلنا الاعجام تتراك**
تركا او جبا **كثيرا** في تحصل الالتباس **ومن ثم** اي ومن اجل ان الاعجام تترك
كثيرا **فرقوا بين عمر** بضم العين وفتح الراء **وعمرو** بفتح العين وسكون الميم **بالواو**
بان كتبوه في الثاني في حالة الرفع والجر دون حالة النصب لان الف التنوين **يختلف**
حال النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكسوا بان يكتبوه في الاول لان الثاني
خفيف وذلك ضد والزيادة بالخفيف اولى **وحذفت الالف في الخط في بسم الله**
من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل **لكثرة الاستعمال** وهي مستدعية
للتخفيف **ولا تحذف** الالف **في اقرأ باسم ربك** مع انها في لفظ الاسم كما في
بسم الله الرحمن الرحيم **لقلة استعماله** وان كانت في لفظ الاسم **وينجزم اخره** اي
اخر الامر **في الغائب باللام اجماعا** اي اجمع النحاة من البصريين والكوفيين
على انجزامه اجماعا او حكموا بانجزامه مجمعين **لان اللام مشابهة بكلمة الشرط**
مفعول مطلق
اعني ان لانها اصل الباب **في النقل** حال **فكما ان ان ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه**
اي باب الشرط
الى الاستقبال نحو ان ضربت ضربت كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه
الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهت بها في علمت عملها وهو جزم **وكذلك**
اي اللام اي في العمل
المخاطب اي مثل امر الغائب امر المخاطب في كونه مجزوما **عند الكوفيين لان**

انما قال من بسم الله الرحمن الرحيم لانه في بسم الله مجريها اذ كتب مجرد الالف في الخط لا تحذف

اي كذلك الالف الوصل ويؤمر بالحذف بعد كجا بنه

اصل اضرب لتضرب بالتاء كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام
كما سبق عندهم اى عند الصرفيين من البصريين والكوفيين ومن ثمه اى ومن
اجل ان اصل اضرب لتضرب قرأ النبى صلى الله عليه وسلم وبذلك فلتفرحوا بالتاء
على الاصل المهجور موضع فافرحوا قيل ان النبى صلى الله عليه وسلم لما كان
مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر ثم حذف
اللام من لتضرب امرا للمخاطب لكثرة الاستعمال اى لكثرة استعمال جنس امر المخاطب
بالنسبة الى جنس امر الغائب ثم حذفت علامة الاستقبال وهى التاء للفرق بينه
اى بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقى تضرب
فبقى الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة
المجتلبة موضع علامة الاستقبال اعنى التاء فاعطى له اى للموضع علامة الاستقبال
اعنى الهمزة اثره اى حكم علامة الاستقبال وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فبلام
المقدرة اعطاء كما اى مثل ان اعطى الفاء رب عمل رب فى مثل قول الشاعر
فمثلك اى قربت مثلك فحذف رب واعطى للفاء عمله وهو الجر قوله حبلى صفة
مثل قد طرقت اى طرقتها اى اتيتها ليلا قوله ومرضع اى ذات رضيع عطف
على حبلى فالهيتها اشغلتها عن صبى لها ذى تمايم جمع تميمة وهى الشئ الذى
يعلق فى عنق الصبى حفظا من اصابة العين قوله محول اى اتى عليه حول كامل
صفة ذى ولم يجعل محول البلا يلتبس بما اشتق من الحول الذى بمعنى الجرح وصفة مقدم

تلك النساء

٥٨

تلك النساء بالحبل والارضاع وفى وصف الصبى بكونه ذى تمايم وذى
حول وفى جمع تمايم اشارة الى كمال ميل النساء اليه اما فى الوصف بالحبل و مؤخر
الارضاع فظاهر واما فى وصف الصبى بذى تمايم فلان التميمة انما تجعل فى
عنق الصبى اذا كان فى غاية الحسن فيخشى عليه من اصابة العين واما فى جمع التميمة
فلان اهله لا يرضون ولا يكتفون لفرط محبتهم واما فى الوصف
بالاحوال فلانه فى تلك الحال يظهر منه من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات
المرغوبة الشهية ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا فى القلوب
اكثر مما كان قبلها وبعدها واما عند البصريين فهو اى امر المخاطب بغير اللام
مبنى على السكون لان الاصل فى الافعال البناء لان المعانى الموجبة للاعراب اعنى
الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب ان تبنى وهذا اختلاف
لا يظهر ثمرته الا فى اطلاق المجزوم على امر الغائب واطلاق الجزم على سكونه (اى كون المخاطب معربا او مبنيا)
وفى اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على السكون وانما اعرب
المضارع مع كونه من الافعال لمشابهته تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض
بالماضى والمبنى الماضى على الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم فى الجملة اعنى فى وقوعه
صفة للنكرة كما مر ولما لم يبق المشابهة بوجه من الوجوه بينه اى بين الامر
وبين الاسم للمخاطب بحذف حرف المضارعة لا فى الحركات والسكنات ولا فى
ولا فى وقوعه صفة للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتأويل

٥٩

بني على السكون الذي هو اصل في البناء ومن ثم اي ومن اجل ان بناء الامر للمخاطب
انما هو لعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه
حرف المضارع حتى قيل فليضرب هو معرب بالاجماع من الفريقين اي البصريين والكوفيين لوجود علة الاعراب
وهي حرف المضارعة وتزيد في اخر الامر مطلقا غائبا كان او مخاطبا معروفا
كان او مجهولا نونا التاكيد احديهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب نحو
ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان للغائب وكذلك ليضربن على
صيغة المجهول الخ وكذلك تزيدهما في اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان
للمخاطب وكذا لتضربن الى المجهول وفتح الباء اي حرك بالفتح في ليضربن مع ان
اصل السكون فرارا من اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح
فللخفة والصيانة للفعل عن شبه الجر في الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس في
الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لكان اي عدم اجتماع الساكنين
ولا للضمة والكسر لكان الثقل فتعين بالفتح للخفة المناسبة للتشديد
وحذف واو ليضربوا عند اتصال نون التاكيد فقيل ليضربن اكتفاء بالضمة مع استطالة
الكلمة بنون التاكيد وان كان اجتماع الساكنين على حده وحذف ياء اضربي
عنده فقيل اضربن اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك ولم يحذف الف التثنية اكتفاء
بالفتحة في ليضربان حتى لا يلتبس المثنى بالواحد في الوقف ولا التباس في ليضربا
واضربي للفرق بالضم والكسر وفي غيره وقد يعرف بحركة النون وكسر النون الخفيفة بعد الف التثنية

معان

مع ان اصلها الفتح للخفة فشابهة اي لاجل المشابهة بنون التثنية في
وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة بالالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف
التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم فلذلك لم يذكر حكم الف الفاصلة
وحذف النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان اي في الامثلة
الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلون و
تفعلين اذا ادخل عليها نون التاكيد وانما اورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا
ويصير محلا لدخول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيا لانه انما
اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل بالنون التي لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب لا ما دخل عليه النون الثقيلة
الفعلية وما اتصل بالفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان
في المضارع جانب الفعلية بحسب اصله وجانب الاسمية بسبب مشابهته بالاسم والفعلية يقتضي البناء والاسمية يقتضي الاعراب
بالحروف والحركة اذ اعرب في الوسط ولى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف
علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التاكيد
لئلا يبطل الغرض وادخل الالف الفاصلة في يضربنان اصله يضربنن فرارا
عن اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون
التاكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشيء واخص الالف للخفة وحكم
النون الخفيفة من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها
كحكم النون الثقيلة الا انه اي الشان اي لكنه لا يدخل بعد الالفين اي التثنية والفاصلة
والالف التي وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في جمع المؤنث حملا لها على الشديدة اشارة الى ان المستثنى منقطع

فغلب جانب الاسمية بكثرة المشابهة بالاسم فاعرب واذا اتصل به ما هو من خواص الفعل اعني نون التاكيد ترجح جانب الفعل ورجع الى ما يقتضيه من البناء
صح

وان لم يجتمع النونات ففي الثالث يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة

الا يرى ان يونس جوز ادخالها في فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربنان دون

اضربن وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هو عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب

ان يجري على الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة من قولهم تقتضي

اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب ان يعدى من الخفيفة

ايضا ليس بشيء لان اصالة الثقيلة انما جي فيها وضعيا لا عي التاكيد وهي

كذلك اذ الثقيلة افادة اكثر مما افادة الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى مفعول بعينه

اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده دون ذلك واما انها بهذا

المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة

من المثقلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب

ان يجري على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه

مفسدة واما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد كما هو ههنا لما عرفت

من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسب ان يعدى من الخفيفة

ايضا موهوم بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله **لا جتماع الساكنين على غير حده**

شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لانه لو قلنا لو ابقيت الموحد

الحركات فان حذفت في اثنين منها لا يمكن وجود احدهما بالاخر ولا يجوز حذف

احدهما في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الاناث
السكنين

يلزم بطلان

يلزم بطلان العمل واجتماع النونات وفي حذف النون صح

يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف وضعها وحده اي مزيته في النون

التي لا تجوز ان يتجاوز اي ما يجوز في غيرها هو ان يكون الاول حرف
وهو التاكيد ... اي اجتماع الساكنين ... اي حد اجتماع الساكنين

لين والثاني مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة
اي اجتماع الساكنين

واحدة من غير مشقة والمدغم في متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن
اي عند الحد والمؤنة من اجتماع الساكنين ... حال

فلا يتحقق التقاء الساكنين لما صحو سكونهما وغير حده خلاف ذلك
او حق الساكنين

وعند يونس والكوفيين **يدخل** الخفيفة بعد الالفين **قياسا على الثقيلة** باقية

على السكون عند يونس اعتبارا بامتداد الف حركة كقراءة نافع محياي بسكون الياء اضافة

وصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف

النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان **و** لكلام **اي** كلا نوني

التاكيد **تدخلان في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها** في الجملة ففي

بعضها بحسب نفس الامر ولدلالته عليه اما مطابقة وهي خمسة الاول والتزام

وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان القائل ان يقسم الكلام

على ما هو مطلوبه فيلزم الطلب اي طلب جوابه واما نحو قوله تعالى والله لا عاقبن

محمول على الغائب وفي بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب

في نفس الامر وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة وغالب الامر

ما هو مراده فكان ذلك مقتضيا لتاكيده لان غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه
اهتزوا بعض طلب السيد من عبده شيئا للماضرين
فليس في لدى الشيء ام ... مندرج

الى مستقبل الغير الموجود فالتاكيد لا يكون الا في المستقبل وقبل الحاصل في ازمانه
اي مطلوبه

الماضي لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر فهو وان كان يحتمل للتاكيد
بان يخبر المتكلم بانه في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا
وامكن للمخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد
بغيره الموجود والاليق بالتاكيد اعني الاستقبال احدها الامر مطلقا
كما مر في الغائب نحو ليضربن واضربن ولنضربن واضربن وثانيها النهي
كذلك نحو لا يضربن ولا تضربن وثالثها الاستفهام نحو هل يضربن ورابعها
التمني نحو ليتك تضربن وخامسها العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن
فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة
الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل
فتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب وطلبه منه وسادسها القسم اي جوابه
نحو والله لاضربن والجملة القسمية اعني اقسم والله انشاء وجواب القسم
اعني لاضربن خبر وسابعها النفي ويدخله نون التاكيد دخولا قليلا لمشابهته
اي لاجل المشابهة بالنهي في الصورة لحرف لا في كونهما غير موجبين وفي كونهما
نحو لا تضربن والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل لا تضرب
الوجوه التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام نوني التاكيد
الا انه اي لكن النهي مطلقا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف سواء كان للغائب والمخاطب
المضارعة فيه ويجيء المجهول وهو ما حذف فاعله واسند فعله

الحاصل صح

الاشياء المذكورة قوله من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة
نحو ضُرب زيد في ضرب زيد الخ ومر بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل نحو
يُضرب زيد في يضرب خالد زيدا الخ ومن الامر نحو ليضرب ومن النهي نحو لا يضرب
والناظم بذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته
استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك في الصورة ان مجهولهما مثل مجهوله
والغرض من وضعه اي من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل
اما تبيين خساسة الفاعل وانحطاطها فان نفس خساسة الفاعل
لا تصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل
بل الغرض منهما انما هو تبيين خساسته وانحطاطها نحو شتم الامير اذا كان
الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهيرا للسان
عنه او تبيين عظمته نحو ضُرب اللص فيجعل ترك تطهير الرجل للسان او تبيين
شهرته لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان
واختص المجهول بصيغة فُعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه اي
معنى المجهول غير معقول وهو اسناد الفعل الى المفعول والمعقول اسناد الفعل الى من
صدر عنه اعني الفاعل فجعل صيغته ايضا اي كمعناه غير معقول وهي فُعل
ليتناسب اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس
المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير المبني للمفعول هذا

الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي
في المجهول الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ
الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك جعلناه يلحق في اول وهلة
النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء وهو كسر الاول وضم الثاني فحصل
هذا الغرض لان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب
ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني **وصيغة** اي ومن اجل صيغة فعل غير معقول **يجي**
على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب **الا وعل** بضم الواو وكسر العين وهو
معز الجبل **وقيل** بالضم والكسر ايضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه
الصيغة مقبولة لشاعت في كلامهم **ويجي المجهول في المستقبل على يفعل** بضم حرف
المضارعة وفتح ما قبل الاخر **لان هذه الصيغة** اعني يفعل **مثل افعل** بضم الفاء
وسكون العين وفتح اللام الاولى **في الحركات والسكنات ولا يجي عليه** اي على فعل
كلمة في كلامهم **ايضا** اي كما لا يجي على فعل فيكون هذه الصيغة غير معقولة ايضا
فبنا ... الفقد والمعنى **ويجي المجهول** في الابواب **الزوائد من الثلاثي كلها** اي ما زاد
حروفه على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه وثلاثيا مزيدا فيه **بضم حرف**
الاول وكسر ما قبل الاخر في الماضي فهو دحرج واكرم **وبعثر** ... اي بضمة اصلية
كانت كما في الرباعيات او عارضة كما في غيرها **وفتح ما قبل الاخر** اي بفتحة اصلية
كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضة كما في غيرها **في المستقبل فهو** يدحرج

ويكرم

ويكرم ويتدحرج ويستخرج **تبعا للثلاثي** فيهما اي في الماضي والمستقبل **الا في سبعة ابواب فان اول**
المتحرك يضم مع ضم الاول فيها وبكسر ما قبل الاخر وهي **تفعل وتفوعل** وتفعلل علم حكم
تفعلل منهما **وافتعل وانفعل وافعال واستفعل وافعوعل** وحكم افعوعل
وافعلل وانفعل ومستعمله علم منهما **وضم الفاء في الاوليين** اي تفعل وتفوعل ولم يعتبر على
ضم الاول فيهما **حتى لا يلتبس** اي الاول لانه وذكر المتعدد في هذا اللفظ على الاحاد
كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى **بمضارع فعل**
بالتشديد في تفعل **وفاعل** في تفوعل في الوقف **وضم اول المتحرك في الخمسة الباقية**
حتى لا يلتبس الماضي المجهول **بالامر** الحاضر **في الوقف** يعني اذا قلت **وافتعل بفتح التاء**
في الماضي **المجهول في الوقف بوصل الهمزة** وقلت **وافتعل في الامر الواو**
مثله هنا في ... وقيل لا للعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافعل وافتعل احدهما
في الماضي والاخر في الامر ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا
على افعل لا على وافتعل فيكون تقديره وافتعل **بلا زيادة الالتباس وضم التاء**
في الماضي المجهول **لانه نفس الباب** في وهو الاربعة الاخير **قيس عليه** اي على افتعل

فصل في اسم الفاعل قال ابن الحاجب ويسمى اي يلفظ الفاعل
الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب
لانهم يقولون لاسم المفعل والمستفعل وفيما قال اشكال لانه ليس المقصود
بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن فاعل بل المراد اسم ما فعل الشي وهو

الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل بمعنى انما سمي به نحو ضارب لانه
اي باسم فاعل لانه الفاعل لفظا لا المفعول
اسم ما فعل الشيء وحولها على اللغوي وهذا اسم والنائم يقولون اسم المفعل والمستفعل بمعنى
الذي فعل الشيء اذ لا مباينة المفعل والمستفعل بمعنى فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه
قد يجيء بمعنى الذي فعل الشيء وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر
والمتدحرج والجاهل والصائم لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة اي الصيغة التي
تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالآكل والقاعد والخارج والمستخرج
وهو اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع يخرج
المصادر واسماء الذوات والناحية بكونه مشتقا من المضارع دون غيره والموزون نحو
كزيد وعمرو وبكر
اي في حركاته وسكناته والمفهوم من كلام بعضهم انه اي اسم الفاعل مشتق من الماضي فكأنه
نظر الى ان الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وان لم ينظر في الاشتقاق من الماضي
انقر وقوله لمن قام به الفعل في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرا وان لم يقرب
من فلان او مبتدئ منه والمجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل
والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر لان هما تنسب الى ما نسب اليه
الحدث مرجحا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا فكأنه قام باحدهما معينا فخرج اسم
المفعول والموضع والزمان والالة وليس افعل التفضيل لانه لزيادة الكرم
منه او كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى ان يقول لما قام وذلك
اي بحيث صدق كلا من
لان المجهول امره ما يذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع لشيء باعتبار كونه عاقلا
اي الذي جهل امره وحاله

بل وضع

٦٢

بل وضع لمعنى قائم بذات عاقلة كانت تلك الذات او غير عاقلة والعدد
تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه نحو
مؤمنين وكافر وواجب ودائم وباق ومائر في فرس ضامر وعالم في الله
وان قال في
عالم فخرج الصفة المشبهة لانه وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار
اي على الثبوت المطلق عن
وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن
الان او غدا وكذلك يخرج افعل التفضيل لان معناه ليس بمقيد بالحدوث
التقييد بالان او الغد يتغير في الحدوث
كالصفة المشبهة بمعنى كريم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته لا انهما
اي الكرم وزيادته
حدثا له ومشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبتهما اي لمناسبة
كل من اسم الفاعل والمضارع للاخر في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المناسبات
بها التي مر ذكرها في المضارع المعرف باللام على غير القياس وصيغته اي اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالبا وقد
يجيء على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد بناء على
انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال من يضرب بتوهم
من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي وخص
اي اسم الفاعل
الالف بالزيادة من بين سائر حروف المد لخفتها بين الفاء والعين لان
الادخال في الاول يصير به اي اسم الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف
الذي هو الاصل لخفته نحو انصر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم كونه تقبلا

فرس ضامر وفي الله عالم فهما لتوهم الحدوث في الاستقبال مدرس

يلتبس بالامر في الوقف وبالمتكلم المجهول في مثل نعلم ويلزم النزول من ضمة
الى الكسرة في مثل تضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل اضرب ونعلم
ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مثل ينصر ويستعمل الا بقانه على السكون
وان لا ادخال في الاخر يصير به مشابها بتثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة
وكسر عينه اى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا واعلم ان حكم ما كان مكسورا
عطف على فتح
وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم الفاعل بتقدير النصب اى الفتح
اطلق لقب حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة
المصوبة اى بتقدير نصب عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا
اى اسم الفاعل
اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كلمة منصوبا يصير مشابها
للمفاعلة وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس باسم
وان كان من غير حذف الباء فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا
اى باب مفاعلة
منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يلتبس اسم الفاعل
وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اى كتقدير النصب يلزم الالتباس
باسم فاعل باب المفاعلة ولكن اختير اسم الفاعل مع لزوم الالتباس للضرورة
واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقل لان نفسهم سالمة عن كل شناعة ونقله
اى عدم قبول الطباع
وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضي لان الامر
مأخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل ايضا
اى اسم الفاعل

على ما ذ

٦٤

على ما ذكره المص ولهذه المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة وفي الصفة
المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى
وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم
الفعل مح
لمن قام به على معنى الثبوت وقولنا فقصد به خرج افعل التفضيل اذ
كما يقوم الفعل المشتق له يقوم به الزيادة ايضا ولا في الثبوت ولم يتعرض
لتعريفهما وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل معنى
حتى عدا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لا يعدهما في المشتقات
من المصدر واوردهما في فصل اسم الفاعل وانما قدمها على بيان صيغة
اسم الفاعل من غير الثلاثي لانهما مختصان بالثلاثي على ابنية الابنية
اى ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول
لانهم لم يجروا فيهما على قياس مضبوط باصل كما في اسم الفاعل والمفعول لتوافقها بل أصح
مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت شيء منها
على القياس الا الالوان والحلي والعيوب الظاهرة فانها اتت منها
على افعل كابيض وابلج واعور نحو فرح بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب
من اللون من الحلية
من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين من فعل
لمن اساءت اخلاقه
مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين وملح بكسر الميم وسكون اللام
وجنب بضمهما وحسن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء
شوسين

وجاك بفتحهما وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر خشن
وعطشان بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين وأحول
بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وهي ونحو أحول نحو عور باب فعل
مكسور العين الاستة منها فإنها تجيء من فعل بضم العين فهو أحمق وأخرق وآدم
وأرعن وأسمر وأعجف على هذه الستة الأعجم وقال إنه من فعل بالضم أيضا
قال الفراء حمق وحمق بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين وكذلك أي كما أن حمق يجيء
بالضم خرق وعجف وسمر أعني فعل بضم العين لغة فيهن أي في هذه الثلاثة يعني أن
أصلها من فعل بالكسر إلا أنها لغة من فعل بالضم ويجيء أفعل
بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء للتفضيل أي لتفضيل الفاعل على غيره وهو المبني على أفعل
لزيادة صاحبه على غيره في المصدر والمشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل
وزائد وغالب ويخرج أيضا نحو طائل أي زائد في الطول على غيره ويدخل
فيه خير وشر لكونهما في الأصل أخير وأشر وخففا بالنقل والاستغناء
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس في لغة رديئة وعليها جاء
قولها صغراها شراها هذا من قول امرأة قالت لحليلها أي لزوجها إذا
دفنوني فأتني ليلا فأخرجني واذهب بي إلى مكان لا يعرفها أهلها ثم فقد المرأة
ما قالت وأخرجها الرجل وانطلق بها أياما إلى مكان آخر ثم تحولت إلى
الحي بعد برهة فبينا هي ذات يوم قاعدة مرت بها فنظرت إلى الكبرى فقالت
أي العسلة

إلى والله

أني والله فقالت الوسطى صدقت والله فقالت المرأة كذبتما ما أنا لكما بأم ولا لأبيكما بامرأة
فقالت لها الصغرى ما تعرفان نحيا ما ونعلقت ومرخت بها فقال لبالدار عند
ذلك صغراها شراها وإنما يجيء أفعل التفضيل الفاعل على بشرط كونه من الثلاثي احترازا
به من الرباعي المجرد والمزيد فيه فإنه لا يجيء منهما حال كونه غير مزيد فيه أي في الثلاثي
وبشرط كونه ليس بلون ولا عيب ولا يجيء ولا مما كان في حكمه من الرباعي
المجرد والمزيد فيه لعدم إمكان بناء جميع حروفه في أفعل إذ لم يحذف منه شيئا
وإن حذفت الزوائد وقت هو أخرج من استخرج منه ويلتبس بأفعل من الثلاثي
أي لم يعلم أن المراد منه كثير الخروج ولا يجيء أيضا من لون ولا عيب أي لا يجيء من عيب
على القياس ظاهرا كان العيب أو باطنا وأما ما جاء من العيوب الباطنة
من نحو أجهل وأحمق وأضل فهو على غير القياس فعلى هذا لا احتاج إلى
تقييد العيب بالظاهر كيف وعد الزمخشري وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم
أحمق من الشذوذ مع أنه من العيوب الباطنة لأن الشأن فيهما أي في اللون والعيب يجيء
أفعل للصفة فيلزم الالتباس إذ لو جاء فيهما أفعل للتفضيل أيضا فقيل أسود مثلا
لم يعلم أن المراد سواد أو زائد في السواد وإن قصد تفضيل الزائد على الثلاثة
وتفضيل اللون والعيب توصل إليه بأشد ونحوه مثل هو أشد منه استخراجا
وأحسن بياضا وأكثر عرجا والقبح ولا يجيء أفعل لتفضيل المفعول أي لا يبنى تفضيل
المفعول لتفضيل الفاعل إذ لو قيل أضرب لم يعلم أن المراد أكثر ضاربية أو أكثر مضروبية

أو كثير الاستخراج صح

فان قيل لم لا يجعل على العكس بان يجعل افعل التفضيل للمفعول دون تفضيل الفاعل
حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى من عكسه لان الفاعل عمدة والمفعول فضلة حيث
لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة في الكلام لان الكلام يتم بدونه فجعله للعمدة اولى من جعله للفضلة
اولى وايضا يكون التعميم في الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في
الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا
عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ولبقي كثير من الافعال
بلا تفضيل لان المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عام وقد سمع اي اكثير مشغول
من المشغول اي افعل التفضيل للمفعول وهو اي ما جاء منه شاذ كقولهم هو اشغل من ذات النحيين اي الزقين وقصتهما معروفة
فلان اعطاهم اي اكثرهم اعطاء للدنانير واولاهم اي اكثرهم ايلاء اي اعطاء الولاء الاحسان للمعروف
من الرزق لانهما من المعطي والمولي بضم الميم وكسر العين واحمد اي اكثرهم حمدا
من حمد اسم رجل وقصته مشهورة من العجب العجاب فلا يقاس عليه وفي اسم الفاعل
ومن اراد النظر اليهما فلينظر بحث افعل التفضيل في شرح الجاربردي
على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر يستوي فيه اي في فعيل المذكر والمؤنث في المفرد
والتثنية والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر الموصوف نحو
رجل قتيل وامراة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروح
ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء
خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته واكتفى في الالتباس بالفاعل بالقرينة
وتبواعدهما بالامر
اذ لا التباس بالاقرب اشكل فرقا اي يستويان فيه حتى للفرق بين

الفعيل بمعنى

الفعيل بمعنى الفاعل وبين بمعنى المفعول مع ان التمييز حاصل بالموصوف وعلم
من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء
اي من فرق بين الفاعل والمفعول
اجريا على الموصوف اولا يقول رجل نصير وامراة نصيرة ومررت بنصير زيد
ونصيرته هذا هو الاكثر والاقل انه لا يلزمها الهاء ولم يعكس لان الاصل عدم
الاستواء فاعطي للفاعل الذي هو اصل الا اذا جعلت الكلمة اي فعيلا من
عداد الاسماء اي يستويان في وقبلها دون الصفات حتى لا يستوي في فعيل الذي بمعنى المفعول
المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى
الاسمية وان كان الموصوف مذكرا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة ومنه لقيط
وصبية لقيطة فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا ونظيره اطلاق احمر
على شخص له حمرة مع ارادة انه شخص فيه حمرة ويجوز اطلاقه على شخص اخر له حمرة فحينئذ
فيكون صفة وتسمية شخص له حمرة باحمر وارادة ذلك الشخص لا اخر فحينئذ لا يجوز
اطلاقه على شخص اخر له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما وقد شبه به اي بالفعيل
الذي بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر
والمؤنث لموافقته له في اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب
وقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال
قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا هنا انما ذكر لان رحمة مصدر
والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ اخر في معناه فالرحمة بمعنى

الترحم ام بمعنى ان رحم او لان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله شيء
قريب او اثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التاويل بحذف الموصوف بحذف المضاف
ويجئ فعول للمبالغة اي لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع بمعنى المنع
ويستوي فيه اي في فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى فاعل
وذكر الموصوف نحو امرأة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر
اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق
بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف فلا
اي بين فعول بمعنى الفاعل وفعول بمعنى المفعول [illegible]
يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث وبفائدة فعول بمعنى المفعول
نحو ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف او لا فرقا بين المذكر والمؤنث
واما الفرق بين الفاعل والمفعول فموكول الى القرائن كما في فعول بمعنى الفاعل اذا
ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث
اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم
منه بقاء المذكر على حاله واعطي الاستواء بين المذكر والمؤنث في فعيل اذا ذكر
الموصوف للمفعول متعلق باعطي واعطي فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل
طلبا للعدل بينهما اي لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للآخر
اي الفاعل والمفعول
فيهما اي في فعيل وفعول ولم يعكس لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال
لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة

فاعل

٦٧

فاعطى لما هو كثير الاستعمال ويجئ للمبالغة في الفعل من الفاعل قول نحو صبّار
بمعنى الفاعل
فاعل نحو صبار بفتح الصاد وتشديد العين وسيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء
وفتح العين وبالجيم او الخاء المعجمة او الحاء الغير المعجمة وبالذال المعجمة في الكل
ومعناه واحد وهو القطع وهو اي وزن مجذم مشترك بين الآلة
كالمثقب ولهذا ذكر السيف ليتعين كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة
للفاعل كمجذم وفسّيق بكسر الفاء وتشديد العين وكُبار بضم الفاء و
تخفيف العين كعجاب وطُوّال بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك
بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة اسم الفاعل ولم يذكر اشتراك
بينهما اكتفاء بالاشارة اليه في المجذم مع اشتهار امره في الجمع وعلّامة و
نسّابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما او بمعنى هذان البناءان اشارة الى كثرة
استعمال هذا الوزن بالنسبة الى اخواتها التي بالتاء ونحو هذا لشهرتهما
في كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة اليها وراوية بكسر العين وفروقة بفتح
الفاء وضم العين وضُحَكة بفتح العين وضم الفاء وضُحْكة بضم الفاء وسكون العين
لمبالغة اسم المفعول والاولى تاخيره عن اوزان مبالغة اسم الفاعل اجمع تاكيد معنوي
الا انه لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجذامة ومقدام ومعطير
مبالغة جاذم [illegible] كذا في الصحاح [illegible]
بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوي المذكر والمؤنث في الثلاثة
الاخيرة صح من علامة الى معطير الا انه في النسخة الاولى

مسئلة صح
[illegible] سريع القطع [illegible]

بالتاء في المذكر والمؤنث وفي الاخيرين بدون التاء فيهما لقلتهن في الاستعمال
فانها يقتضي ان لا يكون الموصوف بهما على الاصل الذي هو عدم الاستواء و
يعلم منه ان غيرها على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث
اي من الحكم بالاستواء في التسعة الاخيرة وتخصيصها بالذكر
واما قولهم مسكينة بالتاء في المؤنث مع انه على وزن معطير وهو من التسعة
الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير على النظير لانه بمعناه وهذا كما حملوا
النقيض على النقيض وقالوا عدوة الله بالتاء وان لم يدخلها اي التاء
اطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء في الوقف في فعول الذي للفاعل
اي التاء
حملا على صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد
سبق ان الهاء تدخل عليه وانما حملوها عليه لانه اي صديقة نقيضه اي عدوة
في المعنى لانه ما يلبس بعدوها وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثي
المجرد اي ما يكون حروفه زائدة على ثلثة احرف مطلقا على صيغة المستقبل
اي مستقبل ذلك الباب كاينة بميم مضمومة موضع حرف المضارعة
بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار اصله مختير
ونحو تبعا للمستقبل فيما اذا كان المستقبل مكسور العين وتبعا بكسر الياء
اصله محرر بكسر الراء الاولى
لمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمدحرج
ومتقارب ومنكسر فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حروف العلة
التي هي الاولى بالزيادة اما الواو فلانه لا يزاد في الاول

لما واما

لما واما الياء فلعدم الفائدة في زيادته اذ لا يصح لحذف حرف ثم الاتيان
بمثله ولو فعل يلزم الالتباس بالمستقبل واما الالف فلالتباسه باسم المتكلم
وقرب الميم من الواو في كونه شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان
الحرف الذي اقيم مقامه اعني حرف المضارعة اما مضموم كما في الرباعيات
او مفتوح كما في الخماسيات فالواجب ضم او فتح فاختير الضم دون الفتح
للفرق بينه اي بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ فتح لالتبس باسم المكان
من الثلاثي المجرد المكسور العين ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول
والقياس مسهب بكسر ما قبل الآخر لانه من اسهب ويافع على وزن
فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر ما قبل الآخر لانه من ايفع شاذ
لا يقاس عليه وبني ما قبل تاء التانيث على الحركة في نحو ضاربة اي اذا
اتصل باخر اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل
معرب وقوله لانه اي ما قبل تاء التانيث صار بمنزلة وسط الكلمة
باتصال التاء به والاعراب لا يجري في الوسط فبني تقليل للبناء لا للبناء
على الحركة كما كان آخر الكلمة في اتصال نون التاكيد به نحو اضربن
واتصال ياء النسب نحو بصري بمنزلة وسط الكلمة فبني وانما بني على الحركة
مع ان الاصل في البناء السكون لعروض البناء على الفتح للخفة فصل في
اسم المفعول سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر
اي الحدث

المفعول

لان المراد بالمفعول به يقال فعلت به الضرب اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف
الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لانه الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم
فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المقصود مشتق فصل يخرج الاسماء
الغير المشتقة من يفعل اى من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل
والصفة المشبهة وافعل التفضيل للفاعل واسماء الزمان والمكان
والالة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل للمواخاة
اسم المفعول
بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل او جرى لو اوقع عليه نحو اوجدت ضربا
فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول
نحو اعذر والوم لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس
عنه يخرج
باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان
واقعا عليه او فقول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثي
المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ترك هذا القيد اعتمادا على ما سبق
من ان فعيلا وفعولا يجئ بمعنى مفعول وانما سمى به لانه اسم ما فعل به
على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو مضروب وهو مشتق من يضرب
مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما في الاسناد الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل
الميم مقام الحرف الزائد للمضارعة بعد حذفه وحركه بحركته لكونه
قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل

من غير

٦٩

من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في المخرج الشفوي فصار مضروب بضم الميم وفتح
الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس
باسم الالة فصار مضرب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من
يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع ومن يفعل
بكسر العين على تقدير كسرها فصار مضرب بضم الراء ثم اشبع الضمة لعدم
مفعل في كلامهم بغير التاء واما مفعل بالتاء نحو مكرمة فكثيرة في كلامهم
فتولد منها الواو فصار هذا مضروب وغير مفعول الثلاثي دون مفعول
تقديره في الافعال مضروب
سائر الافعال اى باقي الافعال في الالتباس على تقدير ضم الميم في مفعول باب
الافعال فتدبر دون الموضع اى لم يعتبر الموضع اذ التبس به على تقدير
فتح الراء وكسرها مع ان بتغيير احدهما يزول الالتباس حتى يعتبر مفعول
الثلاثي مشابها في التغيير باسم الفاعل من الثلاثي ايضا غير الفاعل
من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها الى فاعل بكسر العين
القياس وفاعل بفتح العين من يفعل بفتح العين وفاعل بضم العين من
مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي وان كان مثل يفعل في مطلق
الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا حركاته في اكثرها
كحركات نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد فقيد بتغيير واما اسم الفاعل من
باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في موضع الزيادة في حركة العين

فلا تغيير فيه غير المفعول من الثلاثي ايضا اي كالفاعل للموافقات بينهما اي
بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل
واما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما ايضا فغير احدهما
كما غير الآخر على مقتضى الموافقات وصيغته اي صيغة اسم المفعول من غير
الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح ما قبل الآخر
اي سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه
لفظا او تقديرا لتمايز الفعل مخرج فمخرج بفتح العين ومختار واصله مختير بفتح
اي بصيغة المفعول
العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة
اسم مفعول منه فلمشابهة الزمان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل
اسمهما كاسمه ولاتحاد المصدر والميمي باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته
كصيغتهما

فصل في اسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد

ولم يذكر اسم
الزمان والمكان من غير الثلاثي لان الغرض الاصلي في الفن بيان ابنية
وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها من بعض لما لم يكن لاسم
الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل بل كان صيغتها
منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة
بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسمهما على اسم المفعول و
اغنت عن ذكرهما كما اغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي مع اسمهما عن ذكر
صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعائه حمله عليهما اسم المكان اسم مشتق من

والمكان

يفعل

يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغه باعتبار
اختلاف حركة عين المضارع ولا اختلاف في غير المضارع الا ما يكون في المبني
للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا
جواب لما
من المبني للفاعل وهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع
فيه الفعل مخرج به غير المحدود وحق تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه
واحواله تعريف اسم الزمان وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل
ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز ان يتوهم
ذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما جرت
عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان
الصيغة مشتركة بينهما فزيد الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت
الميم في المفعول لمناسبة بينهما اي المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلا
لوقوع الفعل ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس
اسم المكان بالاسم المفعول وصيغته اي صيغة اسم المكان من باب يفعل بفتح
العين من الاقسام كلها مفعل مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه
مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح
اي من باب يفعل بالفتح
الا من المثال الواوي كما تدل عليه منه المثال ولما خص استثناء حكم
المثال الواوي بالذكر علم ان حكم المثال الباقي منه كحكم الصحيح

فان كان من يفعل بالفتح فمفعل بالفتح نحو منبس وهيقد صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو المبشر من البسرى وهو السهولة على ما هو قياس تقسيم موضعه كما يجي ان شاء الله تعالى ای هو موضع المثال اليائي كان الصحيح كذلك واما المثال الواوي المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مود من ود يود صرح به صاحب المغرب ايضا ويدل هذا على ان حكم في مثل حكم وجی كما نقل بعضهم التصريح به عن بعض المتاخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال الاسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباء في المنقوص ابدا وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب ضرب والا فبالفتح ثم كلامه اراد بيان ضرب باب الصحيح ولذا لم نقل من يفعل فيفعل والا فبالفتح صاحب المفتاح شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بان حكم وجی مثل حكم دعه هذا الباب الا ان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان كون حكم هوى مثل حكم وجی بشرح الاول وايضا دليل الناقص يقتضي حمله عليه ويرشد اليه ايضا مجی مصدر الميمی على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح فانه ای اسم المكان بكسر العين

منه فيأ في

منه فيأ في المثال الواوي الغير المضاعف من جميع الابواب نحو الموعد مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولا دعى اصلا والمو في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله لقلته والمواجس في مفتوح العين والتاكسر في الجميع اى المفرد الواوي المضاعف منه ولم يفتح حتى لا يلتبس وزنه فوعل بفتح الفاء والعين اذ لو فتح اظن ان وزنه فوعل مثل جوهر لانه ليس باسم زمان ولا مكان ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعل بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انه في الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معها اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وشتان المسافة بين الفتح والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسرة فانها قريبة بينهما اى انك بعلم بالوجدان انه تخفف منه ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم لان مفعلا لم يوجد في كلامهم كما مر وصيغته من باب يفعل بكسر العين من الاقسام كلها مفعل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي اذ الواوي من يفعل بالكسر فانه اى اسم المكان بفتح العين منه فيأ اى في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات كما يجي في باب الناقص ان شاء الله تعالى احديهما تحقيقية وهي كسرة العين والاخريان تقديريتان عن الياء كانه بفتح العين منه فيأ وواويا كان او يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضی والمخشی ومن يفعل بضم العين ايضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفي الفتح هو للترجيح على الكسر اى كيفعل بفتح العين

حيوة بلك وزنى فوعل او لدیغی بجی بجعی بفتح الجيم مو جل كلمسه ظن اید بجی بو لنه وزنی فوعل ظن ایلرایدی موجل مفعل وزني اوفرنه در مثالدر اسم مكاندر دبوب حکم ایدلمزدی زیرا موجل ده فاء الفعل ظن ایلرواوی زاید ظن ایلر جوب اوفرونه وكوثر اوزرنه فيلس ايلر فرودی اوری موجلك عين الفعل مكسور اولمقده وزنی فوعل ظن اولنماز فوودی

اذ هو من الوضوان

مثال اليائي اذ هو من الخشية

ويفعل بالفتح ويفعل بالضم ويفعل بالكسر

اطراد و خفة او للفرار عن توالي الكسرات فيهما ايضا اذ لو كسر العين في المفتوح
العين والمضمومة يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء لنظرائها وانكسار
ما قبلها فقوله فرارا عن توالي الكسرات ليس تعليلا للثلثة وان كان صحيحا
لكما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى
من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه ولما لم يعرض
لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما
بين ان العدول عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم
ان ما لا مانع فيه باق على الاصل فان الاصل في يفعل مفعل بالفتح
فيهما وكذلك في يفعل بالضم لانه لما لم يأت في كلامهم مفعل بالضم صار
حكمه حكم يفعل بالفتحة لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض له ولا يبنى
من يفعل بضم العين مفعل بالضم وان كان هو الاصل الموافق
لثقل الضمة ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل
لسبق ذكر الجوفان يكون هذا بسبب رفضهم مفعلا فقسم موضع
اي موضع يفعل بالضم بين مفعل بالكسر فصلا لان ما جاء
له مصدر ومنبوص بخلافه اعطي للمفعل بالفتح فانه غير
محصور وهذا كما يقدم الاعراب التقديري على اللفظي لذلك
ومفعل بالفتح اعطي للمفعل بالكسر احد غيرهما ع

نحو

نحو المنسك واغا في نحو صان الضدان بقوله هو المنسك فقصد
ويتوهم بذلك مخالفة المعدود العدد وليكون المخاطب على صدق جاء
بذكر المعدودات اجمع الجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمسقط
والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات انما هو
بحكم السماع واعطى الباقي من احد عشر كما المفعل بالفتح لخفة الفتح فقاوم
خفة الفتحة ثقل الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في جميع الاحكام المذكورة
لاسم المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله رضي الله عنه وهو يوم العاشوراء كما يقال
مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلاء فصل في اسم الالة وهو اي اسم الالة
اسم مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم المفعول
زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما مر في اسم المفعول وانما حكم بكونه
مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل
لان الالة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما
الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوها من تتمة الفاعل
ليصح انتصابها لعدم الناقصة انها وجد عن المعمول في الفاعل والغابه فلا
جرم يكون مشتقا من المبني للفاعل وقوله للالة وهي ما يعا
لج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه خرج ما عدا المرفق والمرقى
هو الاسم المصاغ للالة لا من حيث انه مصاف من نحو

محلب واضافه الى الالة لتعيين ذلك الاسم وهذا مثل قولك في تعريف
دباج غلام زيد غلام زيد اي دباج هو غلام مملوك لزيد فزيد
اسم شخص
ليس من المعرفة في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه خارج
جامع المعرف فلا دور ومن سلم دخول الالة في الحد ولا يمكن
له ان يدفع الدور بان يقول المراد بما في الحد والاصطلاحية
وبما في الاخر اللغوية لان المراد في كلا الموضعين بالالة معنى واحد
وهو اللغوي اذ ليس في الاصطلاح معنى اخر حتى التغاير بالا
صطلاح واللغة انما هو في اسم الالة فانه لغة اعم منه اصطلاحا
فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا يتناولها
اصطلاحا واعلم ان اسم الالة مختص بالثلاثي المجرد فلا يمكن فتح
جميع حروف غيره في مفعل وان اسم الالة لا يبنى الا من الافعال المتعدي
لان الالة لا يكون الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال
اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة
واذا لم يكن الالة الا للافعال المتعدية لم يجئ اسمها الا من الافعال
المتعدية وفي قوله وصيغة مفعل بكسر الميم وفتح العين اشارة
الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع
منها بزيادة كما هو المشهور من كلام القوم ولذلك لم يذكر له

مثاله

مثاله وقال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو الاصل وما سواه
منقوص منه يعوض من كسرة الميم عوض كنقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع
بالزيادة تشهدان للاول ومثاله نحو محلب وهذا في الحقيقة اسم لما يحلب فيه
لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الالة عليه ومن ثمه اي ومن اجل ان
صيغة مفعل قال العلماء المرهونه المفعل بفتح الميم والعين للموضع اي المكان والمفعل
بكسر الميم وفتح العين للالة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة اي للواحدة
من مرات الفعل والفعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة التي عليها
الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيتان مرتبتان من
الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد في قوله والمفعل للالة لا انه
اورد البيت الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد
تتميما للبيان بناء اسم الالة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلهما فافهم
فتبين اثره وكسرت الميم في اسم الالة ولم يبق على الاصل الذي هو
الفتح لقيام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع من يفعل
ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجبا الا في العدول
عن الاصل لم يكن طلبها في عدم ضم الميم الذي لا وجه لاصالته هنا
وجها ولو خرج احد عن الوجه وطلبها في عدم الضمير فلنا له
للالتباس بمفعول باب الافعال وقد جاء اسم الالة على ...

مفعل بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية نحو مقراض ومفتاح
وفي اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه مضموم العين ومضموم الميم
شاذ وخالف القياس اذ قياسه ان يكون عينه في الحركة مثل مضموم في
عين ما اشتق هو منه اعني المضارع المبني للفاعل كالمضرب بكسر
العين والمعلم بفتحه والمنصر بضمه وبفتح الميم في الكل ليقوم مقام
الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع في
مفتوح العين ومكسوره ولا سيما مفعلة مضموم وفتح ايضا
العين في مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس
ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل فضاد ضم الميم و
العين خارجا عن القياس نحو المسعط كل ما يجعل فيه السعوط
بفتح السين وهو الدواء الذي يصب في الانف والمنخل كل
ما ينخل به الدقيق قال سيبويه هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة
بمعنى المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص
الذي يجعل فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا
يجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط وكذلك
المنخل وليس بآلة اي باسم الآلة مصطلح وكذلك اي كحكم المسعط
والمنخل اخواته اي حكم اخوات هذا المذكور من المسعط

والمنخل

والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص
الذي يجعل فيه السعوط لا من حيث يجعل فيه
السعوط وكذلك المنخل وليس بآلة اي باسم الآلة المصطلح
وكذلك اي كحكم المسعط والمنخل اخواته اي حكم اخوات
هذا المذكور من المسعط والمنخل في انها من عداد الاسماء
عند سيبويه ومن اسماء الآلة عند غيره على خلاف القياس وتلك
الاخوات هي المدق والمدهن والمكحلة والمحرضة الباب الثاني
في المضاعف والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه
فجعله اثنين او اكثر سمي نحو مد به لتضاعف احرفه
فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح
بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف
في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في
مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف
العلة وترك تعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف
الصحيح او من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف

الثلاثى اذ لا بحث ولا احكام المضاعف الرباعى لعدم
تجاوز الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه
الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية
من جنس واحد نحو زلزل ويقال له اى للمضاعف اصم
وهو فى اللغة من لا يسمع الصوت الخفى لشدته اى لتحقق
الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير
كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفى اليهما يقال حجر اصم اى
صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس
بحرف علة ولا همزة لصيرورة احد حرفيه حرف علة
فى بعض المواضع نحو تقضى البازى اصله تقضض قلبت
الضاد الاخيرة ياء ويجئ تمامه فى بحث الابدال ان شاء الله
تعالى وهو اى المضاعف يجئ من ثلثة ابواب سماعا خص
هذه دعائم الابواب من فعل بفتح العين فى الماضى وضمها
فى الغابر نحو ستر يستر اصلهما ستر يستر لم يراع الترتيب
فى ذكر امثلة الابواب الثلثة هنا حيث قدم ساعيه مضارعه
مضموم

مضموم نظرا الى تقويه باب اخر يشاركه فى ضم عين
المضارع وان قل بخلاف اخويه ومن فعل يفعل
بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو فر يفر ومن
فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر
نحو عض يعض ولا يجئ المضاعف من باب فعل يفعل
بضم العين فيهما مجيئا ما الا قليلا نحو حب فهو حبيب
ولب فهو لبيب ولم يذكر المضارع فى الموزون لعدم
دخله فى التمييز عن فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضم
العين فى الغابر وانما ذكره فى الوزن تبعا لسائر الابواب
وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حب ولب من فعل
بالضم وان حب اصله حبب ولب اصله لبب بضم
العين فيهما لان مجئ فعيل من غيره قليل وعلم من
سكوته من فعل يفعل بفتح العين فيهما ومن فعل يفعل
بكسر العين فيهما ان المضاعف لا يجئ منهما اصلا
واذا جمع فيه حرفان من جنس واحد فى الذات

اوفى الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما
سيأتي فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسية وقوله
او اجتمع حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله
من جنس واحد ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين
من جنس واحد كونهما متماثلان وتقدير الكلام واذا
اجتمع حرفان متماثلان في الذات او في الصفة او حرفان
متقاربان الا انه قام احد مقام المحدود قصرا للمسافة
يدغم الاول من المتماثلين والمتقاربين في المثل الثاني
والمتقارب الثاني لثقل المكرر المعلوم بالوجدان وفي
المثل اكره من التكرار مثال المتماثلين في الذات نحو مد
الى اخره اصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة يجي
انشاء الله تعالى في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورده
ههنا لاحتياجه الى تفصيل في بيان كونه مثالا وهذا
ليس موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين نحو
اخرج شطأه بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجيهما

وقد قرا

وقد قرا به ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكن
اولهما نحو وقالت طائفة بادغام التاء في الطاء بالاتفاق
لتقارب مخرجيهما وسكون الاول الادغام افعال من
عبارات الكوفيين والادغام افتعال من عبارات
البصريين الباث الحرف الواحد في مخرجه مقدار
الباث الحرفين في مخرجيهما اي قريبا من مقدار الباثهما
كذا نقل عن جار الله العلامة وهو محمود الزمخشري
صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله
تعالى عز وجل رزقنا الله الكريم زيارته وقريب
من هذا قول صاحب المعرب الادغام هو دفعك
اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل الادغام اسكان
الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله
ان كان ساكنا اوليهما ان كان متحركا او ساكنا هو
حرف لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقي على حاله
بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل

بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا لحالت
الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل به التخفيف
ولا بد ان يكون الثاني متحركا لانه مبين للاول والحرف
الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره وادرجه
اي ادخاله في الثاني بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك
لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما
بهيئته وهو الحرف المشددة زمانه اطول من زمان
الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة
اخر هذا التعريف وعبر بقيل الا انه يناسب معناه اللغوي
لانه معناه اللغوي لان معناه في اللغة ادخال الشيء
في الشيء والالبات والرفع المذكوران لازماله المدغم اي
الحرف الذي ادغم والمدغم فيه اي الذي وقع الادغام فيه •
حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة اي بنقص حرف
في الكتابة اذا كان في كلمة واحدة كبر وكر ومد وشد على ما
هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء عن شيء

ادغم الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة ونقص
حرف من حروف الملفوظة في الكتابة ثابت في عرفهم
كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن
وليس بثابت خطا لكثرة استعماله واجتماع الحرفين
المتماثلين في الذات في كلمة واحدة على ثلثة اضرب الضرب
الاول منها ان يكونا اي الحرفان المجتمعان متحركين
يجب فيه اي في الضرب الاول في جميع الصور الادغام
الا في الصور الالحاقيات نحو قردد فان الادغام فيه
غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فانه على
تقدير الادغام يخرج عن كونه على وزن جعفر لانه
لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركتا وسكونا والا
في الاوزان التي يلزم الالتباس ونحو قوول بلا خل
في لزوم الالتباس واما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر
فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف
التاء الثانية في مثل تتقلد وتتباعد وتتنزل لاجتماع

الحرفين من جنس واحد وعدم اسكان الادغام واما
نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه في بحث يخصم فلم يبق
شئ غير مذكور وهي مثل صكك بفتحتين وهو عيب
في رجل الفرس وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم
الفاء وفتح العين جمع جدد بالضم وهو الخط التي في ظهر الحمار
وطلل بفتحتين وهو ما بقي من اثار الديار ومدد بمعنى
الزيادة حتى لا يلتبس الصكك على تقدير الادغام بصك
بفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسرر بلفظ سر با
الضم وهو ما نقطعه القابلة في سرة الصبي والجدد
بلفظ جد د بالضم وهو البئر في الطريق وطلل بلفظ
طل بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطرة
ومدد بلفظ مد من مد الثوب ولا يلتبس اى لا يقع
الالتباس في مثل رد بانه ردد بالفتح او من ردد بالضم
وفي مثل فر بانه من فرر بالفتح او من فرر بالكسر وفي
مثل عض بانه من عضض بالكسر او من عضض بالفتح

لان

لان رد بالفتح لان رد يعلم من يرد بالضم ان اصله
ردد بالفتح لان المضاعف لا يجئ من باب فعل يفعل
بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل يفعل بالكسر
في الاول والضم في الثاني شل فضل يفضل شاذ لا
اعتداد به وفر ايضا اى كرد يعلم من يفر ان اصله
فرر بالفتح لان المضاعف لا يجئ اصلا من فعل
يفعل بالكسر فيهما وعض ايضا يعلم من يعض
ان اصله عضض بالكسر لان المضاعف لا يجئ اصلا
من فعل يفعل بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم في
الماضي والفتح في المضارع ككدت تكاد شاذ لا يعتد به
ولا يدغم حيي في بعض اللغات مع انه اجتمع المثلان
المتحركان فيه وانه ليس من صور الاستثناء حتى
لا يقع الضم على الياء في يحيى اى في مضارعه فان قياس
ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع
هنا يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض

ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسور
لا يسقط بالمعسور والى انه ذلك القياس انما يكون اذا
تحقق وجب الادغام وفي يحيي لما سبق لا اعلال
لم يبق موجب الادغام فيقال في كلتا اللغتين يحيي
بلا ادغام وقيل وجه عدم ادغام حي الياء الاخيرة
فيه غير لازمة لانه يسقط تارة نحو حيوا في اصله
حييوا وتقلب تارة نحو يحيي اصله يحيي بضم الياء
الاخيرة فلما لم يكن لازمة كان وجودها كعدمها
فكانه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم والضرب الثاني
منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين في
كلمة المتماثلين في الذات ساكنا والثاني باقيا على حركته
يجب فيه الادغام ضرورة اي من جهة الضرورة و
الاضطرار وانما قال ضرورة لان الادغام في هذا الضرب
ضروري اي لا احتمال لعدم الادغام فيه بسبب من
الاسباب ولو في كلمتين نحو الم اقل لك ولو بوح حاتم بخلاف

الضرب

الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه في بعض الصور
بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها
بلا وجوب لوقوعه في كلمتين نحو ضرب بكر ولزوم
ضم الياء في المضارع كما في حي في بعض اللغات نحو مدّ
اصله مدد بسكون الدال الاول من مد الثوب
وانما قال على وزن فعل بسكون العين لئلا يتوهم
ان اصله مدد بحركة الدال الاولى بمعنى الزيادة
فلا يكون من الضرب الثاني اذ العبرة في الامتياز باللفظ
دون الخط والا فلا يحتاج للخلاص من الالتباس
والاشتباه في النقش في الاكثر ولذلك لا يبالون
بالاشتباه في الخط فيتركون الاعجام كثيرا والضرب
الثالث منها ان يكون الحرف الثاني منهما ساكنا
سكونا لازما والاولى باقيا على حركته فالادغام فيه
ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الحرف الثاني
من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني لا بد منه

في الادغام لانه مظهر وقيل في وجه امتناع الادغام
في الضرب الثالث لا بد من تسكين الحرف الاول فيجتمع
فيه ساكنان اذ الثاني كان ساكنا قبل هذا فتقع من
ورطة هي في الاصل طين يقع فيه النعم ويقوم والمراد
ههنا المحذور وهو ثقل المكرر وتقع في ورطة اخرى
وهي اجتماع الساكنين وقيل انما امتنع الادغام في الضرب
الثالث لوجود الخفة التي هي الغرض من الادغام با
الساكن اي بسكون الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم
شرط الادغام وهو تحرك الثاني وقوله ولكن جوزوا
الحذف اي حذف احد المثلين في الضرب الثاني في بعض
المواضع سماعا نظرا الى اجتماع المتجانسين استدراك
من قوله فتمتنع يعني اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف با
مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فيحذف احدهما
لان الحذف ايضا سبب للتخفيف اما الاولى كما صرح
به في الصحاح حيث قال في احسست يحذف واسه السين

الاولى

٨١

الاولى واختاره المص حيث قال في اقررن فحذفت الراء
الاولى لانها التي كانوا يدغمونها فينبغي ان يكون هي المحذوفة
واما الثانية لان الثقل انما نشاء منها ثم اذا حذفت
الاولى مع حركتها بقي الفاء مفتوحا على اصله واذا
نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء و
حذفت احديهما صار الفاء مكسورا وعلم من هذا
ان حذف الاولى ارجح لما في حذف الثانية من لزوم
العمل الكثير الا ان كون الثانية من لزوم العمل الكثير الا
ان كون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير يعارضه
ويرجحه قلب الثانية في مثل تقضي البازي نحو ظلت
ففعل به ما علمته من العمل كما جوزوا القلب اي قلب
ثاني المتماثلين في نحو تقضي البازي اصله تقضض قلبت
الضاد الاخيرة ياء وعليه اي على الحذف قراءت
من قرأ وهم من غير نافع وعاصم وقرن في بيوتكن
بكسر القاف ماخوذا من القرار وهو مضاعف اصله

اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل
يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر فحذفت
الراء الاولى نظرا الى اجتماع المتجانسين فنقل حركتها
الى القاف بعد حذف الراء الذى هو العرض الاصلى
ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع الساكنين ولا حجر فى النقل
وهذا نظير قوله فى الباب الثالث فى تخفيف الهمزة
بالحذف ثم يحذف لاجتماع الساكنين ثم اعطى حركتها
لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب
حركة القاف فصار قرن بكسر القاف ولما كان كلامه
فى قرن مظنة ان يتوهم ان قرن فى قراءة الكسر مثال
لحذف احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن
بكسر القاف من وقر يقر وقارا وهو مثال من باب ضرب
اصلها اوقرن كاوعدن حذف الواو طردا للباب واستغنى
عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وح لا يكون
مما نحن فيه واما اذا قرئ قرن بفتح القاف كما هو

قرأت

قرأت نافع وعاصم فهو يكون من اقر بالمكان بفتح القاف
على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة فى اقر
بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب بمعنى ان
القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب ومستعمل
ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار فهى
من باب ضرب كما انها اذا كانت من الوقار وهو مثال
يكون منه ايضا فيكون منه ايضا فيكون اصله
اى اصل قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركة
تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغنى عن الهمزة
ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما فى قراءة الكسر فصار قرن
بالفتح هذا اى امتناع الادغام عند سكون الحرف
الثانى لازما غير عارض واذا كان عارضا غير العارض
الذى للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام يجوز
الادغام نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد به
فيتحرك الساكن فيدغم فيه الاول وهذه لغة بنى تميم

ويجوز عدمه اى عدم الادغام نظرا الى ان شرط
الادغام تحرك الثانى وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة
فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو اقرب الى القياس
وفى التنزيل ولا تمنن نحو امدد بفك الادغام امر المخاطب
ومد بالادغام امر له بعد نقل حركة الدال الاولى الى
الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك
الثانية بالالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية للخفة
ومد بالكسر لان الكسر اصل فى تحرك الساكن لما مر
ومد بالضم للاتباع اى لاتباع حركة العين وهى
الضم والميم مضمومة فى الثلث لان الحركة المنقولة
اليه فى الثلث هى الضمة ومن ثمه اى ومن اجل ان الضم
فى مد للاتباع لا يجوز فر بالضم اى بضم الراء ويجوز
غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلة المذكورة
فيها العدم مصحح الاتباع فى الضم هنا وهو ضم العين
بل الموجود هنا وهو مصحح الاتباع فى الكسر لانه من باب

يضرب

يضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق فى نحو امددن
ويمددن ومددن ومددت ونحو ليمددن ولم يمددن
اى فيما اتصل به الضمير المرفوع لان السكون الثانى
فيها لازم لانه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل
الذى هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد وليمدد
ولم يمدد فان سكونها عارض لانه سبب عارض وهو
الجازم لان اصل امدد لتمدد كما مر وفى نحو امددن
وليمددن ولم يمددن اعتبر اللازم فيه لكونه اقوى
دون العارض ونظير سكون امدد وامددن حركة
تاء رمتا ولام قولا وتقول فى الامر من المضاعف بالنون
الثقيلة مدن بفتح الدال مدان مدن بضمها ويحذف
الواو اكتفاء بالضم مدن بكسرها ويحذف الياء اكتفاء
بالكسر مدان مدنان وتقول بالخفيفة مدن بفتح
الدال مدن بضمها ويحذف الواو اكتفاء بالضم مدن
بكسرها ويحذف الياء واسم الفاعل منه ماد اصله

والتاء في الثانية واسم
ماد ادغمت الدال الاولى بعد سلب حركتها في الثانية واسم
المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل واسم الزمان
والمكان ممد بفتح الميم اصله ممدود ادغمت الاولى بعد
نقل حركتها الى الميم في الثانية واسم الالة ممد بكسر الميم
الاولى اصله ممدد والمجهول من الماضي مد اصله مدد
ادغم الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع
يمد اصله يمدد نقلت حركة الاولى وادغمت في الثانية
ويجوز الادغام جوازا اعم من الواجب اذا وقع قبل
تاء الافتعال ما يقاربها من حروف اتثذ زسشص
ضط ظواي وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها
وبين ما قلبت هي اليها من مقاربة في المخارج ومساعدة
في الصفاة فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها
واورد على ترتيب اللف امثلتها فقال نحو اتخذ وهو
اي ادغام اتخذ شاذ اذا كان من الاخذ لان اصله
ائتخذ قلبت اليا تاء فادغمت التاء في التاء على غير

القياس

القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء بل اليا التي يجوز
ان تقلب تاء قياسا انما هي الياء الاصلية وههنا ليست
اصلية واما اذا كان من التخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا
شذوذ فيه ونحو اتجر اصله اتتجر لانه من التجر من باب
نصر اي عمل التجارة فادغمت التاء وجوبا ونحو اثّار بالثاء
المثلثة اصله اثتار لانه من ثار من باب فتح اي قتل
القاتل وجب الادغام على التعاكس وهو سمعي
ويجوز اتّار لان التاء والثاء من المهموسة وهي ما لا
ينحصر ولا يحتبس جري النفس مع التاء تحركه وحروفها
ستشحثك خصفه وما عداها مجهورية وهي ما ينحصر
جري النفس مع تحركه وخصفه اسم امرأة والشحث
الالحاح في المسئلة ومعناه شح عليك هذه المرأة فيكونان
اي التاء والثاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية
مع تقارب مخرجهما بخلاف استمع وان كان السين
والتاء من المهموسة وتقارب مخرجهما بخلاف استمع

وان كان السين والثاء من المهموسية وتقارب مخرجهما
الا ان تقاربهما فى المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء
والثاء فى المخرج فان بين مخرجى التاء والثاء مخرجى حرفين
هما الدال والطاء وبين مخرجى السين والثاء مخارج
ثلثة احرف هى الدال والطاء وبين مخرجى السين
والثاء مخارج ثلثة احرف هى الدال والتاء والطاء
ولذلك نقل الجمع بين التاء والثاء فى التلفظ ولذلك
وجب الادغام اينما اجتمعتا والاولى ساكنة بخلاف الجمع
بين السين والثاء وان شئت صدق ما سمعت فارجع
الى وجدانك فى اثثار ولسمع وليس ايضا بين السين والثاء
اتحاد فى الصورة فلم يكونا كالمتحدين فى الذات فلم يجب
فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما متحدان فى الصورة
فوجب فيه الادغام فيجوز لك الادغام بجعل الثاء
بنقطتين تاء بثلث والثاء تاء على العكس والاخير افصح
لان الاول هو الذى يدغم فى الثانى فينبغى ان يبقى الثانى

على

١٤

على لفظه الا انه قدم الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما
هو بصدده واعلم ان الزمخشرى ذهب الى وجوب
الادغام فى هذه الصورة نظرا الى اتحاد الصور والاتحاد
الصورى والاتحاد المهموسى وتقارب المخرج وتبعه
المص وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز
البيان نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات وتبعه شارح
الهادى ومخو ادان ا صله ادتان لانه من دان من
باب ضرب اى اخذ الدين لا يجوز فيه غير ادغام الدال
فى الدال بويدل لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص الدال
فى الدال لتعيين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام
التاء فى التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للقيد
بل المطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما
يدل عليه سوق كلامه وما قال الشيخ عبد القاهر
فى دلائل الاعجاز ان محط الفائدة فى الكلام المقيد
فانما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة

وهنا فائدة غيره وهو تعيين طريق الادغام
كما ذكرنا وانما وجب الادغام فى ادان لانه اذ جعلت
التاء دالا اى اذا لم يمكن يترك التاء على حاله لبعده
من الدال فى المهموسية لان التاء مهموس والدال
مجهور فبينهما بعد فى الصفة اى المهموسية والبعد
بين حرفين فى الصفة توجب عسر التلفظ بهما
فوجب دفع هذا البعد بقلب احدهما ليسهل
التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله فى الصفة
اعنى الدال قصد النفى البعد والتنافر ولقرب الدال
من التاء فى المخرج بحيث لا واسطة بين مخرجيهما
ولذلك قارب المثلين حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعا
ووجد شرائط الادغام من تحرك الثانى وعدم
الالتباس بخلاف استدان لسكون الثانى تقريرا
او بخلاف وتد للالتباس والظاهر ان يقول لقرب
التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه

واعتبار

واعتبار القرب فى الفرع المقلوب اعنى التاء اولى لكن
لما كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبدأ
المخرج النوعى الذى للتاء والدال والطاء جعله اصلا
ولم يعكسوا بان تقلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزائد
يلزم ح حرفان من جنس واحد فيدغم اى يدغم
احدهما فى الاخر ويقع الادغام بينهما وجوبا والحاصل
ان قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين احدهما
لم يبقيا على حالهما والاخر قلبت احدهما الاخر فقوله
لبعده من الدال فى المهموسية علة للمعنى الاول وقوله
لقرب الدال من التاء فى المخرج علة للمعنى الثانى كما
مر نظيره فى كلامه ونحو اذكر بالذال المعجمة والادغام
اصله اذتكر لانه من ذكر من باب نصر يجوز
فيه ادكر بالدال الغير المعجمة والادغام واذدكر
بالفك لان الذال المعجمة من الحروف المجهورية والتاء
من المهموسية فبينهما بعد فى الصفة فجعل التاء

ذالا اذ التاء لذلك البعد مع القرب بينهما فى المخرج ولم
يقلب التاء الى الدال من اول الامر لعدم قرب المخرج
بينهما كما جعلت التاء دالا فى ادان للعلة المذكورة فيجوز
لك الادغام بعد جعل المذكور نظرا الى اتحادهما اى الدال
والذال فى المجهورية وقوله بجعل الدال ذالا او الذال
دالا على التعاكس متعلق بالادغام ويجوز لك البيان
اى عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات اذ الدال
غير الذال ذاتا ونحو ازان اصله ازتان لانه من زان من
الذين مثل اذكر فى جواز الادغام بعد قلب التاء للبعد
بين الزاء والتاء فى صفة المهموسية وصفة الصغير
وفى جواز عدم الادغام ايضا فتقول ازدان كما
تقول اذدكر الا ان الادغام فى اذكر قوى فصيح بخلاف
الادغام فى ازان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب
المخرج بين الدال والزاء الا انهما متحدان فى صفة الجهر
بخلاف التاء فانها مهموسة فلذلك لم تقلب التاء

زاء

زاء ابتداء ولكن لا يجوز لك فيه الادغام بجعل
الزاء دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما فى المجهورية
لان الزاء اعظم من الدال فى امتداد الصوت فيصير
اى حين جعل الزاء دالا وادغام الدال فى الدال كوضع
القصعة الكبيرة فى الصغير فى عدم رعاية التناسب
بين الظرف والمظروف ولانه اى ازان على تقدير ادغام
الزاء فى الدال يوازى ويلتبس بادان من الدين ونحو
اسمع اصله استمع لانه من سمع يجوز فيه الادغام
بقلب التاء سينا لان التاء والسين من المهموسة
مع تقاربهما فى المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل
السين تاء بان يقال اتمع لعظم السين فى امتداد
الصوت فتعين ان يكون الادغام فيه بجعل التاء
سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم الجنسية
فى الذات ونحو اشبه اصله اشتبه لانه من الشبه
مثل اسمع فى الاحكام المذكورة ونحو اصبر اصله اصتبر

لانه من صبر من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء
وقلب التاء اليه دون اصتبر بابقاء التاء على حالها
لان الصاد من المستطيه المطبقة وحروفها اى حروف
المستعلية اى حروف التى هى المستعلية فالاضافية
بيانية لاحروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة
ليس منها اصطضظ خغق لاربعة الاولى وهى الصاد
والطاء والضاد والظاء مستعلية مطبقة واما
استعلاوها فلارتفاع اللسان بها الى الحنك واما اطباقها
فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر
مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازان لان المستطيه
والمطبقه فى الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعمل
عند اللسان ومثل هذا الافتقار كثير فى اللغة كما قيل
للمشترك فيه مشترك والثلثة الاخيرة اى الخاء
والغين والقاف مستعلية فقط اى بدون الاطباق
فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق
الاستعلاء

الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص
والتاء عطف على الصاد من المنخفضة وهى ما لا
يستعلى بها اللسان الى الحنك عند النطق بها وهذا
الاسم مجاز ايضا وحروفها ما عدا حروف المستعلية
قوله فجعل التاء طاء حاصل المعنيين احدهما لم يبق
التاء على حالها وثانيهما قلبت التاء طاء كما ان قوله
يجوز فيه اصطبر حامل لهما كما اشرنا اليه ثم فقوله
لمباعدة بينهما اى بين الصاد والتاء فى صفة الشدة
والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة
فيعم الجمع بينهما فى التلفظ علة للمعنى الاول وقرب التاء
من الطاء فى المخرج للمعنى الثانى وقد عرفت ان البعد
بين الحرفين فى صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا
التاء حرفا يوافق ما قبله فى الصفة وهو الطاء
قصدا لازالة تعسر النطق فصار اصطبر وانما
لم يعد اللام فى المعطوف هناك كما اعاده فى بحث ادان

لقرب المعطوف عليه هناك كما في ست اصله سدس
بدليل سديس واسداس فجعل السين والدال
لقرب السين من التاء في المهموسية ولقرب التاء من
الدال في المخرج والشدة هذا تشبيه في قلب حرف حرفا
لمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه ولمقاربة
بينه وبين المقلوب اليه من وجه اخر فان بين السين
والدال مباعدة في صفة الجهر وفي صفة الشدة فلا
زالة هذه المباعدة لم يترك السين على حالها وقلبت
تاء لمقاربة بينهما في الهمس ولم يترك الدال ايضا على حاله
لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر المباعدة
في المشبه به اي سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة
بين الدال والتاء قد ذكرت في بحث ادان وقلبت تاء لمقاربة
بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصار ست ثم يجوز
لك الادغام في اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما
في الاستعلائية اي في النسبة الى الاستعلاء نحو اصبر

ولا

ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم
الصاد من الطاء في امتداد الصوت اعني لا يقال
اطبر ويجوز البيان نحو اصطبر وهو الاكثر لعدم
الجنسية في الذات بين الطاء والصاد وان اتحد
في الاستعلاء والاطباق ونحو اضرب اصله اضترب
من ضرب الجرح ضربا وهو مثل اصبر في الاحكام
وعللها اعني يجوز اضرب بادغام الطاء المقلوبة من
التاء في الضاد واضطرب بعدم الادغام ولا يجوز
اطرب بادغام الضاد في الطاء ونحو اطلب اصله
اطتلب لانه من طلب من باب نصر لا يجوز فيه
غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد
قلب تاء الافتعال طاء لبعد التاء من الطاء في صفة
الهمس والانخفاض ولقرب التاء من الطاء في المخرج
ونحو اظلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب
يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء لمباعدة

بين الظاء والتاء في الصفة ومقاربة بين التاء والطاء
في المخرج بجعل الطاء ظاء والظاء طاء لمسا وا‌شتبيهما
في العظم الصوري ويجوز البيان بعد قلب التاء
طاء لعدم الجنسية بين الظاء والطاء في الذات
مثل اظلم بالمعجمة واطلم بالغير واظطلم بالبيان ونحو
اتعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب
فجعل الواو تاء لمناسبة الجواز ولكونه واقعا في كلامهم
كثير نحو ترات وادغم التاء في التاء وجوبا لانه اي شان
ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع تلك المناسبة يصير
ياء لكسرة ما قبلها فيلزم ح اي حين صارت ياء كون
الفعل مرة يائيا في الماضي نحو ايتعد ومرة اخرى
واويا في المضارع نحو يوتعد وهو غير جائز وانت
خبير بان الاختلاف الذي لا يجوز انما هو الاختلاف
الاصلي واما الاختلاف بسبب القلب اذ وجد
سببه فغير محصور كقيل ويقول وغزي ويغزوا

لانهم

لانهم لما امكن لهم قلب الواو بشيء لا يستلزم هذا
الاختلاف لم يرضوا باختلاف العارض ايضا قوله
او يلزم توالي الكسرات كسرة الهمزة والياء المركب من
الكسرتين عطف على قوله فيلزم ح والظاهر ان يقول
ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين الا انه اشار
الى استقلال كل منهما في التعليل ونحو اتسر اصله ايتسر
لانه من يسر من باب حسن ان كان من اليسر ومن
يسر من باب ضرب ان كان من اليسر فجعل الياء تاء
لمناسبة الجوار ووقوعه في كلامهم كما سيجيء ان شاء
الله تعالى فرارا عن توالي الكسرات خصوصا
في المصدر اي الايتسار ولم يدغم اي لم يقع الادغام
في مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما في اتسر لان الياء
في ايتكل ليست بلازمة يعني لعدم وجود شرط
الادغام وهو لزوم المدغم يعني يصير اي تلك
الياء همزة اذا جعلته اي ايتكل ثلاثيا الا ان اصله

اتكل لانه من اكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية
ياء لسكونها وانكسر ما قبلها ومن ثمه اى ومن
اجل ان لزوم الحرف المدغم شرط فى الادغام لايدغم
حيى فى بعض اللغة لان الياء الثانية ليست بلازمة
فيه حيث يسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو
حيوا وتقلب تارة نحو يحيى كما مر قول وادغام اتخذ
شاذ عطف على قوله لايدغم من حيث المعنى اى ومن
اجل ان للزوم شرط فى الادغام شذ ادغام اتخذ اذا
كان اصله اءتخذ وقلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء
تاء والقياس ان لاتقلب اذ الياء غير لازمة لانه
يصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ وهو جواب
عن سؤال مقدر وليست من تتمة ومن ثمه توجيهه
قلتم ان الياء التى ليست بلازمة لاتدغم والياء فى ... قيل
اتخذ غير لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب بانه
شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء

الافتعال

الافتعال ما يقاربها حرف من حروف تدذز
سصضطظ بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف
لمقاربتها لها فى المخارج وساعدتها معها فى الصفات
فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها فاورد
على تركيب ذكر الحروف امثلتها قائلا نحو يقتل
اصله يقتتل من القتل ادغمت الاولى المثلين بعد نقل
حركتها الى ما قبلها فى الاخرى وانما لم يجب الادغام
فيه مع اجتماع الحرفين المماثلين المتحركتين لان التاء
الاولى فى حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال
لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترز
فهو نظير انعمت تلك فى عدم لزوم التاء بعده واذا لم
يجب فى اقتتل ففى غيره اولى ويبدل اصله يبتدل
من البدل قلبت التاء دالا وادغم الدال فى الدال ويعذر
اصله يعتذر من العذر قلبت التاء ذالا ثم الدال
ذالا ثم ادغم الذال فى الذال وينزع اصله ينتزع من النزع

قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغمت الزاء في الزاء
ويسّم اصله يتسم من البسم قلبت التاء سينا ثم
ادغم السين في السين ويخصّم اصله يختصم من الخصو[مة]
قلبت التاء طاء ثم قلبت الطاء صادا ثم ادغم الصاد في
الصاد وينضّل اصله ينتضل من النضل وهو الرمى
قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغم الضاد في الضاد
ويلطّم اصله يلتطم من اللطم قلبت التاء طاء ثم ادغم
الطاء في الطاء وينظّر اصله ينتظر قلبت التاء طاء
ثم الطاء ظاء ثم ادغم الظاء في الظاء لانه لا يجوز
في ادغامهن اى الامثلة المذكورة الا الادغام بجعل
التاء مثل العين وقوله لضعف استدعاء المؤخر
مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل
اى لضعف استدعاء المقدم الزائد الذى هو تاء الافتعا[ل]
واستتباعه المؤخر الاصل الذى هو العين مع ان قيا[س]
الادغام ان تقلب الاول حرفا من جنس الثاني لان

لان الاول هو الذى يدغم في الثاني فينبغي ان تبق[ى]
الثاني على لفظه وان الاول ساكن والساكن او[لى]
بالتغيير الا اذا عرض عارض منع عن هذا القيا[س]
مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف
اتثذ زسشص ضطظ وى من كونها اصلية او
زائدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجئ
هذا الادغام في الماضى اى في مواضى هذه الامثلة
حتى لا يلتبس بماضى التفعيل لان الشان عندهم
اى عند هؤلاء البعض من الصرفيين لو قصد
هذا الادغام تنقل حركة التاء الى ما قبلها وتحذف
الهمزة المجتلبة فيصير في اختصم مثلا خصّم فلا يعرف
انه من الافتعال او من التفعيل وعند بعضهم
يجئ الادغام في الماضى ايضا فيقال قتّل بفتح القاف
اكتفاء في الفرق بالمضارع واشار الى هذا بقوله
فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر الفاء وفتحها كما

فى الماضى وعند بعضهم يجى بكسر الفاء نحو
خصم اصله اختصم لان الشان عندهم كسر الفاء
لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير
نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة ولا التباس
ح وعند بعضهم يجئ الماضى المدغم بالمجتلبة نحو
اخصم بكسر الخاء نظرا الى سكون اصله اى اصل
الخاء فى اختصم والى ان الحركة العارضية فى حكم المعدوم
فيحتاج الى المجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس
ايضا واما فى خصم بعد فتح الخاء فلم يجئ اخصم بالمجتلبة
لان حركة الخاء اعنى الفتحة وان كانت عارضة الا
انها حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة
فلا يحتاج الى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء فى خصم
فانها من خارج فهى عارضة قطعا وكذلك جاز
اخصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع
فهى عارضة ويجوز فى مستقبله اى مستقبل خصم

مدغما

مدغما كسر الفاء وفتحها كما جاز فى الماضى نحو يخصم
فان من قال فى الماضى خصم بفتح الخاء يقول فى مستقبله
يخصم بفتحها ايضا ومن قال خصم واخصم بكسر
الخاء بالمجتلبة او بغيرها يقول فى مستقبله يخصم
بكسر الخاء ايضا ويجوز فى اسم فاعله ضم الفاء للاتباع
اى لاتباع الميم فى الضم مع فتحها عند من فتحها فى الماضى
ومع كسرها عند من كسرها فيه نحو مخصمون بحركات
الخاء ويجئ مصدره اى اخصم مدغما خصاما
بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على
تقدير سلب حركة التاء او لنقل كسرة التاء الى الخاء
ويجئ مصدره خصاما بفتح الخاء اذا اعتبرت حركة
الصاد المدغم فيها او تبعت حركة الخاء حركتها وانما
قال ان اعتبرت اشارة الى ان الاتباع ههنا ضعيف
لوجود الفاصل بخلاف مخصمون ويجئ مصدره
اخصاما بالمجتلبة فكسر الخاء وفتحها اعتبار السكون

الاصلى كما ذكرنا فى اخصم هذا على تقدير فتحها للخفة
او للاتباع وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لان
الحركة ح عارضة فكانها فى حكم الساكن فيحتاج الى
المجتلبة واما على تقدير ان كسرها منقولة من التاء فلا
احتاج الى المجتلبة كما ذكرنا فى اخصم ويدغم تاء تفعل
وتفاعل فيما بعدها جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان
ما بعدها ما يقاربها من حروف تثدذزسصضطظ
وانما لم يذكر هذا القيد اعنى ما يقاربها لظهوره ان تعلم
وتقاتل لا يصح ادغامه كما مر فى باب الافتعال من ادغام
تائه فيما بعدها من حروف تدذزسصضطظ
لمقاربتها لها فى المخارج ومباعدتها عنها فى الصفات
نحو اطهر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهر قلبت
التاء طاء وادغم الطاء فى الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء
واثاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثم ادغم
الثاء فى الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادرء والظاهر واذال

وافتعل

وافتعل واصدق وازين واسمع واضرع وفى غير الصاد
تقلب التاء ابتداء الى ما يجاورها اما الاتحاد المخرج او لقربه
واما فى الضاد فلبعده قلبت التاء طاء اد لا اتحاد ولا قرب
كما سبق ولا تدغم تاء استفعل فيما بعدها فى نحو استطعم
لسكون الطاء تحقيقا ومن شرايط الادغام تحرك الثانى
ولا يدغم التاء ايضا فيما بعدها فى نحو استدان اصله
استدين لسكون الدال تقديرا ولكن يجوز حذفه
تائه اى تاء استفعل للتخفيف فى بعض المواضع نحو اسطاع
بكسر الهمزة اصله استطاع يستطيع كما مر فى ظلت
من ان احدى اللامين حذفت للتخفيف واذا قلت اسطاع
بفتح الهمزة يسطيع بضم الياء يكون السين زايدا على
غير القياس اذ زيادة السين انما اطردت فى استفعل
وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين فى اطاع يطيع ليكون
جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان اصلها اطوع يطوع
هذا على قول سيبويه واما على قول الفراء فالسين فتح

الهمزة وجعلها همزة قطع اذ اصله عنده على قول
سبويه لان اصله اطاع كالهاء اى كزيادة الهاء
فى اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على غير القياس

الباب الثالث فى المهموز لم يعرفه اما لانفهامه
من تعريف الصحيح او لان اسم اللغوى يغنى عنه
وانما قدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح
لانه لم يجر ما جرى فى حرف العلة فى اطراد اللازم
فى كثير من الابواب ولا يقال له صحيح مع
ان الهمزة لما مر لصيرورة همزة واى همزة المهموز حرف
علة فى التليين اى فى ازالة شدتها كامن وا ومن
وايمانا وهو يجئ على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو
اخذ ويسمى القطع ايضا لانقطاع الهمزة عما قبلها
بشدتها ومهموز العين نحو سأل ويسمى ايضا لان
النبر فى اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو
قرأ ويسمى الهمزة ايضا وذلك ظاهر وحكم المهمزة

حكم

كحكم الحرف الصحيح فى جميع الاحكام الا فى حكم انها قد
تخفف اذا لم يكن مبتدأ بها كما يجئ ان شاء الله تعالى
بالقلب وجعلها بين بين اى بين مخرجها وبين مخرج
مخرج الحرف التى منه حركتها كما تقول سئل بين الهمزة
والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة
بحركة الهمزة نفسها ولهذا يكتب اذا كانت متحركة
على وفق حركة نفسها كما يجئ ان شاء الله تعالى
وفسر حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو
جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول
سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين ساكنة
عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة
ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث
يجوز وقوع الساكن فيه فلا يقع فى اول الكلمة واما
وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل
يخرج من اقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الا
ستحسان

وهو لغة قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة
تميم وقيس قياسا لها على سائر الحروف والاكل
في التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه
ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف
لانه اذهابها بغير عوض الا ان المص قلب لكون
القلب بين بين والحذف وهو ثلثة اقسام الاول
من طرق التخفيف اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت
الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها وانما تعين القلب
في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها
بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز
المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى
ما يدل عليها وقوله تقلب بشئ يوافق حركة
ما قبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه
يعني ان كانت حركة ما قبلها فتحة تقلب الفا
لان الالف يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب
واوا

واوا ان كانت كسرة تقلب ياء لانهما يوافقانهما
للين عريكة الساكن اي طبيعة لضعفه واستدعاء
ما قبلها اي طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها
قلبها الى ما يجانسه ويوافقه اذ لا شك ان كل حركة
تستدعي ان يكون الحرف الذي بعدها الحرف الذي
لو اشبعت بتلك لتولد منها ذلك الحرف نحو راس
بالالف اصله رأس ولوم بالواو اصله لؤم وبير بالياء
اصله بئر والثاني من تلك الطرق اعني بين بين يكون
اذا كانت الهمزة متحركة باي حركة كانت ومتحركا
ما قبلها باي حركة كانت وانما تعين بين بين اذ لا
مجال للقلب لان الهمزة ليست بساكنة حتى تلين
طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف
اذ لا يبقى من اثارها وعوارضها ما يدل عليها لان
ما قبلها متحرك لا تقبل نقل حركتها اليه فتعين
بين بين ثم تثبت اي بعد تحركها وتحرك ما قبلها

تثبت الهمزة على تحقيقها بين بين فى كل الاحوال
لا تطاوع الحذف والقلب لقوة حركتها اى الهمزة
المتحركة بسبب حركتها مع حصول التخفيف فاحوال
الهمزة ح مع احوال ما قبلها تسعة حاصلة من الثلثة
فى الثلثة نحو سأل ولؤم وسئم ودؤس وجؤن و
سئل وسنهزئين ومئر ويستهزؤن ففى هذه الاحوال
كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين الا اذا كانت
مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما فانها
لا تثبت ح بل تجعل واوا ان كانت ما قبلها مضموما
او تجعل ياء ان كانت ما قبلها مكسورا نحو
مير فيما كان ما قبلها مكسورا اصله مئر وجون
فيما كان ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة
كالسكون فى اللين والضعف فتقلب الهمزة المفتوحة
كما تقلب فى حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة
فى سأل الفا وهمزته اى همزة سأل مفتوحة ضعيفة
لينة

لينة قلنا الفتحة اى فتحة همزة سأل بعد فالمضاف
صارت قوية بفتح ما قبلها لان الشئ يقوى بجنسه
ونحو لا هناك المرتع فى لا هنائك بقلب الهمزة الفا
مع كونها وكون ما قبلها مفتوحين شاذ وهو
بعض من بيت صدره راحت بمسلمة البغال عشية
فارعى فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق يهجو عمل
لفزارى حين ولى على العراق بدل عبد الملك راحت
ذهبت الباء بمسلمة للتعدية والبغال فاعل
راحت عشية بعد الظهر ظرف راحت فارعى امر
من الرعى لجماعة المخاطبين فزارة منادى حذف
حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو
دعاء عليهم بريدان ابن السلطان فرو ترك الملك لك
فيه ولا تمتنع به والثالث من تلك الطرق وهو
الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما
قبلها ولكن لا يقع الحذف ابتداء بل تلقى الهمزة

بسلب حركتها فيه اى فيما اذا كانت الهمزة متحركة و
ساكنا ما قبلها اولا اى قبل الحذف ليكون التخفيف
على التدريج للين حركتها بمجاورة الساكن فى الجملة
قبل ذلك التليين فان الصحيحة مؤثر فتقاد للتليين
والتصرف فيها ثم تحذف الهمزة لاجتماع الساكنين
احدهما الهمزة والاخر الساكن الذى قبلها وانما تعين
الحذف لانه لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها
حتى تقلب لما يوافقها ولا لبين بين لان الهمزة قريبة
من الساكن فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف
مع انه ابلغ فى التخفيف وقد بقى عن عوارضها
ما يدل عليها ثم اعطى حركتها لما قبلها ابقاء لاثرها
وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدى ذلك
الى الاخلال باسقاط حرف مع حركة مجانا من غير
حاجة تضطر الى ذلك ووجدت فى كلام بعض
الادباء بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعل

المص

المص وفى كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على
الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكر المص
انا كان ما قبلها حرفا صحيحا واوا وياء اصليين
فى كلمة الهمزة نحو شئ اصله شئ وسو اصله سوء
ولم يرد مثالهما اكتفاء بمسئلة لان الواو والياء
اذا سكنتا وانفتح ما قبلهما فهما فى حكم الحرف الصحيح
او اكتفاء بجيل وحوبة من حيث ان الواو والياء
لما زيدتا لمعنى فكانهما اصليتان او اكتفاء بابو ايوب
وابتغى امره فانه لما خففت فى كلمتين ففى كلمة
اولى واما الجمر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف
خصه بالذكر ولم يكتف بمسئلة او مزيدتين بمعنى
اى لالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى
المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر
عند الاطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ
كالياء فى خطيئة فانها للفاعلية والواو فى مقروة

فانها للتصغير فليس معتدا به عندهم ولا
بينا وله لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون
انها زايدة ولم يعتد وابكونها المعنى نحو مسئلة
اصله مسئلة لينت الهمزة بسلب حركتها اولا ثم
حذفت ثم اعطى حركتها للسين الذى هو حرف
صحيح فى كلمة الهمزة وملك اصله مالك مشتق
من الالوكة وهى الرسالة وانما قال من الالوكة
اشارة الى ان اصله ملاك مالك فقدمت اللام
فصار ملاك فحذفت الهمزة كما فى مسلة وقيل
ملك ويقال فى الجمع ملائك وملائكة والتاء
لتاكيد الجمع ولم يكتف فى التمثيل فى الحرف الصحيح
فيما اذا كان فى كلمة الهمزة بمسلة اعلاما بان
حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان
عارضين كما فى ملك والاحمر اذا خففت همزته
على طريق تخفيفها فحركت لام التعريف اتجه

لهم

لهم فى الف اللام طريقان احدهما انه يجوز فيه لحمر
بسلب حركة الهمزة وحذفها واعطاء حركتها
لما قبلها الذى هو حرف صحيح فى كلمة الهمزة وهذا
هو القياس لان الالف اى همزة الوصل كانت
لاجل سكون اللام وقد انعدم سكونه بنقل
حركة الهمزة اليه فانعدم الاحتياج اليها وثانيهما
انه يجوز الحمر بابقاء الهمزة لطرو حركة اللام
فكان اللام ساكن اذ لا اعتبار بالعارض كما
فى اخصم وجيل اصله جيأل فزيدت الياء للالحاق
بجعفر فصار جيال فخففت الهمزة على طريق
تخفيفها وجوبة اصله جأبة زيدت الواو للالحاق
بجعفر فصار جوابة ثم خففت الهمزة على طريق
تخفيفها وابو يوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو
الاصلى فى غير كلمة الهمزة وابتغى مر اصله
ابتغى امر فيما كان الاصلى فى غير كلمة الهمزة

فان ياء الضمير كاحد حروف الكلمة لما عرفت ولهذا
يقال ابتغى كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق
تخفيفها ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة
فى هذه الاشياء اى فى الامثلة الاربعة الاخيرة
وهذا هو الظاهر او فى الواو والياء اصليتين
او مزيدتين بمعنى وهذا هو الاولى لشمولها مثل
شئ وسوء لقوتها اى حروف العلة بان كانت
اصلية او فى حكمها ولطرو الحركة عليها لانها
نقلت اليها من الهمزة وهى كالمعدوم واذا كانت ما قبلها
اى الهمزة المتحركة حرف لين اى حرف لين ساكنا
حال كونه مزيدا لغير الالحاق نظرا الى ذلك الحرف
فان كان ياء او واوا مدتين او ما يشبه المدة
كياء التصغير فان ياء التصغير
تشابه المدة لانها فى مقابلة الف التكسير نحو
رجال جعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كان

ما قبلها

ما قبلها ياء قلبت ياء وان كان ما قبلها واوا ... ادغم
الاول الذى هو ما قبلها فى اخره اى ثانى ذلك الاول
والمتاخر عنه الذى هو مقلوب من حروف
اللين لاجتماع المتجانسين وانما تعين القلب
ولم ينقل حركتها الى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبلها
حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى
لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء التى هو
الواو والياء المزيدتان المدتان او ما يشبه المدة
يفضى الى تحميل الضعيف اى ايقاع الحمل الذى
هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف
الذى هو حرف اللين المزيد لغير الحاق فلم يمكن
التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا بجعلها بين
بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم
التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن لان
ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على القاعدة

جزئياتها فقال فتدغم نحو خطية اصله خطيئة
لان الياء فيه مدة زايدة وسقروة اصله مقروءة
لان الواو فيه مدة زايدة وافيس اصله اقيئس
تصغيرا فؤس جمع فاس لان الياء فيه بشبه لمدة
وكلما هذا شانه تقلب وتدغم بحكم القاعدة المذكورة
فهذه تقلب وتدغم فان قيل يلزم تحميل الضعف
ايضا اى كما فى النقل فى الادغام وهو اى ذلك
الضعف فى الادغام الياء الثانية والواو الثانية
ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذى هو فى
المثالين وفى النقل الياء الاولى والواو الاولى
قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصلية
اى مبدلة من حرف اصلى فلا يكون ضعيفة
كياء جيل اى كما لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب
زيادتهما المعنى وكذا واوجبة هذا اذا لم يكن قبل
الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء وان كان

ما قبلها

ما قبلها الفا جعل لا الالف الذى هو الهمزة بين بين
المشهور اذ لا مجال لغير المشهور بسبب سكون
ما قبل الهمزة وانما تعين بين بين فى هذه الصورة
لان الف لا تحمل الحركة حتى يحذف الهمزة بنقل حركتها
الى ما قبلها ولا تقبل الادغام ايضا حتى تقلب الفا
ويدغم الالف فى الالف فتعين بين بين نحو سائل
فى الهمزة الاصلية وقائل فى المبدل له هذا اذا
كانت الهمزة واحدة فى كلمة واذا اجتمع الهمزتان
فى كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة
تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب للمجانسة
نحو اخذ للتفضيل اصله ءاخذ كانصر وادم
للصفة المشبهة اصله ءادم كاسمر فالزائدة هى
الاولى بدليل النظير وعدم الانصراف ثم استثنى
من الحكم السابق الذى هو قلب الهمزة الثانية
الفا وجوبا وبقاء الالف لفظ ائمة بقوله الا فى ائمة

فان اصلها اأممة جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام
فقدم الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا
على مقتضى القياس فصار اامة كما جعلت
في أخذ وبعد ما تم امر الاعلال قصدنا الى الادغام
فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف
لا يقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان
الالف والميم المدغم ولم يحذف الالف للالتباس
بأمة بضم الميم والتشديد وأمة بفتحها والتخفيف
ثم جعلت الالف ياء متحركة بحركة من جنسها دفعا
لاجتماع الساكنين ولم يجعل واوا للثقل فصار ايمة
وبعضهم قدموا الادغام على الاعلال فنقلوا
حركة الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبوا الهمزة حرفا
موافقا لحركتها هي الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين اما
لعروض حركتها واما لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم
منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين

الآن

الآن ما ذكره المص اقرب الى القياس وعند الكوفيين
لا تقلب همزتها بالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين
بعد الادغام ولا يحتاج الى قلبها ياء دفعا له وقرئ
عندهم ائمة الكفر بالهمزتين المحققتين والادغام
فان قيل اجتماع الساكنين في حده جائز فلم لا يجوز
في اامة بعد القلب والادغام عند البصريين حتى
احتاجوا الى قلب الف ياء قلنا الالف في اامة
بعد القلب ليست بمدة لان المدة هي الف غير المقلوبة
من شيء والمقلوبة من واو او ياء والالف في اامة
ليست كذلك كيف يكون اجتماع الساكنين في حده
الاستفهام للانكار اي لا يوجد اجتماع الساكنين
واذا كانت اولى الهمزتين المحققتين في كلمة مكسورة
تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها
نحو ايسر اصله اءسر من الاسر واذا كانت اوليهما
مضمومة تقلب الثانية الساكنة واوا للمناسبة

نحو اوتر اصله اءثر من الاثر وهو الاخبار واما
كل وخذ ومر فشاذ لان اصلهما اءكل واءخذ واءمر
والقياس المذكور يقتضي ان تقلب الهمزة الثانية
واوا ويقال اوكل واوخذ وامر الا انهم حذفوا
الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا
على غير القياس فاستغنوا عن همزة الوصل لعدم
الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف
في الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه
مبلغ الاولين في كثرة الاستعمال قال الله تعالى
واءمر اهلك بالصلوة الا انه نظمها في سلك واحد
نظرا الى اتحادها في الحذف فالغير القياسي عند حذف
الهمزة من مر وهذا اي تخفيف الهمزة الثانية الساكنة
من الهمزتين المحققين بقلبها بجنس حركة الاولى
منهما اذا كانت اي الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكرنا
من الامثلة واذا كانتا في كلمتين والاقسام اثنى عشر

اذ لا

اذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة
والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة
من اثنى عشر يكون اذا كانت الثانية مفتوحة
وقبلها اربعة احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ الجد
بعد جاء ويدرء ومن تلقاء ولم يبدء والاربعة الاخرى
منها يكون اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة و
يتحقق ذلك بذكر لفظ بل بعد الالفاظ الاربعة
المذكورة والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت
مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر
اولئك بعد تلك الاربعة والتفصيل في التحقيق
انه تخفف الثانية عند الخليل لان الثقل انما
يحصل عند الثانية وعند ابي عمرو تخفف الاولى
لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى ايهما
وقع التخفيف جائز لكن قد ابتناهم ابدلوا من
اول المثلين حرف اللين في دينار وديوان اصلهما

دنانير وداون وان كان ذلك للتخفيف فكذا في الجمع بين
ويجوز تحقيقهما الا ان كون اجتماعهما عارضا هون
امر الثقل نحو فقد جاء اشراطها تخفف الثانية
بجعلها بين بين وعند اهل الحجاز تخفف كلاهما
ذكر كلاهما باعتبار الالف لان الثقل انما لزم من اجتماعهما
وتخصيص احدهما بالتخفيف تحكم او في تخفيفهما
جميعا وجهان احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه
قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما
يقتضيه قياس تخفيفها لاجتماعهما في كلمة ففي
نحو جاء احمد بجعل الاولى بين بين والثانية تقلب
واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة واحدة ولم يكسر
الثانية او ما قبلها قلبت واوا نحو اوادم اصله ءادم
في جمع ادم وأويدم تصغير ادم اصله ءيدم والثاني
ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحد
منهما لو انفردت ففي نحو جاء ادريس بجعلان بين بين

ومثل

١٠٢

ومثل يدراحد بجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية
واوا الجون وعلى هذا القياس وعند بعض العرب
تقحم بينهما الف للفصل حرصا منهم على اثبات
الهمزة وهربا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف
في الخط كراهة اجتماع الفات ثلث فلا يعرف اقحام
الالف بينهما اذا كانت الاولى اخر الكلمة نحو جاء احمد
بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو
قول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل
وبين النقا اانت ام ام سالم اصله ءانت الوعساء
الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقاء
ونحو قول الاخر خرق اذا ما القوم ابدوا فكاهة
تفكر اياه يعنون ام قردا خرق الغليظ القصير الذي
يقارب الخطو ابدوا اظهروا الفكاهة المزاحة
يعني هو قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو مازح
القوم بذكر القرد اظن ان القوم يعنون به نفسه

ثم منهم من يحقق بعد اقحام الالف ومنهم من يخفف
ولا تخفف الهمزة فى اول الكلمة اذا لم تتصل بها كلمة اخرى
وذلك لان المبتدأ بها لو خففت بجعل بين بين اذ هو
الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن
فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقى
عليه وايضا ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف
او القلب بشئ مع ان الهمزة المبتدأ بها لا يكون مستثقلة
لقوة المتكلم فى الابتداء وحذف همزة قل للاستغناء
لا للتخفيف وتخفيفها بالحذف فى ناس اسم جمع
للانسان اذ لم يثبت فعال فى ابنية الجموع اذ اصله اناس
بالهمزة فى الاول يشهد له انسان وانس واناسى شاذ
عن القياس المذكور وكذلك اى كناس فى تخفيف الهمزة
فى الاولى على غير القياس اله سنكرا كما اختار القاضى
البيضاوى فحذفت الهمزة منه حذفا على غير
قياس فصار لاه ثم ادخل الالف واللام عوضا عن

الهمزة

الهمزة المحذوفة ولذلك قيل فى ندائه يا الله
وانما اختص القطع بالنداء هناك تمحض الحرف
للتعويض ولا يلاحظ معها شايبة تعريف
اصلا حذرا من اجتماع اداتى للتعريف واما
فى غير النداء فيجرى الحرف على اصله ثم ادغم
فصار الله وقيل اصله الاله معرفا كما اختاره
صاحب الكشاف وابو البقا فحذفت الهمزة
الثانية وعوض عنها لزوم حرف التعريف
فنقل حركة الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام
الاولى فصار اللام ثم ادغم فصار الله وهذا
صريح فى ان الحذف على قياس التخفيف بنقل
حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف
الغير القياسى ان يحذف الهمزة مع حركتها ولم
ينقل الى شئ فيكون ذكر هذا القول هنا على
سبيل الاستطراد اذ الكلام هنا فى الهمزة المبتدأ

بهامن غير ان يتصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك
في الحذف على غير القياس وليس الامر كذلك على
هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف
التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين
في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا
نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك
يوجب اجتماع المثلين المتحركين وتسكين المنقول
اليه الموجب يكون النقل عملا كلا عمل وادغام
المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس
لان الهمزة في تقدير الثبوت كل ذلك من خواص
هذا الاسم يمتاز بها عن نظاهره امتياز مسماه
عن ساير الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم
من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف
يدل على ان الحذف ابتدائي من غير قياس حيث
اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة

وصرح

وصرح به ابو علي حيث قال همزة اله حذفت حذفا
من غير القاء النظر الى وجوب الادغام والتعويض
فان المحذوف قياسا في حكم الثابت وما كان في حكم
الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المثلين ح ويمنع
التعويض ايضا للزوم اجتماع المعوض والمعوض
عنه والحاصل انه اذا كان حذف الهمزة على القياس
يكون لزم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على
غير القياس وان كان الاول على غير القياس يكون
الثاني على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف
قياس ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث
كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وطرق
القياس كما حذف الهمزة في برى تشبيه الجلالة
ببرى انما هو في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها
الى ما قبلها الا في الادغام وقصد بهذا التشبيه
ربط بحيث برى مما تقدم اصله برى فقلبت الياء

الفا لتحركهما ولفتحة ما قبلها ثم لين الهمزة بسلب حركتها
فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف فحذف وقلب
الهمزة واعطى حركتها الى الراء فصار يرى وهذا التخفيف
اى تخفيف الهمزة بالحذف واجب فى يرى الا فى ضرورة
الشعر كقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن
يتمل العيش يرأى ويسمع ويقول اخبرنى ما رايت من
العجائب والغرائب فى الدهر الطويل فان من يتمتع
بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء
عجيبة وغريبة ولا يجوز هذا التخفيف فى راى لعدم
سكون ما قبل الهمزة الا فى ضرورة الشعر كقوله
صاح هل ريت او سمعت براع رد فى الضرع ما قرى
فى الحلاب قرى تمكن واستقر الحلاب المحلب بقول
الفايت لا يتدارك دون اخواتها من الفعل والاسم
مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال
مع اجتماع حرف العلة بالهمزة فى الفعل الثقيل فى يرى

دون

دون اخواتها ومن ثمة اى ومن اجل ان وجوب
حذف الهمزة فى يرى لاجتماع الشرايط الثلثة المذكورة
لا يجب ان يقال ينى بحذف الهمزة فى يناى لفقدان
الشرط الاول وان يقال يسل فى يسال لفقدان
الشرط الثالث وتقول فى الحاق الضماير بالماضى
راى رايا راوا الى اخره اى الى رايت راينا واعلال
الياء سيجئ فى باب الناقص ان شاء الله تعالى
واما ذكر قلب ياء يرى الفا هنا فلان ذكره فى التثنية
على صورة لفظ يرى المستقبل عند الحاق الضماير
به يرى يريان يرون ترى تريان يرين تريان ترون
ترين تريان ترين ارى نرى ولما كان فى صيغ المستقبل
بحث متعلق بالهمزة اوردها على التمام بخلاف
الماضى وحكم يرون فى تخفيف الهمزة وقلب
الياء كحكم يرى ولكن حذف الالف الذى فى يرون
لاجتماع الساكنين بواو الجمع لان اصله يرايون

قلبت الياء الفا كما فى يرى فالتقى ساكنان الالف
المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذفت الالف
المقلوبة فصار يرون ثم حذفت الهمزة كما
فى يرى وحركت الياء فى يريان بعد عود الف يرى
فى التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان حذف
احدهما للالتباس مع ان الحركة عليه ثقيلة
لطرو الحركة فهى كالمعدوم فلم يثقل عليه واختير
الفتح لان الالف لابد ان يكون ما قبلها مفتوحا ولا
تقلب الياء الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة وما
قبلها مفتوح لانه يلزم الوقوع على المحذور الذى
فروا منه اعنى التقاء الساكنين لانه اذا قلبت
الياء الفا يجتمع الساكنان الالف التثنية والالف
المقلوبة من الياء ثم يحذف الالف المقلوبة لدفع
اجتماع الساكنين فيلتبس ح يريان بالواحد فى
اللفظ بحذف النون فى مثل لن يراى عند دخول

الناصب

الناصب قوله بيرى بدل من الواحد اى فيلتبس
بيرى لان نون التثنية تسقط بالناصب فتقول
فى يريان عند دخول لن لن يريا فلو قلبت الياء
الفا وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرا
لم يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب او واحد
من سقوط حرف وانما قيدنا الالتباس بكونه
فى اللفظ اذ لا التباس فى الخط لان التثنية يكتب
بالالف بخلاف الف المفرد المقلوبة من الياء فانه
يكتب بالياء واصل ترين للواحدة المخاطبة ترايين
على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما حذفت
فى يرى فصار تريين ثم جعلت الياء الاولى الفا
لتحركها ولفتحة ما قبلها فصار ترايين ثم
حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين
ولك ان تقول حذفت كسرة الياء بعد حذف
الهمزة ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المص

اولى لانه تدريج فى التخفيف وسوى بينه اى بين ترين
للواحدة المخاطبة فى اللفظ وبين جمعه اكتفاء بالفرق
التقديرى فوزن الواحدة تفين بحذف العين واللام
ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط كما اكتفى فى ترصين
بالفرق التقديرى بين واحدة المخاطبة وبين جمعها
وسيجئ ان شاء الله تعالى فى باب الناقص ان ترمين
مشترك فى اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر
الفرق التقديرى بينهما ان شاء الله تعالى واذا ادخلت
النون الثقيلة على ترين فى الشرط حال دخول حرف
الشرط عليه كما فى قوله تعالى فاما ترين من البشر
احدا حذفت النون التى للاعراب علامة للجزم
وكسر ياء التانيث يعنى انه لما الحق النون الثقيلة
باخر ترين بعد دخول حرف الشرط عليه اعنى
اما وسقوط النون بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان
احدهما ياء الضمير والثانى اولى نون الثقيلة فحركت

ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف
احدهما اما الضمير فلعدم ما يدل عليه واما نون
المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض
وخص الكسر حتى يطرد لجميع النونات التاكيد
فان نونات التاكيد يكون ما قبلها مكسورا فى
الواحدة الحاضرة لاجل ياء الضمير فابقى على الكسر
بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن فيما
لم يحذف الياء كسر الياء ايضا طردا للباب لان اليا
يصير ما قبل نون التاكيد نحو اما ترين كما كسر
ياء التانيث فى اخشين اصله اخشيين فلما الحق
نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد ويجئ
تمامه فى باب اللفيف الامر الحاضر من ترأى
ريا روى ريارن ولا يجعل الياء الفا فى ريا
وان لم يلتبس اذ جعلت الفا وحذفت لاجتماع
الالفين تبعا ليريان ويجوز اى يجب فان الجواز

يستعمل فيما يعم الوجوب في ديهاء الوقف عند
الوقف نحو ده اصله اراى فحذفت همزته
اى العين كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء لاجل
السكون اى لعلامة الوقف ثم استغنى عن همزة
الوصل ثم الحق هاء السكت لئلا يلزم الابتداء
بالساكن ان اسكن الراء للوقف والوقف على المتحرك
ان لم يسكن فصار ره وتقول في رواخواته بالنون
الثقيلة رين ريان ترون رين ريان رينان فيجيء بالياء
في رين اى اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون
الوقفي بسبب اتصال نون التاكيد اذ السكون
الوقفي انما يكون حيث يكون السكون الجزمي
ولا جزم في وسط الكلمة اذ لا اعراب في الوسط
فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما اختص
بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخلي واستراجا
فصار كانهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل

السكون ونقول الياء في الناقص بمنزلة الحركة
في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد باخر الصحيح حرك
دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون
الاخر محلا للسكون فكذا اذا الحقت باخر الناقص
جيء بما هو بمنزلة الحركة اعنى اللام لانعدام السكون
وكون الاخر محلا له كما اعيدت الياء في ارمين لذلك
ولم يحذف واو الجمع في رون لعدم ضم ما قبلها
فلو حذفت لم يبق هو وليس له ما يدل عليه
ايضا وذلك لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لان حذفه
كان لالتقاء الساكنين اذ اصله ريوا فاسكنت
الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي روا فلما
الحق به النون التقى ساكنان ولا مجال بحذف شيء
منهما كما ذكرنا في اسا ترين فحرك الواو بحركة تناسبه
فحركته عارضة فلو اعيدت اللام وقيل ريون لاجتمع
ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا رين

بخلاف اغزن فان واو الجمع حذفت فيه لان
ضمة الزاء تدل على الواو المحذوفة ولم يعد
اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزون
نحو انصرن لزم اسكان الواو لثقل الضم عليه
فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حده الا ان
الكلمة تثقلت واستطالت بسبب نون التاكيد
فيلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا
اغزن وكذلك ارمن وارمن وتقول في دوا
واخواته بالنون الخفيفة دين رون رين واحكامها
كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى راء اه على وزن
فاع فاصله راءى على كاعلال رام ولا يحذف
همزته راء كما اى للوجه الذى يجئ فى اسم المفعول
منه وقيل لا يحذف همزته لان ما قبلها الف
والالف لا تقبل الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحرك
الساكن ما قبلها بالحذف بان ينقل حركتها الى ما قبلها

كما

كامر ولكن يجوز ذلك ان تجعل همزته بين بين
المشهور كما جعلتها بين بين فى سائل وقائل كامر
وقس على هذا اى على يرى فى تخفيف الهمزة
باب الافعال من الرؤية لكون ما استعمل من
الروية فى هذا الباب كثير الاستعمال ما ضيا كان
نحو ارى اصله ارءى او مضارعا نحو يرى اصله
يرءى او امرا نحو ار اصله ارءا او فاعلا ومفعولا
نحو مر ومرى او مصدرا نحو ارا ٧ على وزن افعال ٧ ارادة اصله
قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
فصار اراء لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا
بعد الف زائدة تقلبان الفا اما لعدم اعتدادهم
بالالف فصار حرف العلة كانه ولى الفتحة فقلبت
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف
منزلة الفتحة لزيادتها وانها جوهرها فقلبوا
حرف العلة الفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى

الفان فكرهو لحذف احديهما او تحريك الاولى لبلا
يعود المد ودمقصور افحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين
فصار همزة واما اذا لم يكونا بعد الف زايدة بان كانت
الالف منقلبة عن حرف اصلى فلا تقلبان الفا
لئلا يتوالى فى الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال
اللام وذلك نحو راى ونا يحد من روب ونوب
الا ان عينها اعلت لو سلمت لاماهما وكان الاصل
ان يعتل اللام ويصح العين لكنهما الحقا فى الشذوذ
بالروية والعاية ثم نقلت حركة الهمزة التى هى
العين الى الراء فى ارای وحذفت كما فى الفعل فصار ا
راءة ويجوز اراء بلا تعويض لا ما حذف منه
كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض
بخلاف الاقامة ويجوز اراية بالياء ايضا نظرا
الى انها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم
حذف العين والتعويض عنه على قلبها لبا او بسبب

ان التاء

ان التاء لازمة كسقاية فان تاء التانيث يعتد بها
ح بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها
نحو بناءة فانه يقال للمذكر بناء ومن قلب نظرا الى
ان التاء كلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول
من يرى مرئى اه مرئيان مرئيون اما اصله مروى
فاعل كما اى كالاعلال الذى وقع فى مهدى كما مر
فى المضمرات ولا يجب حذف همزته لان وجوب
حذف الهمزة فى فعله اعنى يرى غير قياس كما
مر حيث قال وهذا التخفيف واجب فى يرى لكثرة
الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف
بل انما يصار اليها اذا لم يوجد قياس موجب الحذف
واذا ثبت الحكم فى محل على خلاف القياس لا يتعداه
كما تقرر فى موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول
وغيره من الفاعل والامر وغيرهما وانما حذف
الهمزة وجوبا فى نحو مرى يعنى فى غير الفعل اصله

مرأى اى اسم مفعول من باب الافعال مع ان وجوب
الحذف فى فعله غير قياس لكثرة الاستعمال الكثرة
مستتبعه اى نحو مرى بخلاف مرءى فان مستتبعه
قليل وهو المضارع فقط وهو ذلك المستتبع الكثير
ارى يرى واخواتهما اى الامر والنهى والموضع من
الثلاثى مرءى والالة مرءى واذا حذفت الهمزة فى
هذه الاشياء اى المفعول والموضع والالة دون
الفاعل للوجه الثانى يجوز الحذف بالقياس
على نظائرها من المضارع والامر والنهى الا انه
اى حذف الهمزة فى هذه الاشياء المذكورة غير مستعمل
اى غير واقع فى كلامهم المجهول رءى على الاصل
يرى على الحذف فاصله يراى الى اخرهما المهموز الفاء
يجئ من خمسة ابواب من باب نصر نحو اخذ يأخذ
ومن باب ضرب نحو ادب يأدب من المادبة بمعنى
الضيافة لا من الادب فانه من باب حسن ومن
باب

باب فتح نحو اهب يأهب ومن باب علم نحو ارج يارج
ومن باب حسن نحو اسل يأسل ولا يجئ من باب
فعل يفعل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجئ
من ثلثة ابواب من باب فتح نحو دءى يرءى ومن
باب علم نحو يئس ييئس ومن باب حسن نحو
لؤم هنا يهنئ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن
باب علم نحو جزئ يجزء ولا يجئ من غيرها وتقديم
مثال باب فتح على مثال باب علم فى المواضع الثلث
انما هو لفتحة عين ماضيه واما تقديم مثال باب الى
الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص
المثال اعنى اخذ ولا يجئ من المضاعف الا مهموز
الفاء نحو ان يان اينا كل ذلك بالاستقراء والسماع
ولا يقع الهمزة موضع حرف العلة والغرض من هذا
الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسيم
من الاقسام السبعة فلا يجتمع مع قسيم اخر منها

لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما تفرع
عليه ضروري لا يحتاج الى تعليمه ومن ثمه اى
ومن اجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة
لا يجيء في المثال الا مهموز العين واللام واما من باب
ضرب وجاء من باب فتح ويسمى باسميها فيقال
المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجيء
في الاجوف الا مهموز الفاء واللام نحو أن من باب
نصر وجاء من باب ضرب ويقال الاجوف المهموز
الفاء والاجوف المهموز اللام ولا يجيء في الناقص الا
مهموز الفاء والعين نحو ابى ورأى ولا يجيء في اللفيف
المفروق الا مهموز العين نحو وأى من باب ضرب
ولا يجيء في المقرون الا مهموز الفاء نحو اوى من باب
ضرب ويكتب الهمزة في الاول اى حال كونها في اول
الكلمة على صورة الالف في كل الاحوال اى سواء
كانت مفتوحة نحو اخذ او مضمومة نحو ام او مكسورة

نحو ابل

نحو ابل وسواء كانت اصلية نحو ابل او منقلبة
نحو احد اصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو
اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانصر لخفة الالف
فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهو اخف
حروف اللين فابدلوا الهمزة الفا في الخط للتخفيف
كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا
فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لان الهمزة
لا يخفف في الاول لكن امكن تخفيفها خطا
فخففوها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله وقوة
الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات وان كانت
على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف
يكتب الهمزة على صورة الالف في الاول الذي هو
محل الحركات ويكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة
على وفق حركة ما قبلها نحو راس ولوم وذيب
للمشاكلة اى لتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها

ولتوافق طريق تخفيفها وانا كانت الهمزة المتوسطة
متحركة سواء كان ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب
على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو يسال
ويلؤم وييسم ونحو سأل ولوم وسئم وانما لم يورد
امثلة المتحركة الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف
فيها ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسئل ويلم وييسم
والادغام كشيئ ومنهم من يحذف المفتوحة بعد
النقل فقط نحو يسئل والاكثر على حذف المفتوحة
بعد الالف نحو يسال ومنهم من يحذفها في الجميع
واشار بالمثال الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها
فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤن ومئر على طريق
تخفيفها اذ الاصل ان يكون الكتابة على طريق
تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها
كما قاله غيره بشمل جؤن ومئر الا انه عدل عنه
الى ما في الكتابة بشمل الساكن ما قبلها وحكم نحو مئر

وجون

وجون قد علم بطريق اخر كما ذكرنا على انهما كانا
مستثنين في تخفيف الهمزة من اخواتهما واذا كانت
الهمزة متحركة حال كونها في اخر الكلمة يكتب على
وفق حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على
وفق حركة نفسها لان الحركة الطرفية عارضة
والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها نحو قرأ
وطرؤ وفتئ ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة اذا
كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم
يردؤ فالاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها
واذا كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا
لا تكتب تلك الهمزة على صورة شيء لا على حركة نفسها
لطرو حركتها ولا على حركة ما قبلها لعرض عدم
حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء بل تحذف
من الخط فان شكل الهمزة وصورتها الخطية
هو شكل احد حروف اللين واما المكتوبة في خبء

ودفؤ وبرؤ كانما هو علامة للهمزة واشارة لها
ليعلم ان هناك همزة فى الخط فتلفظ واما كتابة نحو
البطوئ والوطئ والجيئة بالواو والياء فليس على
قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط

الباب الرابع فى المعتل قدم ما يكون حرف العلة فيه
غير متعدد لكثرة المباحثه واستعماله ولان الواحد
قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين
لتقدم الفاء على العين ويقال للمعتل الفاء باضافة
المعتل الى الفاء اضافة لفظية مثل الحسن الوجه
اى الذى اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة الى
الفاء لان حرف العلة لما كانت فى اوله كان كانه
هو المعتل لظهور كونه معتلا من اول الامر
ولانه لا يجب الاطراد فى التسمية ويقال له مثال
ايضا لان ماضيه مثل الصحيح فى الصحة وعدم
الاعلال عطف تفسير للصحة دفعا لتوهم كون

المراد

المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة ليس فيها حرف علة
ويلزم كونه مثل فى تحمل الحركات كوعد ووعد وقيل
انما سمى مثالا لان امره للحاضر مثل امر الاجوف فى
الوزن نحو عد تعد من تعد وزن من تزين فزن
عد بزن نجد متوازنا له فى الوزن وهو اى المثال
يجئ من خمسة ابواب من باب ضرب وعلم وفتح و
حسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب
يهب ووجه يوجه وومق يمق ولا يجئ المثال من فعل
يفعل اى من باب نصر بالاستقراء الا وجد يجد
كائنا فى لغة بنى عامر وفى لغة غيرهم من باب ضرب فحذفت
الواو فى يجد اصله يوجد فى قياس لغتهم لثقل الواو
مع ضم ما بعدها وقيل هذه اى يجد بالضم لغة ضعيفة
لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع
ليعد فى الحذف يعنى ان الحذف فى يجد على طريق الاتباع
لا على طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا فى اول

الكلمة كحكم الصحيح في الصحة وعدم الاعلال سواء
كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد ووعد
ووقر ووقر من الوقر وهو ثقل الاذن وهو متعد
لا من الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار
وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله وقر يدل على
انه متعد ويَنَع ويونع ولم يورد من الياء الا مثال
واحد تنبيها على قلته ونظايرها نحو وسق ووسق
ويسر ويسر فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم
في الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل
التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على
التكلم اذلم يعرض له فتور وعى في التكلم بعد فلا
يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا يعلان
في الاول اذ الاعلال مصدر المجهول اي كون الحرف
معلا قد يكون بالسكون او بالقلب اي بانقلابه
الى حرف العلة او بالحذف اي بكونه محذوفا وثلاثتها

لا يمكن

لا يمكن اما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء
بالساكن وكذلك اي كالسكون القلب متعذر لان
المقلوب به غالبا احتراز عن بعض حروف الابدال
يكون بحرف العلة يعني الالف زايدة في المنصوب
للتاكيد والمقام يقتضيه وحروف العلة اي الالف
لا يكون الا ساكنا فيلزم الابتداء بالساكن واما انه
لا يمكن الحذف فلنقصانه اي فللزوم نقصانه
من القدر الصالح في الثلاثي ولاتباع الثلاثي في
الزوايد منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيها المصدر
مضاف الى المفعول ولا يعوض اي لا يقع التعويض
بالتاء في الاول ولا في الاخر مع انه لو عوض فيه
لا يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس الماضي بالمستقبل
بالتعويض في الاول نحو تعد والمصدر بالتعويض
في الاخر نحو عدة في نفس الحروف وان اندفع الالتباس
بالحركات ومن ثمه اي ومن اجل ان عدم التعويض بالتاء

فى الاول لئلا يلتبس بالمضارع لا يجوز ادخال التاء
فى الاول فى مثل عدة فى الاول عوضا عن الواو المحذوفة
وفى العدة بل دخلت فى الاخر لان اصل عدة وعد بكسر
الواو ونقلت الى العين لثقلها عليه مع اعلال فعلها و
حذف الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل اصلها
وعدة حذفت الواو ولمثل ماذكرنا ولزم تاء التانيث
كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين لا تحذف
ولذا لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من
الوصال لعدم اعتلال فعله نحو يواصل للالتباس
اى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل ونجوز ادخال التاء
فى الاول عطف على قوله ولا يجوز فى التكلان مصدر
من الوكل وهو تفويض الامر الى الغير اصله الوكلان
لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجئ على
صورة التكلان وعند سيبويه يجوز حذف التاء التى
هى عوض عن الواو فى العدة مطلقا كما فى قول الشاعر

واخلفوك

واخلفوك عد الامر الذى وعدوا بحذف التاء
من الامر اذا اصله عدة الامر يقول انتم الذى اخلفوك
ما وعدوا ولان التعويض من الامور الجائزة عنده
لا من الواجبة فلا يلزم من حذف العوض
محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اى حذف
التاء فى حال من الاحوال لانها عوض عن المحذوف
وهو الواو فى العدة فلو حذف العوض ايضا لم يبق
ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا فى حال
الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة تقوم
بسبب استلزامها المضاف اليه مقامها اى
مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذا الاستثناء
جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر
على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء
فى الشعر انما هو فى حال الاضافة ودعواك مطلق
فلم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اى مثل حكم

العدة حكم الاقامة اصلها اقواما نقلت حركة
الواو الى ماقبلها و قلبت الفا وحذفت احدى
الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين
وعوضت عنها تاء في الاخر كما في العدة وكذلك حكم
الاستقامة ونحوها كالاجابة والاستجابة ومن
ثمه اى ومن اجل ان حكمها حكم العدة حذفت التاء
في قوله تعالى واقام الصلوة اصله اقامة الصلوة
للاضافة كما حذفت في عد الامر وتقول في الحاق الضمائر
وعد وعدا وعدوا الى اخره ويجوز اى يجب في وعدت
ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانهما من
جنس واحد فيثقل فيجب الادغام المستقبل يعد
الى اخره اصله يوعد بدليل ان حروف ماضيه هي
حروف مضارعة والفاء في الماضي واو فوجب
ان تقدر الواو في المضارع بعد حرف المضارعة
فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو لانه

يلزم

١١٢

يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعني الياء
الى الضمة التقديرية اى الواو ومن الضمة التقديرية
الى الكسرة التحقيقية التي هي كسرة العين ومثل هذا
الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق
به لانضمام ماقبلها فلذلك ثبت في احدهما وسقطت
في الاخرى وهذا التعليل وان لزم من اجتماع هذه
الامور الثلث الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو تعين
الواو للحذف وان لزم منه ايضا توالي الكسرات
الا انه اهون من فساد حذف الاخرين ومن ثمه اى ومن
اجل ثقل هذا الخروج لا يجئ لغة على وزن فعل بكسر
الفاء وضم العين اذ فيه الخروج ولهذا جعلوا هذه
الصيغة في الفعل بمعنى غير معقول كما مر الاحبك
بكسر الفاء وضم العين ودل على العكس فلما
استثقل احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت
الواو في تعد واخواتها ايضا اى ليعد ولم يوجد العلة

المذكورة في يعد فيها للمشاكلة وطرد الباب وحذفت
الواو في مثل يضع ويقع ويدع ويطع لان اصله
يوضع بكسر العين وكذا اصل امثاله فحذفت
الواو للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يضع بفتح العين
نظرا الى حرف الحلق فان حروف الحلق ثقيل
فيكون فتحة العين مقاومة لثقلته الا انه يرد
عليه انه لم تعد الواو بعد زوال المانع اعني
كسرة ما بعدها ويشكل ايضا بمثل يسع فان ماضيه
وسع مكسور العين فلم حكم بانه في الاصل يفعل
بكسر العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه
الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا
ذلك التاويل لئلا يلزم منه هدم قاعدتهم والا
فمن لهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة في هذا الفن
فانها مناسبات يذكر بعد الوقوع والاصل هو
المسموع فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة

ولا

ولا يحذف الواو في يوعد لان اصله اوعد فلم
يوجد العلة الموجبة للحذف فلما كانت الهمزة المقدرة
مانعة عن سقوط الواو مع انها لم يكن مانعة عن
قلب الياء ولو في يوسر لانه على تقدير سقوط
الواو يبقى الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك
الاصل ولان الواو تفوت بضمة ما قبلها فتفويت
على الثبات الامر عد الى اخره وانما لم يذكر حذف الواو
في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه
اولانه مأخوذ من تعد بلا واو والفاعل واعد
بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها و
الموضع موعِد بسلامة الواو على وزن مفعل
بفتح العين وكسر العين والالة ميعد اصله موعد
على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو
ياء لسكونها والكسرة ما قبلها وهم اي الصرفيون
يقلبونها اي الواو ياء مع الحاجز اي المانع في مخوفية

اصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى حفظ وذلك
الحاجز فيها هو النون الساكنة وبغير الحاجز في موعد
يكونون اى الصرفيون اقلب منهم مع الحاجز اى بالقرينة
الاولى فاعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن
حاجزا حيث حكم بان قلب واو قنوة ياء شاذ لعدم
كسر ما قبلها ويعضده عدم حكاية همزة خبء بالالف
وبرء بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين
عن ابن القطاع ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت
لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين
القولين لا استشهاد في قنية الا ان الظاهر من كلام
الزمخشري لما كان كون ياء قنية مقلوبة من الواو
وان هذا القلب على القياس تبعه المص في ذلك
ولعل ما ذهب اليه الزمخشري والمص اظهر فيرد
على ابن الحاجب جواز الامالة في شملال وعدم
جوازها في عتاد ويرد على المنقول من ابن القطاع

انمحى

انمحى قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية
بالقلب ايضا الباب الخامس في الاجوف اى معتل
العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام
ولانه يصير في الاخبار على ثلثة احرف والناقص
يصير فيه على اربعة احرف والثلثة متقدمة
على الاربعة ولان بعض الاجوف لا يعتل بخلاف
الناقص ويقال له اى للمسمى بالاسم الاجوف
الاجوف لخلو جوفه اى ما هو كالجوف له عن الحرف
الصحيح او لوقوع حرف العلة في جوفه ويقال
له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة احرف في
المتكلم الثلاثي المجرد ويسمى غيره بذي الثلثة
تعاله ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما اعتبر
في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب
ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان جملة الا
ان الصرفيين يسمونه الفعل الماضي للمتكلم

لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتكلم
كانه حرف من حروفه وهو اى الاجوف يجئ من
ثلثة ابواب بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول
ومن باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف
يخاف واما باب حسن فلم يجئ منه الا طال يطول
ولذلك لم يعتبره قال بعض الصرفيين اصلا ضابطا
شاملا وقوله في باب الاعلال اما متعلق بقوله
شاملا فيكون في قوة لنا شاملا لانواع الاعلال
واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال
بعض الصرفيين في حق باب الاعلال اصلا متنا
ولا لجميع انواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة
صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لاصلا
يخرج اى يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة
بالاعلال منه اى من ذلك الاصل وهو اى ذلك
الاصل قولهم ان الاعلال في حرف العلة حال كونه

في غير

في غير الفاء الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله
شئ حتى يدخل في ستة عشر وجها واما الفاء الذي
لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو ميسر وميزان
يتصور على ستة عشر وجها لانه اى الشان يتصور
في حروف العلة التي هي غير الفاء الابتداء اى اربعة
اوجه الحركات الثلث والسكون ويتصور فيما قبلها
ايضا اى كما يتصور في حروف العلة كذلك اى مثل
ما يتصور في حروف العلة من الحركات والسكون
فاضرب الاربعة الاولى التي هي احوال حروف العلة
من الحركات الثلث والسكون في الاربعة الثانية
التي هي احوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث
والسكون حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم
اترك حرف العلة الساكنة التي فوقها اى ما قبلها
فكان ما قبل الحرف فوقها ساكن لتعذر اجتماع
الساكنين فبقي لك خمسة عشر وجها الاربعة منها

حاصل اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة
مفتوحا وحرف العلة مع احد احوال الاربعة نحو
قول مصدرا وبيع وخوف وطول ولا يعل الصورة
الاولى وهى ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما
قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف العلة اذا سكنت
اى وجدت على صفة السكون جعلت من جنس
حركة ما قبلها فى جميع الاوقات للين عريكة الساكن
واستدعاء ما قبلها اعني الحركة فان الحركة بعد
الحرف لما ذكر فى علم الكلام ولان الابتداء بالساكن
الصامتة اعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم
ولا شك ان الحركات ابعاض المصوتات لما ذكر
فى ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن
الابتداء بالصامتة الساكن فيجوز ان يقدم الصامت
الساكن على الحركة ولا يجوز ان يتقدم الحركة على
الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا .

نحو

نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء وموسر
اصله ميسر قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها
اى الا وقت انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس
حركة ما قبلها لخفة الفتحة والسكون يعني ان
القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة
وما قبلها مفتوحا فالخفة حاصلة فلا يحتاج
الى القلب وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال
نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة التخفيف
وقد جاء تبت اليك فتقبل يا بتى صمت اليك فتقبل
صامتى اى توبتى وصومتى ذكر الواحدى فى تفسير
قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن العباس
رضى الله تعالى عنه هى لغة الحارث وهى قبيلة
من اليمن ويعل نحو اغزيت اصله اى الياء واوا
ساكن اذ اصل اغزيت اغزوت قلبت الواو ياء
وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا تبعا للغزى

كما يجيء ان شاء الله تعالى وطرد اللباب لا يقتضى اصالة
المتبوع وفرعية التابع كما مر فى اول الكتاب ويعل نحو
كينونة اذ اصله كونونة بالواو لانه ماخذ من
الكون مصدرا كان يكون مع سكون الواو وانفتاح
ماقبلها وانتم قلتم اذا كان كذلك لا يعل لان اصله
اى اصل لفظ كينونة كيونونة عند الخليل بوزن
فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون وقلبت الواو ياء فادغمت الياء فى الياء
فصار كينونة كما ادغمت فى ميت اصله ميوت على وزن
فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغمت الياء فى الياء فصار
ميت ثم خففت الياء الثانية المتحركة التى هى عين الفعل
لانها تغير بالقلب من الواو ومثلهم هذا التغيير
الثانى بالحذف لان التغيير يونسهم بالتغيير فصار
كينونة كما خففت تلك الياء فى ميت الا انهم التزموا
هذا التخفيف فى كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التانيث

ولم

ولم يلتزموا فى ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل
ان كينونة متغير عن اصله بلا خلاف اذ ليس فى كلامهم
فعلولة الا نادرا كعصفوفة فقال البصريون منهم
الخليل انه متغير عن كينونة بحذف العين بدليل
عود ماليه فى قوله حتى يعود الاصل كينونة ووجود
فيعلولة كخيعور وهى كل شئ لا يدوم على حالة
واحدة ويضمحل كالسحاب قال الشاعر كل انثى وان
بدلك منها اية الحب حبها خيعور وقيل اى قال
الكوفيون اصلها اى اصل كينونة كونونة بضم
الكاف على وزن سرجوجة وهى الطبيعة ثم فتح
الكاف اى غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال
الواو ياء كما عند البصريين حتى لا يصير الياء واوا فى
نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة
مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدرا قال يقول
اذ لو بقى على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء

واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواو ثم
جعلته الواو فى الواويات على ان التخفيف اولى من الثقيل
وقوله تبعا لليائيات اشارة الى رد ما قيل من الامر
فى هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء
والضمة فتحة وجه قوله ومن ثمه اشارة الى تضمنه
قوله لكثرتها الا اليه ولاجل قلة الواويات لا يجئ
من الواويات فيل ويائيات غير الكينونة والديمومة
مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر ساد يسود
والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قاء قال الامام
ابن جنى فى الثلثة الاخيرة اى فيما كان ما قبل حرف
العلة مفتوحا مع الحركات الثلث فى حرف العلة نحو
بيع وخوف وطول تسكن حرف العلة فيها اولا
للخفة اى ليحصل الخفة ثم تقلب الفا قوله لاستدعاء
الفتحة الالف اشارة الى المقتضى وقوله ولين عريكة
الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذه الاسكان والقلب

انما

انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول بقوله اذا
كن اى حروف العلة فى فعل لثقله او فى اسم على وزن
فعل لشبهه بالثقل والى الثانى بقوله اذ كن وهو ظرف
لقوله اذا كان حركتهن غير عارضية اذ العارض كالمعدوم
فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث
بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها فى حكم السكون
اذ لا يبقى فى الفتحة ح قوة الاستدعاء الواو للعطف
والجملة الحالية عطف على اذا كان لان الحال فى معنى
الظرف فيجوز العطف عليه فيكون تقديره اذا كن
فى فعل وقت كون حركتهن غير عارضة وحال عدم
كون حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة قبلها
فى حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب فى
معنى الكلمة التى فيها حرف العلة وحال عدم لزوم
ضم حروف العلة فى مضارع فعل اى ماض فيه حرف
العلة وحال عدم ترك اعلال حروف العلة للدلالة

على الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اى لا يوجد
فى معنى الكلمة اضطراب لو تصله اذ لا يبقى فيها على تقدير
الاعلال ما يدل على اضطراب معناها والى الخامس
بقوله ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان
اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله ولا يلزم ضم
حروف العلة فى مضارعه اى مضارع الفعل الذى
هو الماضى اذ هو مرفوض والى السابع بقوله ولا
يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت الغرض
على تقدير الاعلال وانما كان الاصل فى هذه الشروط
هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها
وباقيها اما متعلق بحركة نفس حرف العلة او حركة
ما قبلها اى اعلالها من حيث ترتب مفسدة او فوت
مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل
بواقى الشروط قيود الظرف او حالا ثم قدم الشرط
الثانى على الثالث لان الثانى حال حركة نفس حرف العلة

التى

التى هى عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما
قبلها او حال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا
مفهوم الثانى وجودى لان قوله غير عارضة و
ان كان المعدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه
التحصيل على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم
الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى
نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك
ان الاول مقدم على الثانى وانما قدم الشروط الاربعة
الاولى على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاولى متعلقة
بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة
متعلقة بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة على
الاعلال بعد الامكان فى ذاته والاول مقدم على
الثانى وقدم الخامس على السادس لان الخامس فساد
فى نفس الكلمة والسادس فساد فى غيرها وقدم
السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على

جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي
حيث قال اذا كان لكونه مناسبات بكون الحركة
لازمة غير عارضة وتفنن بالعدول الى المضارع و
الحال في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال
بينهما وبين غيرها بالوجودية والعدمية وبالتعلق
بنفس الكلمة وبنفس الحروف التي فرض ورود
الاعلال عليها والتعليق بغيرها ومن ثمه اي ومن
اجل ان الثلثة الاخيرة تعل اذا تحقق جملة الشروط
السبعة المذكورة يعل نحو قال اصله قول ونحو دار
اصله دور اسكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا لوجود
الشرايط المذكورة فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم على
وزن فعل ووجود باقي الشرايط فيهما ظاهر والانسب
ان ياخر قوله ويعل مثل ديار مع ساقه الى قوله
للمتابعة عن جميع مايعل فيه حرف العلة لانتفاء
شرط لئلا يقع الفصل بين مايعل لاجتماع الشرايط

وبين



وبين ما لا يعل لانتفاء شرط الا انه قدمه
اهتماما لدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة لما
تقدم في تحقق الاعلال واصل ديار دوار واعل
تبعا للواحد يعني دارا وهو قد اعل كما مر ويعل نحو قياما
اصله قواما تبعا لفعله اعني قام وهو قد اعل كما مر
ويعل مثل سياط اصله سواط تبعا للواو واحده وهو
سوط وانما قال لواو واحده ولم يقل تبعا لواحده كما
قال في ديار لان واحده لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب
واوه وهي اي واو سوط وان لم يعل الا انها مشابهة
بالف دار في كونها ميتة اي ساكنة والدار قد اعل
فكان سوط قد اعل لمشابهته بما اعل اعني يعل هذه
الاشياء التي هي ديار وقيا وسياط وان لم يكن افعالا
ولا على وزن افعال واحد الوزن نظر الى المعنى اذ معنى
قوله ولا على وزن افعال ولا على وزن فعل للمتابعة
لتلك الاشياء التي هي دار وقام وسوط واعلم ان هذه

الاشياء اعلت بالتبعية وان لم تكن من الثلثة الاخيرة
التى اشترط ابن جنى فى اعلالها الشرايط المذكورة الا انها
لما ناسبتها فى كون حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها
قوله ولا يعل عطف على قوله يعل فى قوله ومن ثمه
يعل نحو قالا اى ومن اجل ان الثلثة الاخيرة انما يعل اذا
وجدت الشرايط المذكورة اجمع لا يعل نحو الحوكة جمع
الحائك والخونة جمع الخاين وحيدى وهو الحمار الذى
يميل عن ظله لنشاطه وصورى اسم ماء بقرب المدينة
لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين اما
انتفاء الاول اعنى كون حروف العلة فى افعال
فظاهر ولذلك لم يتعرض المص له واما انتفاء الامر
الثانى اعنى كونهن فى اسم على وزن فعل فتعرض له
بقوله لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التانيث
وهى التاء فى الاولين والالف فى الاخرين وقيل انما لم تعل
حروف العلة فى هذه الاشياء حتى يدل من هذه الاشياء

او حرو

اوحروف العلة فى هذه الاشياء على الاصل اى على ان
اصل حيدى ياء واصل غيره واو ولو اعللن لم يعلم انها
واوى وانها يائى ومن ثمه لا يعل نحو دعوا القوم لطرو
حركتها بسبب التقاء الساكنين ولم يوجد الشرط الثانى
اعنى عدم عروض حركة حرف العلة ومن ثمه لا يعل
نحو عور واجتور لان حركة العين فى عور وحركة التاء
فى اجتور فى حكم السكون لان العين والتاء فى حكم
الساكن اى العين فى عور فى حكم عين اعور لانه بمعناه
والتاء فى اجتور فى حكم الف تجاور لانه بمعناه فانتفى
الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها فى حكم
السكون وانما حمل الثلاثى هنا على المزيد لانهم يقولون
الاصل فى الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصها
بهما والبواقى محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الاصل
وهذا عكس ساير الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع
المجرد ومنهم من لم يلتفت الى عدم اعلال الاصل الذى هو

هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال عار يعار قال
قائلهم وسائله بظهر الغيب عني اعارت عينه ام لم
تعارا فالهمزة في اعارت للاستفهام والالف في تعارا
مبدلة من نون التاكيد الخفيفة اصله مقارن قال
في الاقليد لقوله اعارت وجيه عندي وهو انه
اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل في بعينه
مسند الى الرجل المجزء منه ولاجزء منه ولا شك
ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف
الى الجزء فلما انتقضت رتبة العيب في البيت ساغ
ان لا تلفت اليه في كونه عيبا حتى كان عار ليس
من افعال العيوب ولذلك اعل وانما لم تعل اعور لعدم
موجب الاعلال بسكون ما قبل الواو وشرط قبلها
الفا ان يكون متحركة وما قبلها مفتوحا او محمولا
على ما كان قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب
وهنا ليس كذلك اذ لا شئ يحمل هو عليه اذ هو

اصل

اصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل
عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم
يعل باب اعوار واسواد للبس فالواجب عليه ان
يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذي ذكرناه
يوافق ما في الصحاح حيث قال فيه انما صح اعور
لسكون ما قبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان
اعور ثلاثي واعوار سداسي فالثلاثي اصل للسداسي
ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه
نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى كما نظر من
اعله الى انه كلمة من باب خاف فوجب موجب الاعلال
فاعل فح يكون ما قبل الواو في عور في حكم المفتوح
فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء
الا انه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل
تجاوز لعدم موجب الاعلال بسكون ما قبل الواو
ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جار من الجوار

سعان الالف لاتقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر
فتحة الجيم في تجاور وبناء على ان السكون ليس بحاجز
وقلبت الواو الفا لزم احدى الالفين لتجاور
الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم في الوقف ومن
ثمه لايعل نحو الحيوان حتى يدل حركته على اضطراب
معناه لان في معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد
الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى
الكلمة ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون
فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره المص لان
مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد
من تلك الشرايط السبع والموتان محمول عليه اى على
الحيوان في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب
لانه نقيضه والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره
فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه الا
انه اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية

والحمل

والحمل على ما يناقضه وراعى صفة الطباق ومن
ثمه لايعل نحو طوى حتى لايجتمع فيه اعلالان
اذ قد اعل طوى مرة اذ اصله طوى قلبت الياء الفا
فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وهو
عدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس
لان الاعلال بالاخر اولى ولم يعل طويا لانه محمول
عليه اى على طوى في عدم اعلال الواو وان لم يجتمع
فيه اعلالان ولايعل نحو حيي بقلب الياء الاولى
الفا حتى لايلزم ضم الياء في المضارع اى في مضارعه
يعني لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم
حرف العلة في مضارعه يعني اذا قلبت العين من حيي
الفا وقلت حاى يجئ مستقبله يحياى يعني وجب
القلب في مضارعه ايضا تبعا للماضي كما في خاف
يخاف ومن ثمه لايعل نحو القود والصيد حتى يدل
على الاصل يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم

الترك للدلالة على الاصل يعنى لو قلبت واو
القود الفا وقيل الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوى
او يائى وكذا الصيد الاربعة الاخرى من تلك الخمسة
عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف
العلة مضموما مع الاحوال الاربعة بحرف العلة
نحو ميسر وبيع ويغزو ولن يدعو يجعل الياء حرف
العلة فى الصورة الاولى اعنى نحو ميسر واوا للضمة
ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر وحرف
العلة فى الصورة الثانية اعنى نحو بيع تسكن للخفة
لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضم ثم يجعل
واوا للضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار بوع
وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اى
الياء فى الصورة الثانية من جنسها وهو الكسر
بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل فى اعلال
الياء ولهذا كان بيع افصح فصار بيع وهذه افصح

وحرف

وحرف العلة تسكن فى الصورة الثالثة اعنى يغزو
للخفة لثقل الهمزة على الواو فصار يغزو بسكون
الواو ولا تعل حرف العلة فى الصورة الرابعة لخفة
الفتحة على الواو والمقصود من الاعلال بالتخفيف
وهو حاصل بدونه ومن ثمه اى ومن اجل ان
الفتحة خفيفة لا يعل غيبة بضم الغين المعجمة
وفتح الياء مبالغة غائب ولا نومة بضم النون
وفتح الواو مبالغة ضاحك كما مر الاربعة الاخرى
من تلك الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها اى ما قبل
حرف العلة مكسورا مع احوال الاربعة بحرف
العلة نحو موزان وداعوة ورضيوا وترمين و
فى الصورة الاولى اعنى نحو موزان تجعل حرف العلة
وهى الواو ياء كما مر من ان حرف العلة اذا سكنت
جعلت من جنس حركة ما قبلها وفى الصورة
الثانية وهى نحو داعوة تجعل حرف العلة وهى الواو

ياء لاستدعاء ما قبلها ولين حركة الفتحة لكونها
اخت السكون فصار داعية ولا يعل مثل دول
مع انه من الصورة الثانية لان الاسماء التي ليست
بمشتقة من الفعل لا يعل بحال لخفتها لبعدها من
الفعل الثقيل الا اذا كان اسم منها على وزن الفعل
يعل نحو دود وهو اى الدول ليس بمشتقة من الفعل
ولا على وزن الفعل وهو ظاهر وفي الصورة الثالثة
وهى رضيو تسكن حرف العلة للخفة لثقل الضمة
على الياء ثم تحذف حرف العلة للخفة لثقل الضمة
على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم ضم
ما قبل واو الجمع لصيانتها عن التغيير فصار
رضوا والصورة الرابعة وهى نحو ترميين مثلها
اى مثل الصورة الثالثة في الاعلال اى تسكن الياء
من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع
الساكنين الوجوه الثلثة من خمسة عشر وجها ثابتة

اذا كان

اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا
ساكنا او ما هو في حكمه مع حركات حرف العلة نحو
يخوف ويبيع ويقول يعطى حركاتهن اى حركات حرف
العلة في هذه الثلثة الى ما قبلها لضعف حروف
العلة لانها حروف تتولد من الحركات وقوة الحرف
الصحيح ولكن تجعل حرف العلة في يخوف الفا لفتحة
ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه ولين حركة
الساكن العارض بسكونه وانما قال العارض لان
الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه
عارضا لا يحصل الخفة لان الحركة ثابتة في التقدير
فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف
فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة
والسكون الاصلى فصرن يخاف ويبيع ويقول ولا
يعل نحو اعين جمع عين وادور جمع دور واقوس
واثوب وانيب مع انها من صور الوجوه الثلثة

حتى لايلتبس بالافعال فنحو اعين جمع اعتبار المعنى
فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا انقسم الاحاد
الى الاحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد
من الافعال مثلا اذا اعل اعين بنقل الحركة وكسر العين
صيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان
يعين بمعنى اصابة العين وكذا الواعل مع انه من تلك
الصور حتى لايبطل الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا
يعل نحو قووم مع انه من الوجوه الثلثة حتى لايلزم
الاعلال فى الاعلال اذ اصله قووم فلو نقلت
حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها فى حكم الحرف
الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوى وقلبت الفا
يلزم ان يقلب الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح ما
قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى
عروض الحركة ان لايكون ثابتة مقررة ويكون فى معرض
الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو فى دعو القوم

اذ لو قلت

اذ لو قلت دعوا زيدا او وقفت على دعوا وابتداءت القوم
لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك
بها ونقول انها وان كانت عارضة الا انها ليست من
خارج بل احدى حروف الكلمة فكانها اصلية غير
عارضة ولذلك جاز اخصم بالحتلية مع كسرة الخاء
ولم يجز اخصم بالمجتلبة مع فتح الخاء كما مر وانما لم يكتف
بان يقول حتى لايلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى
لايلزم الاعلال فى الاعلال لان الاعلال الثانى يلزم
من الاعلال الاول بخلاف نحو طوى ولا يعل نحو الرمى
مع انه من الوجوه الثلثة حتى لايلزم الحرف الساكن
فى اخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة
الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا فى النصب لفتحة ما قبلها
وتحركها فى الاصل وكسر الميم فى الجر لان المنقول هو
الكسر ولا موجب لتغيره وابقى الياء فى حال الموافقة
حركة ما قبلها اياه وضم الميم فى الرفع وقلب الياء واوا

وابدل ضمته كسرة لصيانة الياء يلزم فى اخره
حرف ساكن فى الاحوال كلها بلا ضرورة اذ اصل
الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا
احتمل الحركات الثلث وقوى عليه كما حصل اذا سكن
هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبله فيه متحرك
وبخلاف نحو يخوف انه لم يلزم من الاعلال المحظور
ولا يعل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط مع
انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان فيها
بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين
محظور فى نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا اخر وهو
الالتباس فى كل واحد منها اما فى تقويم فلانه لو عل
وحذف احد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع
يفعل بالكسر فى الوقف واما فى تبيان فلانه يلتبس
ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بان يبين فى الصورة
او ببناء ما يسمى فاعله من مضارع يفعل بالفتح فى الصورة

واما

واما مقوال ومخياط فلم يدرا مفعل هو ام مفعال
واما مقول ومخيط فلم يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة
اذ اصلهما مقوال ومخياط فقصرا فلا يعل مقول
تبعا للمقوال ولا مخيط تبعا له اى للمخياط فان قيل
لم تعل اقامة بالنقل والقلب واصلها اقوام مع
حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعلت كاعلال
اخواتها من التقويم وغيره قلنا اعلت تبعا لقام
فانه ثلاثى اصيل فى الاعلال اى اباح ضرورة التبعية
محظور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف
احد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها
فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثى اصيل
فى الاعلال قلنا لانه ابطل قوله اى القائل وقوله
قوم مقول القول استتباع قام للتقويم اى ابطل
قوم ان يطلب ويستدعى قام تبعية التقويم
فى الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا فى الاعلال

لقوة قوم في الاخوة مع التقويم لانه فعله وهو
مصدره وليس قام في الاخوة مع التقويم بتلك
المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا يصلح اقام ان يكون
مقويا لقام هذا جواب دخل مقدر وهو ان يقال
لم لا يجوز ان يتقوى قام في استتباع التقويم باقام
فانه قد اعل مثل قام والجواب ان اقام وان اعل
مثل قام الا انه اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة
والاستقلال فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله
هو اعلال قام فلم يكن شيئا اخر غير قام فلا يصلح
ان يكون مقويا لقام وهذا معنى قوله لانه اى اقام
ليس من ثلاثي اصيل ولا يعل مثل ما اقوله فعل
التعجب واغيلت المرأة اى سقت ولدها الغيل
وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل واستحوذ اى غلب
مع انها من الوجوه الثلثة حتى يدل على الاصل
انه واوى او يائى وتقول في الحاق الضماير قال قالا

قالو

قالوا الخ واصل قال قول لنصر فجعل الواو الفا كما
اى كالجعل الذى مر في الثلثة الاخيرة من الاربعة
الاولى من خمسة عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم
يقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن فقلبت الواو الفا
كما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار
قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة ولا
يضم الفاء وهو الخاء في خفن لتلك الدلالة لان الاصل
في النقل اى فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها اى
ان يفعل ذلك اى نقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة
عليها لا حذفها والاتيان بحركة اخرى من خارج
لتلك الدلالة لسهولتها اى سهولة الواو في النقل
اذ لا شك ان نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم
ولا يمكن هذا النقل اى نقل حركة الواو في قلن لانه
يلزم فتح المفتوحة لان حركة الواو فتحة وما قبلها
مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا

لم يكن الاصل فيه اتى بحركة من خارج لتلك الدلالة
ولا يفرق بينه اى بين قلن فى جمع المؤنث من الماضى
وبين جمع المؤنث فى الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون
الاشتراك الضمنى اى الاشتراك الغير القصدى فان
هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد له
الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديرى وههنا
الفرق التقديرى حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن
كامر واصله امرا اقولن كانهم لم يعتبرون الاشتراك
الضمنى فى بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول
ايضا اى كاشتراك قلن واكتفوا بالفرق التقديرى
بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما بيعن بفتح الياء
والياء ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء او وقع
الاشتراك بين الماضى والامر فى مثل قلن من غفلة
الواضع اى من غفلته عن الوضع الاول بان وضع
لهما ولا قصدا ولذلك ثانيا قصدا غافلا عن الوضع

الاول

الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدى من
غير قصد الاشتراك وهذا انما يكون على تقدير ان يكون
الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الاشعرى فلا
يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع الاشتراك الابتداء كما وقع
الاشتراك بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك
من تلك اللغة على ذلك المذهب فى فعل الاثنين والجماعة
من الامر والماضى فى تفعل تقول تكسر تكسرا تكسروا
فى الماضى والامر وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا امر
وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا
امرا وماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلن بضم
العين وفعلن بفتحها نحو طلن اصله طولن اصله
طولن وقلن اصله قولن لانه اى الشان يعلم من
الطويل ولم يعل لانه ليس على وزن فعل ان اصل
طلن طولن بضم العين لا طولن بفتحها لان الفعيل
من الصفة المشبهة يجئ من فعل بضم العين غالبا

ومن فعل بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما
جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس
من طول بالضم بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين يعني
وخفن من مستقبلهما اعني يعلم من يخاف اصل خفن
خوفن بالكسر لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما
لا يجئ الا من حروف الحلق عينا او لاما وليس في
خفن حرف منها عينا او لاما فلا يظن انه من فعل
بالفتح ولم يجئ فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم ان اصله
خوفن بالكسر واعني يعلم من يبيع ان اصل بعن بيعن
لان الاجوف اليائي لا يجئ من باب فعل يفعل بالكسر
فيهما ولم يجئ ايضا فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين
ان اصله بيعن بفتح الياء المستقبل من قال يقول الى
آخره اي يقولان يقولون تقول تقولان تقولون
تقولين تقولان تقلن اقول نقول اصله يقول كينصر
واعلاله مر وهو ان حركة حرف العلة اعطيت الى ما قبلها

فحذف

فحذف الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن
اصله يقولن لاجتماع الساكنين الامر قل الخ اي قولا
قولوا قولي قولا قلن اصلها اقول كانصر فنقلت
حركة الواو الى القاف كما مر في يقول ثم حذفت الواو
لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اي همزة الوصل
لانعدام الاحتياج اليها بحركة ما قبلها قدم حذف الواو
على حذف الالف لان سبب حذف الواو اعني اجتماع
الساكنين مقدم على سبب حذف الالف اعني عدم
الاحتياج لان سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ
حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج اليها
اعني اعطاء الحركة الى القاف ضرورة ولو سلم التقديم
الزماني فلا مجال بمنع التقديم الذاتي وايضا دفع
بقاء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة في حذف
الالف ويحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنين
بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان تقول قول

الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجى وهو لام
التعريف فى الحق فيكون حركة اللام فى قل الحق فى حكم
السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين
تقديرا فحذف الواو لدفعه بخلاف قولا وقولن
لان الحركة فيهما حصلت بالداخلتين فلم يتحقق اجتماع
الساكنين فلم يحذف الواو اى بمنزلة الداخلتين وانما
قال داخلتين للمبالغة فى كونهما بتلك المنزلة وهما الف
الفاعل ونون التاكيد اما كون الالف الفاعل بمنزلة
الداخلى فلما مر من ان الفاعل كجزء من الفعل فلذا
لم يذكره واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخلى فتعرض
له بقوله وهو اى نون التاكيد بمنزلة الداخلى لانه
يحقق معنى الفعلية لان التاكيد فى الحوادث يكون
ومن ثمه اى ومن اجل انه بمنزلة الداخلى جعلوا معه
اخر المضارع مبنيا نحو هل يفعلن مع وجود سبب
الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار اخره وسطا

ولا

ولا اعراب فى الوسط ولم يقع لاعراب على النون
لانه مشابه بالتنوين فى كونه فى اخر الكلمة والتنوين
لا يقع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء
منها وكذلك لا يقع ما يشابهه محل الاعراب ويحذف
الالف فى دعنا اصله دعوتا قلبت الواو الفا فحذف
الالف لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة فى تاء
دعتا بالالف الفاعل الذى هو بمنزلة الداخلى
لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت
بها لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع
ساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف
اللام فى قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها
فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعنى ان الحركة والمتحرك
كليهما عارضان فى دعتا فكانت الحركة فى حكم
السكون وتقول فى الامر بنون التاكيد المشددة
قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان

قلنا ان وتقول بالخفيفة قولن بالفتح قولن
بالضم قولن بالكسر على قياس الصحيح الفاعل فاكل
الخ قائلان قائلون قوال وقول وقولة قائلة قائلتان
قائلات قوائل اصله قاول كناصر فقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله
كساو من الكسوة وجعل واوه الفا لوقوعه في
الطرف وعدم اعتبادهم بالالف حاجزا فصار كان
الواو ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
او لتنزيلهم الالف بمنزلة الفتحة فالتقى الفان فكرهوا
حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا
والمقصور اسم معتل اللام يكون ما قبل اخره نظيره من
الصحيح فتحة كعصا ونظيره فرس والممدود اسم معتل
اللام يكون ما قبل اخره نظيره من الصحيح الفا ككساء
وهو نظير كتاب فاذا حذف احدى الالفين في كساء
لو حرك الاولى لم يعلم ان ما قبل اخره الف في الاصل اولا

وهذا

وهذا معنى عود الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف
احدى الالفين ولا تحريك الاولى جعل الالف المقلوبة
همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمزة لقربها
من الالف ولا اعتبار بالف اسم الفاعل في قائل
لانها ليست بحاجزة مانعة حصينة اى قوية فلا
يمنع من كون القاف ما قبل الواو والقاف مفتوحة
فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فاجتمع الفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن
اسقاط الالف الاولى لدفعه لانه اى اسم الفاعل
ح يلتبس بالماضي ولا يكفي الاعراب فارقا لانه
يزول بالوقف وكذلك اى كالف الاولى الالف
الثانية في عدم امكان سقوطها الالتباس بالماضي
فحركت الاخيرة فصارت همزة ولم يتحرك الاولى
لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هي علامة اسم الفاعل
او حملا على كساء ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري

فى الرسالة الرقطاء وهى التى احدى حروف كل كلمة
منها منقوطة والاخرى غير منقوطة فى نحو قائل
حيث قائل يديه شاع خطاء وحكى ان ابا على الفارسى
دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذن بين يديه
جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت
فقال له ابو على هذا خط من قال خطى فالتفت
الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطوتنا
فى زيادة مثله وخرج من ساعته ويجى اسم الفاعل
فى البعض من الاجوف بالحذف اى بحذف العين
نحو هاع من الهواع وهو القئ ولاع من اللوع وهو
الهم والمصيبة احراق العشق القلب والاصل هائع
ولائع حذفت الالف المقلوبة من العين على غير
القياس فصار هاع ولاء بوزن فال ومنه اى
مما يجئ بالحذف قوله تعالى وكنتم على شفا جرف
هار اى هاير منهدم فحذفت العين كما مر ويجئ

اسم الفاعل فى بعض الاجوف بالقلب المكانى وهو
نقل حرف عاريا عن عارضة من الحركة والسكون
مكان حرف اخر كل واحد منهما معروض لعارض
الاخر نحو شاك اصله شائك اى اذا لم تقلب بالمكان
كان حقه ان يقال شائك واصله شاوك من الشوك
وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع
اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه
فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جاءنى شاك
ومررت بشاك ورايت شاكيا واما من قال جاء
نى شاك بالرفع ورايت شاكا ومررت بشاك بالجر
فقد حذف حرف العلة التى هى العين طلبا للتخفيف
وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس
فيقال شائك وحاد اصله واحد فنقل الواو الى
موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء
عليه فصار حادو فاعل اعلال غاز فوزنه عالف

ولا يختلجن فى قلبك استبعاد القول المكانى اذ يجوز
هذا القلب فى كلامهم نحو قسى بكسر القاف
والسين اصله قووس بضمها جمع قوس فقدم
السين الى موضع الواو الاولى واخرت هى الى موضع
السين فبقى القاف والواو الثانية فى موضعهما فصار
قسوو بغير الادغام ثم الاعلال مقدم عليه فوزنه
فلوع مثل عصو وجمع عصا ثم جعل قسى بضم
القاف اى قلبت الواوان عنى واو فعول والواو
التى هى اللام يائين لوقوع الواوين المذكورين فى الطرف
فى جمع والاولى مدة زايدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت
الواو التى هى اللام ياء كانها وليت الضمة فكانه فى
التقدير قسو بواو واحد ونزلوا فصار الواو التى
هى مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التى هى لام
ياء على حد قلبها فى ادل فصار قسوى فاجتمع
الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو ياء

وادغمت

وادغمت الياء فى الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها
ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها فصار قسى كما فعلوا
هذا الصنيع فى عصو وحذى حذاء لتعل بالنعل فصار
عصى وزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه
اى من القلب المكانى اينق وزنه اعفل اصله انوق
جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن
وليحصل الخفة فصار اونق ثم جعل الواو ياء
على غير القياس للتخفيف فصار اينق المفعول
مقول الى اخره اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اى
فاعطى حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول
فاجتمع ساكنان فحذفت الواو الزايد للمفعول
عند سيبويه لان الحذف بالزايد اولى لا بغيره و
حذفت الواو الاصلى اى عين الفعل دون الواو المفعول
عند ابى الحسن الاخفش لان الواو الزايدة اى واو
المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف قال سيبويه

في جوابه اى في جواب الاخفش اى في جواب دليله
لانسلم ان الواو علامة للمفعول بل هي اشباع الضمة
لرفضهم مفعلا في كلامهم كما مر والعلامة انما هي
الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد
فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لانسلم
ان العلامة لاتحذف العلامة اذا لم يوجد فيه هناك
علامة اخرى غير المحذوف وفيه اى في مقول يوجد
علامة اخرى للمفعول وهي الميم فيكون وزنه اى وزن
مقول عنده اى عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم
الفاء وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه
مفول بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزايد مع
الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كاليه من غاز مع
التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف
الاول حرف مد يحذف الاول كما هو في قل وبع
وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين

حرفا

حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هما
حرفا علة وكذلك اى كمقول مبيع اصله مبيوع
يعني اعل كاعلال يبيع اى اعطى حركة الياء الى
ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء والواو
فاجتمع الساكنان الياء والواو فحذف الواو
لدفعه عند سيبويه على اصله فصار مبيع
لضم الباء وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة
بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة
بنقطتين من قبلها واو الضمة ما قبلها وتسلم
البناء من الالتباس بالواو وعند الاخفش
حذف الياء اعني العين على اصله لدفع التقاء
الساكنين ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى
القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار مبوع
فاعطى الكسر لما قبلها لتدل عليها ولئلا
يلتبس بالواو كما مر في يبعت هكذا وقع النسخ

التى رايناها والصواب ان لفظ من وقع سهوا
من الكاتب لان هذا حوالة توى اى كما اعطيت الكسرة
لما قبلها فى بعت اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا
فاجتمع ساكنان فحذف الالف ثم كسرة الياء لتدل
على الياء ولئلا يلتبس بالواوى فصار مبيوع ثم جعل
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل
ياء فى ميزان لذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل
عند سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه مفيل
الموضع مقال اصله مقول بفتح الميم والواو فاعل
كما اى كاعلال الذى فى يخاف اى ينقل حركة الواو
الى ما قبلها ثم قلبها الفا وكذلك اى كمقال مبيع اصله
مبيع بفتح الميم وسكون الياء وكسر الياء فاعل اى وقع
الاعلال فيه كما وقع فى يبيع واكتفى بالفرق التقديرى
فى مبيع بين الموضع اى اسم المكان وبين اسم المفعول
فان تقدير اسم المفعول مبيوع واسم المكان مبيع

كما

كما وكيف لا يكتفى به وهو اى الفرق التقديرى معتبر
عندهم وذلك كما اى كاعتبارهم اياه فى الفلك بضم
الفاء وسكون اللام فانك اذا قدرت سكونه اى
سكون عينه وهو اللام كسكون عين اسد بالضم
والسكون جمع اسد بفتحتين يكون الفلك جمعا نحو
قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان
جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا
لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما فى
الفلك المشحون وفى مثله ولذلك قال المص اذا
قدرت سكونه فى الموضعين بتذكر الضمير الراجع
الى الفلك او جرت لكونه بمعنى السفينة كما فى قوله
تعالى فى الفلك التى تجرى فى البحر بامره ولا بد لجرين
على جرت لثبوت الايام فعلن وانما وجب ان يقال جرى
ح لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت
سكونه كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء

مصدر وهو سفر ويكون الفلك واحدا نحو قوله

تعالى في الفلك المشحون فان الفلك هنا مفردا

اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة والمشحونات

لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير

والتانيث والالة مقوال ومقول وقد تقدم انهما لا

يعلان ولذلك لم يذكرهما المص المجهول من قال قيل

قيل الخ. اصله قول كنصر فاسكنت الواو للخفة لان

الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها

فصار قول الى قلنا بالضم في الكل وهو لغة ضعيفة

لثقل اجتماع الضمة مع الواو وفي لغة اخرى اعطى

كسرة الواو في قول الى ما قبلها بعد حذف حركته

وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام

ولم يعكس لعدم الاستلزام في العكس فصار قول

بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسرة

ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما

حما

مما سبق اذ اعطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم

سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق

قصدا الى موافقة ما ذكره صريحا فصار قيل وهذه

افصح اللغات اذ لا ثقلة فيها وفي لغة اخرى تشم

كسرة ما قبل الياء ضمة او يوقع الاشمام بتذكير

يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا غير افصح

لوجوبا الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم

اي ضمة مثل المفتون بمعنى الفتنة او يريد ان ما قبلها

مضموم في الاصل وحقيقة هذه الاشمام ان تنحو

بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة

بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة بحركة ما قبلها

وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام في غير

اخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما

في الوقف فان الاشمام في الوقف على اخر الكلمة بعد

اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين

فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف نستعين
تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير
حركة وكذلك بيع مجهول باع واختير وانقيد له
وكذلك قلن وبعن اي فيما اتصل به ما يسكن لا
وحذف العين للساكنين من نحو اخترن وانقدن
له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه فرع
على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على
لغة قول وبوع بالضم الخالص يعني يجوز فيهن
اي بيع واختير وانقيد وقلن وبعن ثلث لغات
كسر ما قبلها في كل المطردة وضمه في كلها والاشمام
في كلها ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لانعدام ضمة
ما قبل الياء اذ اصلها اقوم واذ لا ضمة فلا اشمام
ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة ايضا اي
كما لا يجوز الاشمام لان جواز الواو كان لانضمام ما
ما قبل حرف العلة في الاصل وهو ليس بموجود

في اقيم

في اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف
وسوى في اشل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول
اما في قلن فعلى لغة قول في المجهول اذ تقول في
المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم
القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة قول
قولا قولوا قولت قولتا قولن بضم القاف وسكون
اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول
واما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما
اذ في المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول تستعمل
بكسرها واما في بعن فعلى لغة بيع في المجهول اذ تقول
في المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر
الباء وفي المجهول على تلك اللغات بيع بيعا بيعوا
بيعت بيعتا بعن فوقع التسوية بينهما واما على
لغة بوع في المجهول فلا تسوية اذ تقول على
هذه اللغة في المعلوم بعن بكسر الباء وفي المجهول بعن

بالضم اكتفاء بالفرق التقديري فان اصل قلن
في المعلوم قولن بفتح القاف وفي المجهول قولن بضمها
وكذلك اصل بعن معلوما بيعن بفتح الياء ومجهولا
بيعن بضم الياء فالضم والكسر في المعلومين عارضان
وفي المجهولين اصليان واصل يقال في مجهول يقول
يقول كينصر فاعل كالاعلال يخاف اي بنقل حركة الواو
الى ما قبلها وقلبها الفا الباب السادس في الناقص
اي المعتل اللام ويقال له اي للمعتل اللام ناقص لنقصانه
في الاخر اما من بعض الحركات كما في حالة الرفع نحو يرمي
او من الحروف كما في حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له
ايضا ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار
عن نفسك نحو رميت ولا يلزم تسمية الصحيح بذي الاربعة
لانه لا يجب الاطراد في التسمية ووجه اعتبار الاخبار
قد مضى في الاجوف وهو اي الناقص لا يجيء بالاستقرار
من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وقد علم من

تخصيصه

تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب الباقية نحو
رمى يرمي وغزى يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى ذكر
ويذكر وتقول في الحاق الضمائر رمى الخ رميا رموا
رمت رمتا رمين الى اخره اصله رمي فقلبت الياء
الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كما قلبت الواو الفا
في قال لذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء
الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وانما قلبت الفا
ح لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة
الثقل اثنتان تحقيقيتان تحركها وحركة ما قبلها
واثنتان تقديريتان هما الياء لانها مركبة من
كسرتين ولم يعتبروا حركة ما بعدها اذ لا اعتبار
بالحركة الطرفية لكونها في محل التغيير وتلك حركات
متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقلة ولهذا
جوزوا ضرب ولم يجوزوا ضربت وكذلك الواو
ما قبلها فصار رموا فاجتمع ساكنان فحذف الالف

دفعا لاجتماع الساكنين دون الواو ولانه ضمير وهو
لا يحذف فصار رموا بفتح الميم وكذلك اي مثل رموا
في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انهم
ضموا الضاد فيه اي في رضوا بعدما تحذف اي حذف
لام الفعل حتى يصح واو الجمع او لا يلزم الخروج من
الكسرة الى الواو وهو مستثقل فان اصله رضيوا
بدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار
ما قبلها فصار رضيو فاستثقل الضمة على الياء
فحذفت فاجتمع ساكنان فحذف الياء لدفعه دون
الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون
الواو فضم الضاد ليصح واو الجمع اذ لو لم يضم لتقلب
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او لئلا يلزم الخروج
من الكسرة الى الواو فصار رضوا واصل رمت رميت
فحذف الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحذفت لاجتماع الساكنين كما قلبت

وحذف

وحذف في رموا ٧

٧ ويحذف التاء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا فحذف
الالف وان لم يجتمع فيه الساكنان صورة لانه الثاني
يجتمع فيه الساكنان تقديرا وتمامه قد مر في
قولها حيث قال هناك ويحذف الالف في دعتا وان
حصلت الحركة بالالف الفاعل لان التاء ليست من نفس
الكلمة بخلاف اللام في قولا ولا يعل حرف العلة في رميا
كما مر في القول من ان حرف العلة الساكنة انما تعل
اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا واما اذا كان ما قبلها
فلا تعل لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمي الخ
اصله يرمي كيضرب فاسكنت الياء لثقل الضمة عليها
فصار يرمي ولا تعل الياء باسكانها في مثل يرميان
لان حركته خفيفة وهي الفتحة واصل يرمون يرميون
فاسكنت الياء بنقل ضمها الى الميم بعد سلب حركته
ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرمون او تقول

لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت فصار
يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم
الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المص هنا ظاهر
فى اعلاله الاول اذلم يتعرض لابدال كسرة الميم الى
الضمة الا انه يحتمل الثانى ايضا بقرينة قوله فى
اعلال يدعون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى
لفظا بين جمع الرجال وبين جمع النساء فى مثل يعفون
اى فى الغيبة من الناقص الواوى تقول الرجال يعفون
والنساء يعفون اكتفاء بالفرق التقديرى وذلك
الواو فى جمع النساء اصلية اذا صله يعفون بضم
الفاء وسكون الواو على وزن ينصرن والنون فيه
علامة التأنيث اى علامة جمع المؤنث فوزنه
يفعلن وعلم من ذلك ان الواو فى يغعون اذا كان
جمع الرجال زائدة وعلامة جمع المذكر وان النون
للاعراب ولذا سقط فى الجزم والنصب نحو لم يغزوا
ولن يغزوا اصله

اصله يغزوون مثل ينصرون استثقلت الضمة
على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام
الفعل فصار يعفون فوزنه يفعون ومن ثمه
اى ومن اجل ان النون فى جمع النساء علامة لا يسقط
فى قوله تعالى الا ان يعفون اى المطلقات ولم يكن
علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون
الاعراب واصل ترمين للواحدة المخاطبة ترميين
مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها
ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاخرى
لكونها علامة فصار ترمين مشترك فى اللفظ مع
جماعة النساء اكتفاء بالفرق التقديرى فان اصله
اذا كان لجمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء
مثل تضربن فوزنه تفعلن فاذا دخلت ان الجازم
على ترمين تسقط النون منه علامة الجزم
فقول لم يرمى لان حرف العلة فى الناقص بمنزلة

الحركة في الصحيح ومن ثمة اى ومن اجل ان الياء تسقط
علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء للوقف
في الناقص حالة الرفع علامة للوقف في قوله
تعالى والليل اذا يسر اصله يسرى سقط الياء للوقف في الناقص
سقوط الحركة في الصحيح نحو لم يضرب وتنصب الياء
اذا دخلت على يرمى الناصب تقول لن يرمى لخفة النصب
استعمل الثلاث الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان
المضارع معرب كما مر ولم تنصب الف الياء بعد قلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها في مثل لن يخشى لان الالف لا
يحتمل الحركة اى لا يتحمل الحركة كقوله ولولا يحسبون الحلم
الحلم عجز لما عدم المسيئون احتمالا اى تحملا اذ لو حركت
لخرجت عن اصل وضعها وهو السكون الامر منه
ارم الى اخره اصله ارمى بسكون الياء ثم حذفت الياء
علامة للجزم فبقى ارم هذه المشاكلة قوله فاذا دخل
الجازم تسقط الياء علامة للجزم والا فالوجه ان يقول

للوقف

للوقف او للسكون كما في بعض النسخ واصل ارموا ارميوا كما
ضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما في
يرمون بلا فرق واصل ارمى بالياء للواحدة المخاطبة ارميى
كاضربى فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة عليها
لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت ان المراد
بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره في اعلال ترمين الا انه
ذكره هنا لئلا يتردد السامع في الامر من ان اطلاق لفظ اليا
اى اليائين هو المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك اليا
لاجتماع الساكنين دون الزائدة لانها ضمير وتقول بنون
التأكيد المشددة ارمين بفتح ارميان ارمن بضم الميم ارمن
بكسر الميم ارميان ارمينان وتقول بالخفيفة ارمين بفتح
الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم الفاعل رام الخ اصله
رامى على وزن ضارب فاسكنت الياء في حالتى الرفع والجر
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع
الساكنين الياء والتنوين لانها نون ساكنة تتبع حركة الاخر

اى تاتى بعد الحركة لا كتنون حسن فانه قبل الحركة فاذا
صار الميم اخرا تتبع حركته وتاتى بعدها وليست بعارضة
لحرف كالحركة بل هى حرف مستقل زيدت علامة للتمكن
والعلامة لا تحذف ولا تسكن الياء فى حالة النصب
بل هى تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب
لخفة النصب اى الفتحة على الياء وانما قال النصب
للمشاكلة وهذا كثير فى كلامه واصل راموى راميون
على وزن ضاربون فاسكنت الياء بان حذف حركتها
لما مر ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانه
علامة الرفع ثم ضم الميم لاستدعاء صيانة الواو الضمة
واذا اضفت انت التثنية اى تثنية رام الى نفسك اى ياء
المتكلم فقلت جواب الشرط اى فقد قلت راميای
فى حالة الرفع اصله راميان فلما اضفته الى ياء المتكلم
اسقطت نون التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة
تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط

النون

النون حالة الاضافة لاجتمع النقيضان فصار راميای
وقلت راميى فى حالتى النصب والجر بثلث ياءات اصله
راميين فلما اضيفا الى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميي
ثم قلت راميى بادغام علامة النصب والجر اعنى الياء
الثانية فى ياء الاضافة وهى الياء الثالثة واذا اضفت
الجمع اى جمع رام الى نفسك فقلت راميى رعاية فى جميع
الاحوال اى حال الرفع والنصب والجر واصله فى حالة
الرفع راموى اصله رامون سقطت النون بالاضافة
فصار راموى فادغم اى وقع الادغام فى راموى لانه
اى الشان ان اجتمع الحرفان هما الواو والياء من جنس
واحد فى العلية اى فى كونهما حرفا علة وسبقت احديهما
الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة راميى
فادغم الياء الاولى فى الثانية فصار رامى ثم كسرت الميم لتصحيح
الياء فصار رامى واما فى حالة النصب والجر فاصله
راميين فلما اضيفا الى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميى

ثم ادغم الياء الاولى في الثانية فصار رمي المفعول مرمي
الخ اصله مرموي فادغم كما في رمي حالة الرفع بلا فرق
واذا اضيفت التثنية اي تثنية مرمي الى ياء الاضافة فقلت
مرمياي في حالة الرفع اصله مرمياي سقطت النون بالا
ضافة وقلت في حالتي النصب والجر مرميي باربع ياءات
اولها منقلبة عن واو المفعول وثانيها لام الفعل وثالثها
علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة واذا اضيف
الجمع اي جمع مرمي للمذكر السالم الى ياء الاضافة فقلت
مرميي ايضا اي كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة
هنا ومفتوحة في التثنية باربع ياءات في كل الاحوال
اي في حالة الرفع والنصب والجر اما في حالة الرفع
فاصله مرميون فلما اضيف الى ياء المتكلم وسقطت
النون صار مرميوي فاعل كما في رامي فكسرت الياء
الاصلية لصيانة الياء المقلوبة واما في حالة النصب
والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم

مرميي

مرمييي فادغمت الثالثة في الرابعة فصار مرميي بكسر
الياء الثانية المدغم فيها الموضع مرمى بفتح الميمين اصله
مرمي قلبت الياء الفا وحذفت لالتقاء الساكنين الياء
والتنوين الاصل فيه اي في مرمى ان ياتي على وزن مفعل
بكسر العين لانه من يفعل بالكسر الا انهم فروا عن توالي
الكسرات ففتحوا العين كما مر في فصل اسم المكان الالة
مرمى بكسر الميم الاولى وفتح الثانية اصل مرمى فاعل مثل
مرمي المجهول رمي يرمي كيضرب قلبت الياء الفا كما
قلبت في رمى معلوما وحكم الناقص الواوي مثل غزا
يغزو وحكم الناقص اليائي مثل رمى يرمي في كل الاحكام
التي ذكرت في الياء الا في هذا الحكم وهو انهم يبدلون
الواو ياء في نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا ليغزي
اصله يغزو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها
كما مر في اوائل باب الاجوف وانما اخر الواو عن الياء
مع ان الاصل تقديم الواو لقوة الواو لان الواو

لا يجيء من اول الدايم والياء يجيء منه وليفرع عليه
بحث لا ابدال لمناسبة ابدال الواو ياء ولذلك قال
مع ان الياء من حروف الابدال الابدال جعل حرف
مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف
تعويض همزة ابن واسم وبقوله غيره رد واو اب
واخ في النسبة وبقوله لا لادغام جعل الطاء مكان
تاء الافتعال لارادة الادغام وحروفها اي حروف
الابدال وتانيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة
الحروف اليه اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقرا
الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف اليه
بيانية اي الحروف التي هي المبدلات كما في قوله وحروفها
صطضنط خفق عند الزمخشري وعند المص خمسة
عشر وهي ما جمعه استنجده يوم صال زط ومعنى
استنجده استعان به وزط اسم قبيلة صال اي حمل
من الحملة وما قيل ان حروفها عند الزمخشري ثلثة

عشر

عشر وهي ما جمعه استنجده يوم صال خلاف ما صرح
به في المفصل حيث قال فيه حروفه حروف الزيادة و
الطاء والدال والجيم والصاد والزاء ويجمعها قولك
استنجده يوم صال زط الى هذا عبارته بعينها في الكتب
المصححة الحاضرة مع انه ذكر الصاد والزاء في المفصل
ايضا نعم من الناس من يقول انها ثلثة عشر يجمعها
قولك استنجده يوم طال بل منهم من يقول انها احد
عشر ثمانية من حروف الزوايد وهي غير السين
واللام وثلثة من غيرها وهي الجيم والطاء والدال
وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت
يوم جد طاه ذل انصت يوم جد طاء ذلا انصت
اي سكت ويوم ظرف وجد مبنيا مضافا الى طاه
وهو اسم رجل وزل من الزلل خبر المبتداء والمفرد
مضاف الى الجملة اي سكت في هذا اليوم واعترض
على من عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشري

والمص ثم قال ولو اورد واسمع وردّ اذكر واظلم يعني
ان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم
اصلها اذتكر واظتلم فان الذال والظاء ليستا من
حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشري والمص
نظر الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض
العرب انه يقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ
فيبدل من احدى التائين سينا ولا شك ان هذا
الابدال ليس للادغام مع ان المص قد ظفر
بنص من سيبويه في استخذ كما يجي ان شاء تعالى
ثم شرع في بيان اي حرف من الحروف المذكورة
فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا
لا يجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع او ايجابا
اي قياسا من الالف في نحو صحراء اي فيما فيه الف
الممدودة لان همزتها الف في الاصل كالف سكرى لان
الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة

زيدت

زيدت قبلها الف لزيادة المد فلذلك لانها للزومها
صارت ككلام الفعل فجاز زيادة الالف قبلها كما
في كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار
الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل ثم جعلت الف
التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة دفعا
للالتقاء الساكنين دون الزائد لزيادة المد لتبقى على
مدها ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة
ولم تقلب واوا او ياء مع ان مناسبة حروف العلة
بعضها لبعض اكثر لانه لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى
قلبها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيهما
فيضيع العمل فقطع المسافة ومن ثمة اي ومن اجل ان
همزة صحراء الفا في الاصل وليست باصلية لا يجوز
جعلها اي همزة صحراء همزة اي ابقاءها في نحو
صحاري بفتح الراء جمع صحراء فلذا اردت ان تجمعها
ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما تكسر

ما بعد الف الجمع في مثل مصابيح ومساجد وجعافر
فقلب الالف التي بعد الراء للكسرة التي قبلها واو ينقلب
الف الثانية ايضا ياء لاستدعاء الياء ويدغم احد
اليائين في الاخرى فصار صحاري بياء مشددة ثم
حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما في سيد وابدلوا من
الياء الباقية الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح
الراء فصار صحارى يعني لو كانت همزة صحراء في الاصل
همزة لجاز صحارئ بالهمزة بعد الياء في صورة ما اي
في صورة من الصور من هذا النحو على مثال هجائع
مع انه لم يجز كما يجوز جعل الهمزة في خطيئة اذ يجوز
خطيئة بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست
باصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي الفا
وجوبا مطردا في نحو اواصل اي فيما اجتمع فيه واوان
متحركان اول الكلمة واواصل جمع واصلة اصله وواصل
الواو الاولى هي الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل

لاجتماع

لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في ضوارب ولم يحذف
احديهما للالتباس ولم تقلب ياء لئلا يقع علوي كالالف
بين السفليين اي الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو
فرارا عن اجتماع الواوات عند العطف مع ان الواوين اذا
تحركتا احسن فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته
ومن الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفا في قائل اي في اسم
الفاعل من الاجوف الواوي اصله قاول كما مر في باب
الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا
من الالف المبدلة من الواو والعين لعلة مرت هناك
ومن الواو التي هي عين مضمومة في ادؤر اي في جمع القلة
من اسم الثلاثي الاجوف الواوي الذي واحده على وزن
الفعل والادور جمع قلة الدار اصله ادور قلبت الواو
همزة لتنقل الضمة على الواو في الجمع الثقيل مع كون واحده
على وزن الفعل الثقيل وانما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل
حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع

كما فى ادور جع دوركامر وانما قلبت مع كون واحده
على وزن الفعل احترازا عن نحو ادور جع دور فانه لم يجز
قلبها همزة لانه خفة الاسم قاومت ثقل الحركة واما
الذى واحده على وزن الفعل فهو ثقيل بسبب كون
واحده على وزن الثقيل الذى هو الفعل فوجب ازالة
ثقل الحركة عن الواو والزمخشرى عد ادور من الجائز
ولعله نظر الى الخفة التى حصلت بسبب ما قبله
وبسبب سكون وسط واحده وان كان بعد الاعلال
ومن الواو التى هى لام نحو كساء اى فى اسم معرب لامه
واو وقبله الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة فى هذا
النوع لوقوع الحركات المختلفة على الواو على تقدير عدم
القلب ثم ان المصنف راعى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم
اوا اصل على قائل وقدم قائل على كساء وعكس الزمخشرى
وابن الحاجب نظرا الى ان التغيير بالاخر اولى وابدلت
الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا نحو بائع اى فى اسم

الفاعل

الفاعل من الاجوف اليائى كما اى كابدال الذى مر
فى قائل واعلم ان الهمزة فى قائل وبائع وكساء وان كانت
مقلوبة من الالف كما ذكره فى الاجوف الا ان تلك الالف
لما كانت مقلوبة منهما هنا قصر المسافة كما صرح
صاحب المغرب بهذا التعليل حيث قال لان الهمزة انما
ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء واشار الى المذهبين
فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلب عن الالف
التى هى بدل عن الواو والياء فى قائل وبائع وكساء و
بعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء
اولا من غير واسطة فاشار هنا الى المذهب الاخير
اذ المتبادر من عبارته هنا ابدالها من نفس الواو والياء
واشار فى الاجوف الى المذهب الاولى حيث قال فقلبت
الواو الفا ثم جعلت همزة وابدلت الهمزة جوازا اى
ابدالا يصح ان يقع ويصح ان لا يقع ويترك بان يبقى
الهمزة على اصلها مطردا عن الواو المضمومة نحو اجوه

اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة على الواو ولم
يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل وابدلت
جوازا غير مطرد من الواو غير المضمومة مكسورة
نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو اصله وشاح و
مفتوحة نحو احد احد في الحديث لثقل الحركة على
الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في الياء اصله وَحِدْ وَحَدْ
روى ان سعد بن ابى وقاص كان يشير باصبعه
فقال النبى ع م احد احد اى اشر باصبع واحد وابدلت
من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه
اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء
جوازا غير مطرد نحو ال فعلت والا فعلت اصلهما
هل فعلت وهلا فعلت وان كان فى بعض الصور
لازما نحو ماء اصله ماه لانه غلب صور الجواز
عليه فعده من الجوائز حيث سكت عن التقييد
ولم يفصله الى جائز ولازم ونقول المراد من الواجب

ساله سبب موجب وبالجائز ما ليس له سبب
موجب فليس بقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو
على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزوم
لا ينافى الجواز وهذا اشار لقلته ومن ثمه اى ومن
اجل ان اصله ماه يجئ جمعه مياه وتصغيره مويه
فانما ترد ان الشئ الى اصله وانما تعرض لبيان اصله
واثباته تنبيها على ان الابدال هنا لازم واخراجه
عن حكم سوابقه لما دخل فى حكم الجواز وذلك
لا يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف جوازا
غير مطرد فى نحو هيجت شوق المشتأق بكسر الهمزة
اصله مشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد
الى اصله وهى الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يريد
نقلا اصدره بادرمى به كاديك البرق صبرا فقد هيجت
شوق المشتاق الدكاديك جمع دكداك وهى الوصل المتركم
والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهى ارض غليظة

فيها حجارة ورمل صبرا اى اعطيني صبرا هيجت وحركة
وزدت يريد بالمشتاق نفسه ونحو قراءت من قراء
وهو ايوب السختياني ولا الضاءلين وقراءة عمرو بن
عبيد ولا جاءن بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول
عن الفتح الخفيف اصله الضالين بالف لانه اسم فاعل
وانما اخر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع
ان المناسب ان تقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع
الفصل بينهما وبين اختيها نظرا الى ان الابدال من الهاء
في ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف في المشتاق
غير لازم واللازم الابدال في بابه مقدم على غيره فان
قيل فعلى هذا يلزم تقدم الابدال من الهاء على الابدال
من الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال
فيهما وان كان غير لازم الا انه ليس بشاذ اذ الحركة مطلقا
عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ
كالابدال من الالف في نحو المشتاء فاذ لا تخفيف فيهما

نقل

نقل وانما جعل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد
وان كان اصحاب هذه اللغة طردوه كما طردوه
في الهرب عن التقاء الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة
لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده في جميع اللغات
وابدلت من العين جوازا غير مطرد نحو اباب بحر
ضاحك زهوق اصله عباب وهذا الابدال اشد
لكونه في غاية القلة ولذا اخره والعباب ارتفاع الماء
ضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوق اى عميق
قوله لاتحاد مخرجيهما اى الهمزة والهاء والالف والعين
وهو اخلق تعليل ابدال الهمزة من الهاء والالف والعين
والسين منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو
استخذ اصله اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد
عن بعض العرب كما ابدلت الاولى سينا ومن انكر كون
السين من حروف الابدال انكر كونه اصل اتخذ بل يقول
انه استفعل من تخذ يتخذ كما لقربهما في المهموسية

التاء منها ابدلت من الواو التي هي فاء جواز غير
سطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة
تقول تخمة بتسكين الخاء اصله وخمة لانه من الو
خامة بمعنى الثقيلة ابدلت من الواو فصار تخمة
ومن الواو التي هي لام نحو اخت اصله اخو بالتحريك
كاخ فان اصله ايضا اخو بالتحريك حذفت اللام منهما
على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو ولانك تقول
في التثنية اخوان ولم يعوض عنه للمذكر وعوض للمؤنث
فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض
فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض لجيئته للتانيث
وضم الهمزة في اخت دون اخ لاجل التاء التي تثبت في
الوصل والوقف كاسم الثلاثي فكان الضم جعل دليلا
على ان التاء يعوض عن الواو ولان التاء ثابتة في
الاصل والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان
الاسم بها كالثلاثي قيل في تثنية اختان بالتاء دون

اخوان بالواو وان كانت التثنية ترد على الاصل واما
الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكانه لم يكن
فيه واو من الاصل وانه ثنائي فلم يحتج فيه الى الدليل
لقرب مخرجيهما وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد
نحو ثنتان اصله ثنيان في عدد المؤنثين لانه
من ثنيت واستتوى بفتح الهمزة من باب الافتعال
اي اجدبوا اصله اسيواء بالياء واصله اسنووا
بالواو بدليل سنوات ابدلت الياء من الواو فصار
اسنيوا ثم ابدلت التاء فصار استتوا وانما قلنا
التاء من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة
قلبها ياء حتى لا يقع الحركة مطلقا على الياء الضعيف
وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد نحو ست
اصله سدس كما مر في المضاعف ونحو يا قاتل الله
بني السعلات عمرو ابن يربوع شرار النات غير
اعفاء ولا اكيات اصلهما الناس والاكياس الاكياس جمع

كيس والمنادى محذوف اى يا قوم لسعلات النساء القحبات
الخبيثات وعمرو بدل من بنى وشرار الناس صفة عمرو
عمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعضاء جمع عفيف يريد
يا قوم قاتل الله هولاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير
اعفاء وغير اكياس وذكر فى الضرام من حكايات العرب
ان عمرو بن يربوع تزوج سعلات وهى انثى اجنة الجن
وولدت له اولادا ثم ابعيت ثم تناسل الاولاد فصاد عمرو بن
يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعلات جمع سعلات بمعنى
الغول وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد نحو
لصت اصله لص بالتشديد لقربهما اى التاء والسين
والصاد فى المهموسية وابدلت التاء من الياء جوازا
غير مطرد نحو الزعالت اصله لثعالب لكثرة استعماله
جمع ذعلبة بكسر الذال وهى الناقة السريعة ولما
الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهى قطعة الخرقة
النون منها ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو

صنعانی

صنعانى فكانهم قالوا صنعاوى كصحراوى ثم ابدلوا
من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة فى صنعاء
والاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون
بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن
لقرب النون من حروف العلة وابدلت النون من اللام
على الضعف لمخالفة استعمال الفصحاء نحو لعن
اصله لعل لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لقلة
التصرف فى الحروف ولقربهما فى المجهورية وفى المخرج
ايضا ولذلك يدغم فيه الجيم منها ابدلت جوازا غير
مطرد من الياء المشددة فى الوقف لاشتراك الجيم
والياء فى المخرج لكونهما فى وسط اللسان واشتراكهما
فى صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بنى حنظلة
ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمى وفقيم اسم قبيلة
فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الراء اصله مرى وقد
يجرى الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج اصله ابو على فى قوله

خال عويف وابو علج المطعمان الشحم بالعشج وبالغداة

كتلى البرنج بلقع بالود وبالصيصج الاصلج بالعشى

والبرنى والصيصى البرنى اجود التمر والصيصى القرن والكتل

بضم الكاف وفتح التاء المجتمع الود الوتد ادغم التاء فى

الدال حتى لا يقع الحركات على الياء الضعيف وابدلت

الجيم جوازا غير مطرد من الياء الغير المشددة حملا

على المشددة وانما قال حملا على المشددة لان ابدال

الجيم من الياء المشددة كثير شايع فى استعمال الع

الفصحاء سواء كان متطرفة فى الوقف كفقيج او فى

الاصل كابى علج او غير متطرفة كاجل بمعنى ايل

وسواء كان فى النثر كامثال الاولى او فى الشعر كالمثال

والثالث فى قوله كان فى اذنابهن الشول من عبس

الصيف قرون الاجل الشول من عبس الصيف قرون

الاجل الشول جمع شائل وهو المرتفع والعبس ما يتعلق

باذناب الابل من ابوالها وابعارها فجف عليها فى الصيف

والاجل اصله ايل وهو الوعل شبه البعرات المتعلقة

باذناب الابل فى الصيف بقرون الايل واما ابدال الجيم

من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك الا فى الشعر ولذلك

قيل ان هذا الابدال حسن بشروط ثلثة تشديد الياء

والوقف والشعر فاذا اختل احدها فهو قليل نحو

لاهم ان كنت قبلت حجتج اى حجتى فلا يزال شاحج

ياتيك بج اى بى اقمر نهات ينزى اى فرج اى وفرتى لاهم

بمعنى اللهم الشاحج الحمار الاقمر الابيض نهات صوات ينزى

يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء يقول

ان قبلت حجتى ووفقنى لان اتى بيتك للحج مرارا كثيرة

راكبا على حمار ذى قوة يحركنى حتى يتحرك شعر رأسى

الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا نحو فزد اصله

فزت اى ظفرت واجدمعوا اصله اجتمعوا القرب

مخرجهما الهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد

نحو هرقت لاتحادهما فى المخرج اصله ارقت وابدلت

١٦١

من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهلا اصله حيهلا
بالالف دون الهاء وانه انا بالالف دون الهاء لانها انما
زيدت للوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا
وانا بالالف دون الهاء فظران الاصل فيهما الالف و
ابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد في هذه اصله
اصله هذى لانه ثبت ان الياء للتانيث في باب تضربين
واضربي ولهذا اعد كثيرا من النحاة الياء من علامة
التانيث وابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتها
اى الهاء بحروف العلة في الخفاء ومن ثمه اى ومن
اجل خفاء الهاء لا يمتنع الامالة وهو ان تنحو بفتحة
ما قبل الالف نحو الكسرة في مثل يضربها ويمتنع في كلت
عنبا فاعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة
لكسرة ما قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر
في الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد او بحرفين
اولهما ساكن كشملال واما اذا تقدمت عليها بحرفين

متحركتين

متحركتين واكثر مثل كلت عنبا او فتلت فينا ولا تؤثر
واما قولهم يريد ان ينزعها ويقربها وهو عندهما وله
درهما فسوغه وان كان شاذا الا ان الهاء خفيفة فلا
يعتد بها فكانه لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر
من حرف بخلاف كلت عنبا فان الباء ليست بخفيفة
وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل
طلحة اى في الاسم المفرد الذى في اخره تاء التانيث
لا في الوصل للفرق بينها وبين التاء التى في الفعل نحو
ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس
بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو
مفيتيح تصغير مفتاح وسفاتيج جمعها اى فيما وقع الالف
بعد كسرة وابدلت الياء من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات
اى فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها مكسورا بقوله
لكسرة ما قبلهما اى الواو والالف وسكونهما والشدة
الكسرة الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا

وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا نحو ذيب اي فيما
يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا للين عريكة
الساكن واستدعاء ما قبلها وقد مر في المهموز ولذا لم يذكره
وابدلت جوازا غير مطرد من احد حرفي التضعيف نحو
تقضي البازي في قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع
بدر تقضي البازي اذ البازي كسر ابصر ضربا ان فضله
فانكدر اصله تقضض فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا
من احديهن ياء كما مر في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا
تقضض من تفعل الا مبدلا قوله ابتدروا اي عجلوا الباع
قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم
وهو المراد هنا بدر اي اسرع وتقضي بكسر الضاد ونصب
الياء مصدر من التفعل اصله تقضض ابدلت الياء من
الضاد لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الاصل في الابدال
حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف
والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما في تصدية

فمن

فمن جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما
كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف للابدال فتعين
الياء ولانها لام الفعل وهو المحل للتغيير وكسرت الضاد
المضمومة لاجل الياء كما في التمني والترجي وانتصابه على
انه مفعول مطلق لبدر اي اسرع ذلك الممدوح الى الشرف
اسراعا مثل اسراع البازي عند نزوله من الهواء على
الصيد كاسر جناحيه قوله ابصر بدل من كسر او حال
بتقدير قد والظرب جمع ظربان بفتحتين وهو ذكر
الباري انكدر نزل وابدلت الياء من النون جوازا
غير مطرد نحو اناسي اصله اناسين لانه جمع انسان
ودينار اصله دنار بالتشديد فابدلت النون فيهما
ياء لقرب الياء من النون في الغنة والمدة وكسرة ما
قبلها ثم ادغمت الياء في الياء وابدلت الياء من العين
جوازا غير مطرد نحو ضفادي بسكون الياء لانه
حكاية من قوله ومهل ليس له حوازق ولضفادي جمه

نقانق المهل المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة
وهي الجانب الجم ما الجتمع من ماء البئر النقانق جمع نقنقة
وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب ما ليس له حواز
تمنع الواردة اليه بل كلها سهلة لمن يرده ولضفادع
مائه المجتمع اصوات باضافة الضفادى الى الجم والمهل الصغير
المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الدال وسكون
الفاء لثقل العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة
وكسرة ما قبلها المستدعية للياء وابدلت الياء من
التاء جوازا غير مطرد نحو ايتصلت بالواو العاطفة
في قوله قام بها ينشد كل منشد وايتصلت بمثل ضوء
الفرقد الفرقد الكوكب لان اصله اى اصل الياء في
ايتصلت واو ساكن ما قبلها مكسورا اذ اصله
اوتصلت من الوصل قلبت الواو ياء على القياس لان
فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو ياء كما في المضارع
وهذه لغة بني تميم ثم ابدل الشاعر الياء من التاء وان لم

بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو بين
الياء والواو مناسبة فكان المناسبة حاصلة بين الياء
والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو
الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون الياء على حالها
فان زالت كسرة ما قبلها كما في ما وتعد لا يقلبون
الواو وتعد لا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب
ح ولهذا حمل الزمخشري والمص قول الشاعر وايتصلت
على ان الياء بدل من التاء في اتصلت ولم يجعلاه بدلا
من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في النسخ من ايتصلت
بدون الواو فخطاء كانه وقع من الكاتب اذ لو كان
بدون الواو يكون ما قبله مكسورا فيحتمل ان يكون
الياء مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين
لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان
مع الواو فح فلا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل
ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة

فتعين ان يكون مثالا لابدال الياء من التاء قال ابن جنى
انما ابدلت التاء يا لكونها احدى حرفى التضعيف وابدلت
الياء من الياء جوازا غير مطرد نحو التعالى فى قوله كان
رحلى على شغواء حادرة ظمياء قد بل من طل خوافيها
لها اشار ومن لحم متمرة من الثعالى ووخز من ارانيها
الشغواء العقاب الحادرة المكتنزة الصلبة شبه راحلته
فى سرعتها بعقاب وظمياء معناها اما مضرب الى السواد
او عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافى ريش
جناحها واذا بلها الطل اسرعت والضمير فى لها للعقاب
اى لها فى وكرها اشائر جمع اشرارة براثين غير مجتمعين
وهى قطعة من القدير مستمرة مقطعة الوخز الشئ القليل
يعنى انها تصيد لفرخها الثعالب والارانب اصل الثعالى
والارانى الثعالب والارانب ومن ابدلت الياء من السين
جوازا غير مطرد نحو السادى فى قوله اذا ما عد
اربعة فسال فزوجك خامس وابوك سادى

اصله

اصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون
السين وهو الرجل الخسيس يعنى اذا اعد اربعة من
رذال القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها و
ابدلت جوازا غير مطرد من الثاء نحو الثالى فى قوله
قد مر يومان وهذا الثالى وانت بالهجران لا تبالى
اصله الثالث يعنى يومان وهذا هو اليوم الثالث
وانت لا تبالى ولا تكترث بالفراق لكسرة ما قبلهن
اى الياء والسين والثاء الواو ابدلت من الالف وجوبا
مطردا نحو ضوارب اى فيما وقع الالف قبل الف
التكسير فانه جمع ضاربة فلما زيد الالف بعد الف
اسم الفاعل للتكسير لجتمع الالفان فابدلت الواو
من الاولى لقربهما فى العلية واجتماع الساكنين
وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالواحد
كما مر فى او اصل وابدلت الواو من الياء وجوبا
مطردا نحو موقن اى اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها

مضموما اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء
الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا سطرها هنا في
اكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من
كاتب فانتشر نسخة ذلك الكاتب وابدلت الواو
من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اى فيما كان الهمزة
ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم كما مر من
ان حركة الساكنة لينة وما قبلها مستدع الميم
ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اى ابدلت
الميم من الواو في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله
فلحقوه به وليس مثله الا ذو ولم يقع الا مضافا
فاستغنى عن ابدال واوه ميما واصل فم فوه بدليل
افواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها
وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجيهما
الكلي او لقرب مخرجهما الجزئي فكانهما متحدان
مخرجا جزئيا لانه لو لم تقلب ميما وجب ان تقلب

الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وان يحذف لالتقاء
الساكنين السكونين التنوين والالف فيلزم ان يصير الاسم
المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وانما
عده من الجائز حيث سكت عن التقييد مع انه لازم
لان لزوم قلب الواو ميما انما حصلت من حذف
الهاء وليس بحذفه سبب موجب بل هو على خلاف
القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا اولا وجبا
والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اى
من لام التعريف نحو قوله ءم ليس من امبر امصيام
في امسفر بدليل كثرة استعمال اللام في التعريف اى
ليس من البر الصيام في السفر اذا تضرر الصائم لقربها
اى لمناسبة الميم واللام في الجهورية وابدلت
الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمبر
اصله عنبر وقد مر البحث عنه في اخر فصل الماضي
وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو

المبنام فى قوله يا هال ذات المنطق التمتام وكفك
المخضب البنام اصله البنان هال سلادى يرخم
اصله هالة اسم امرأة التمتام الذى يكثر التاء فى
كلامه والواو فى وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف
وليس بقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة
كفك ومضاف الى البنام البنان اطراف الاصابع
وقوله لقربهما اى الميم والنون فى الجهورية تعليل
لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا وابدلت
الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم مازلت راتما
على هذا اى راتبا بمعنى ثابتا لاتحاد مخرجهما
ولاتحادهما فى الجهورية الصاد ابدلت جوازا
مطردا من السين نحو اصبغ اصله اسبغ اى اتم
لقرب مخرجهما واتحادهما فى الصفير الالف ابدلت
من اختيها اى الواو والياء وجوبا مطردا نحو قال
وباع اى فيما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اصلهما

قول

قول وبيع كما مر وابدلت الالف من الهمزة جوازا
مطردا نحو راس اى فيما اذا كانت الهمزة ساكنة وما
قبلها مفتوحا اصله رأس كما مر فى المهموز من ان الهمزة
اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الفا
للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اللام
ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال
فى قوله وقفت فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا
وما بالربع من احد المعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا
وسالتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد
يجيبنى اصله اصيلان تصغير اصلان وهو جمع
اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر
الى المغرب صغر اصلان فقيل اصيلان ثم ابدل من
النون لام فقيل اصيلال وابدلت من الصاد ضادا
جوازا غير مطرد نحو الطجع فى قوله لما راى ان لادعه
ولا شبع مال الى ارطاه حقف فالطجع راى اى الذيب

الدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع اصله
اضطجع لاتحادهن اى اللام والنون والضاد في
الجهورية الزاء ابدلت من السين جوازا غير مطرد
نحو يزدل اصله يسدل اى يضم العين والسدل الارخاء
لاتحادهما وقربهما في الهمس ولما كان السين
مهموسا والدال حرفا مجهورا وكرهوا الزوج من
حرف الى حرف ينافيه قربوا احدهما من الاخر بان
ابدلوا من السين زاء لانها من مخرجها واختها
في الصفير وتوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان
وابدلت من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول
الحاتم الطائي حين اسر في عنزة فامر ثمام المنزل
ان يفصد ناقة لها فقام حاتم الى الناقة فنحرها
فلامته على ذلك فقال الحاتم هكذا فزدي انه اى
هكذا فصد الكرام اصله فصدي وانا تاكيد لياء لا
مضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما

في الصغير

في الصفير ولم يذكره المص اكتفاء لما ذكره في ابدال
الضاد من السين الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا
في باب افتعل نحو اصطبر اصله اصتبر اى فيما كان قبل
تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا
غير مطرد في فحصط اصله فحصت من باب فتح
بمعنى فتشت اى فيما اذا كان قبل تاء الضمير من الحروف
المستعلية المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال
في انها كجزء من الفعل ولهذا قال سيبويه واعرب
اللغتين واجودهما ان لا تقلب لان هذا الضمير
ليس كتاء الافتعال في اللزوم لقرب مخرجهما والموضع
الذي لم يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد والجواز
المطرد قوله من الصورة المذكورة ببيان الموضع
الذي لم يقيد اى من ابدال حرف بحرف سند شرع
في بحث الابدال يكون الابدال في ذلك الغير المقيد
جائزا غير مطرد كما قدرنا في موضع الباب السابع و[illegible]

يقال له اللفيف للف اى اجتماع حرفى العلة فيه يقال
للمجتمعين من قبائل شتى لفيف فيفهم تعريفه من
وجه تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق وهو
ما فوق بين حرفى العلة وثانيهما مقرون وهو ما
قرن بين حرفى العلة بان لا يدخل بينهما حرف اخر ولم
يعرفهما لاغناء اسميهما اللفظين عنه وقدم
المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا
تقوى احدهما بالاخر فيغلبان على الحرف الصحيح
فيكونان ابعد عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو
اقرب الى الصحيح وما هو اقرب الى الصحيح فهو لحق بالتقديم
اللفيف المفروق مثل وقى يقى وحكم فائهما لحكم فاء وعد
يعد اى حكم فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يعد
وحكم فاء وعد يعد قد مر فى المثال وحكم لامهما كحكم
لام رمى يرمى وحكم لامهما قد مضى فى الناقص
اى حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام اذ هو

حا

١٦٧

مما يصدق عليه المعتل اللام وكذلك اى مثل وقى يقى
فاء ولاما حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول وغيرهما
فاء واق وموقى فى حكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما
كحكم لام رام ومرمى وعلى هذا الامر منهما ق اصله
اوق على وزن اضرب واعلاله كاعلال اخواتها
واصولها ظ لمن اتقن قواعد بابى المثال والناقص
قيا قوا قى قيا قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة
قين قيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة قين
قن قن الفاعل واق اصله واقى اعلاله كاعلال
رام واعلاله من المفعول موقى حاله فى الاصل
والاعلال كحال مرمى الموضع موقى كمرمى والالة
ميقى اصله موقى اعل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام
مرمى المجهول وقى يوقى كرمى يرمى اللفيف المقرون
طوى يطوى الى اخره وحكمهما الاما لحكم الناقص لانهما
ناقصان من حيث اللام ولا يعل عينهما كما مر فى بابه

الاجوف من لزوم اجتماع الاعلال لين الامر اطو اطويا
اطوى اطوى اطويا اطوين كارم ارميا ارموا ارمي
ارميا ارمين وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطو
اطون اطويان اطوينان وتقول بالخفيفة اطوين
اطون اطون وتقول بنون التاكيد الثقيلة في الامر
من روي يروى من باب علم من الروى وهو ضد العطش
لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال ارون
ارويان اروون ارون ارويان اروينان وتقول
بالخفيفة منه ارون اروون ارون واذا اردت
ان تعرف احكام نوني التاكيد في الناقص واللفيف وانما
خصهما لكون احكام اتصال النونين بغيرهما ظ
فانظر الى حروف العلة التي في اخر الكلمة ان كانت اصلية
اي من نفس الكلمة محذوفة في الواحد ترد تلك
المحذوفة لان حذفها كان للسكون وهو انعدم
بدخول النون لان بدخل النون يبنى على الفتح للتركيب

ولا سكون مع البناء على الفتح ويفتح تلك المردود لخفة
الفتحة عليها نحو الياء في اطوين والواو في اغزون و
الياء في ارمين كما ترد المحذوفة ويفتح في التثنية نحو اطويا
واغزوا وادعوا يعني اذا لم يكن النونات مع ضمير بارز
كانتا كالكلمة المتصلة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعتل
اللام المحذوف لامه لاجل السكون اذا لقي بكلمة متصلة
به كالف التثنية عاد اللام وفتحت لانعدام موجب
السقوط وهو كونه في الاخر وخفة الفتحة كذلك
نونا التاكيد اذا لم تكونا مع ضمير بارز كانتا متصلين
بالفعل اذ لا حاجز عن اتصالهما به فيصيران بمنزلة
جزء كالف التثنية فيرد بسببهما ما يرد بسبب الف
التثنية وان كانت حرف العلة ضميرا انظر الى ما قبلها
فان كان ما قبلها مفتوحا تحرك تلك الحروف بحركة
موافقة لها الطرد وحركتها بسبب اجتماع الساكنين
احدهما حرف العلة والاخر اولى نوني التاكيد وخفة

ماقبلها بسبب خفة حركتها وهي الفتحة نحو ارورن

بضم واو الضمير وارون بكسر الراء الضمير كما حركت

واو الضمير بحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تنسوا

الفضل بينكم وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها

في قولك يا هند لم ترى القوم وان كان ماقبل حرف العلة

غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا حذف

حرف العلة غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا

يحذف حرف العلة وان كان ضمير العدم الخفة فيما

قبلها نحو اطون بضم العين اصله اطوون نحذف

واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ماقبلها واطون

بكسرها اصله اطوين حذفت ياء الضمير لا لثقله

الساكنين مع كسرة ماقبلها كما حذفت واو الضمير

في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم

وكذلك في يا امراة اغزى القوم يعني اذا كان حرف

العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما

ان

ان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة

يتحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان

ما قبله مفتوحا ويحذف اذا كان ماقبله غير مفتوح

فكذلك اذا اتصل بالنونين يعني اذا كان ماقبل

الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا

كان غير مفتوح يحذف لان تحلل الضمير يمنعهما

عن اتصالهما بالفعل الفاعل من طوى يطوى

طاو واصله طاوى اعل كاعلال دام ولا يعل واوه اي

عينه التي هو كما لم يعل في طوى وتقول في اسم الفاعل

من الري ريان للمفرد المذكر ريانان للتثنية وريانون

رواء لجمعه اصله رواى وقلبت الياء همزة لوقوعها

طرفا بعد الف زايدة ريا للمفرد المؤنث ريانان

لتثنيتها قلبت الف التانيث ياء لاجتماع الالفين

وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالمفرد

رواء لجمعها ايضا اي كجمع المذكر واكتفى في الجمعين

بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالالتباس
مع الاكتفاء بالقراين ولم يجعل واوهما اى الجمع ياء كما
جعل الواو ياء فى سياط حتى لا يجتمع الاعلال لان احدهما
قلب الواو التى هى عين ياء وثانيهما قلب الياء التى
هى لام همزة كما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال
فى اصطلاحهم الا يرى الى قول الزمخشرى فى المفصل
واما قولهم رواء مع سكونها فى ريان انقلابها فلئلا
يجمعوا بين الاعلالين قلب الواو التى هى عين ياء و
قلب الياء التى هى لام همزة والى قوله فى موضع اخر
منه واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع ان تقلب
عينه همزة والى قول ابن الحاجب وصح رواء جمع
ريان كراهة اعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم
اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال تغيير حرف
العلة للتخفيف فلا ينافيه لان فى اجتماع حروف العلة
فى دواى وفى كون الياء عرضة لتوارد الحركات مثل

الثقل

الثقل المحسوس ما ليس فى الهمزة ولهذا اطلقوا
الاعلال على قلب الف همزة فى قائل مع غاية الخفة
فى الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة ثم اعلم
ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس
واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما
فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد الاول
نحو يقال وبالثانى نحو يقال وبالثالث نحو قه وبا
لثالث نحو يد على اصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء
الفا واعتمد وانى ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع
وعلى لفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف فلا
يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من
غير روية فعليك بالروية وتقول فى تثنية
المؤنث فى حالتى النصب والخفض اى الجرويين
باربع ياءات الاولى منقلبة عن العين التى هى الواو
الثانية اللام والثالثة منقلبة عن الف التانيث

والرابعة علامة النصب والجر وادغمت الاولى فى الثانية
مثل عطشيين فى تثنية عطشى واذا اضفته اى تثنية
المونث فى حالة النصب اى ربيين الى ياء المتكلم قلت
رايت ربيي بخمس ياءات الياء الاولى منقلبة عن
الواو التى هى عين الفعل والثالثة منقلبة عن الف
التانيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الا
الاضافة اى ياء المتكلم ادغمت الاولى فى الثانية المفتوحة
والرابعة فى الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة
مفتوحة المفعول مطوى اصله مطووى اعل كاعلال
مرمى الموضع مطوى اعل كاعلال مرمى الالة مطوى
اصله مطوى اعل كاعلال مرمى المجهول طوى يطوى
اصله يطوى اعل كاعلال يرمى وحكم لام هذه الا
الاشياء اى الفاعل والمفعول والموضع والالة
ومجهول المضارع من اللفيف المقرون كحكم لام
الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينهن كحكم عين

طوى يطوى فى عدم الاعلال فى الكلمة التى اجتمع
فيها اعلال لان بتقدير اعلالهما اى اعلال عين
تلك الكلمة كلها ومطوى ويطوى وفى الكلمة
التى لم يجتمع فيها اعلال لان يكون حكمها اى حكم
العين ايضا كالتى اجتمع فيها اعلال لان حكم عين طوى
فى عدم الاعلال للمتابعة نحو طويا فانه لو اعل عين
طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل
تبعا لطوى والطاويان وطوى بمجهول طوى
فانه لو اعل الواو فيهما بقلبه الفا او يا
سكانها لنقل الكسرة عليها لم يلزم
اجتماع الاعلالين الا انه لم يعل
حملا على طوى
تمت الكتاب بعون الله
الملك الوهاب
م